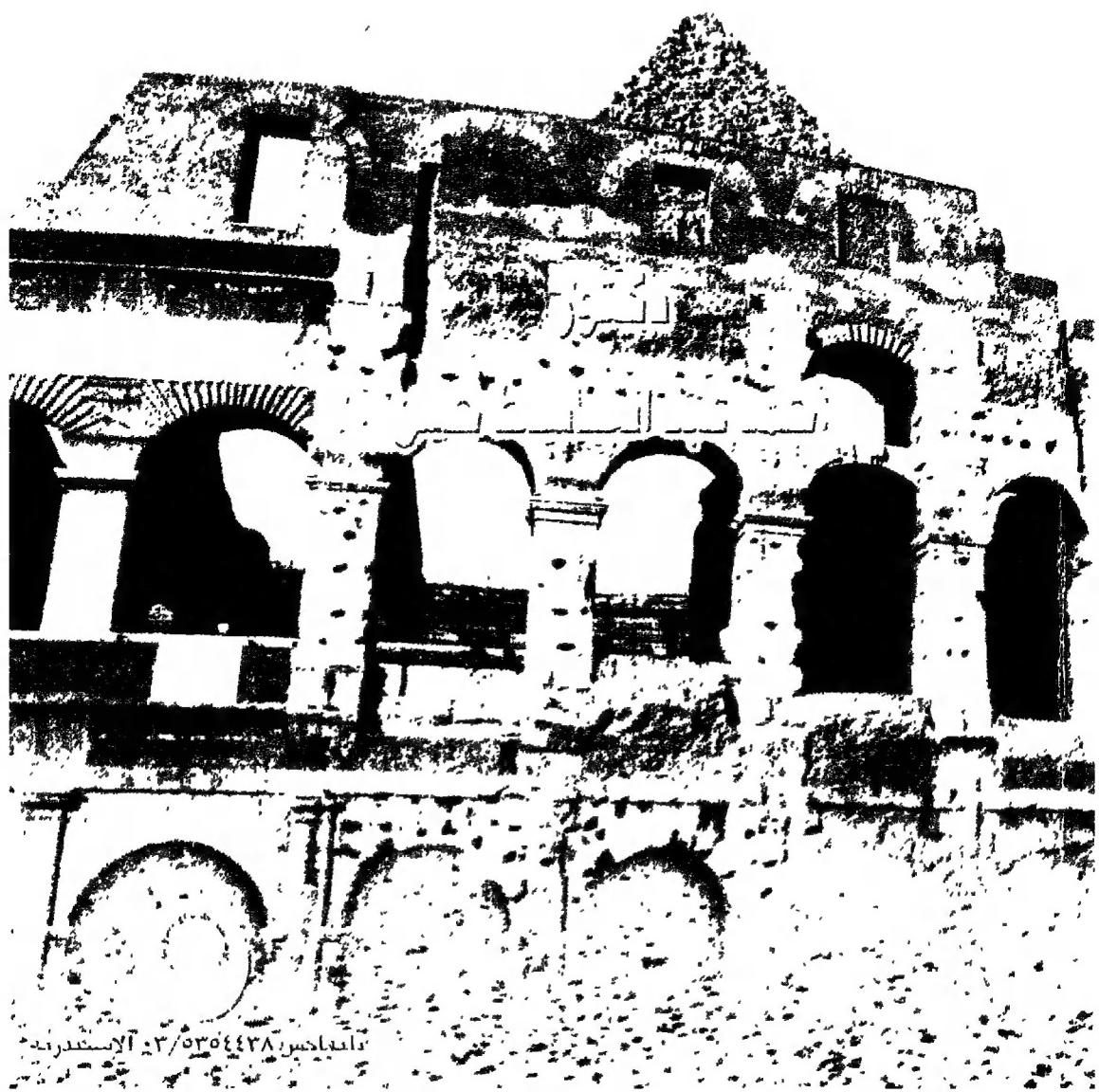


الله يحيي المسير لكتابه والكتاب يحيي المسير

لرسيرك يا رب العالمين

برسيرة تاريخ الشر وبرسيرة



تأسیس مجلس ٢٨/٥٣٤٤٢٨ الاستفتار

الملكية المشتركة والعائلة الممتدة

الملكية المشتركة والعائلة المعتمدة

د. أحمد عبد الباسط حسن

كمبيوتر: (مكتب صفوة للكمبيوتر)

٤٢ ش الجامع/ مدينة السعادة

شبرا الخيمة ت: ٢٢١٢٤٠٩

طباعة: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

ش ملك حفني قبلى السكة الحديد

بجوار مساكن دربالة بلوك رقم (٣)

الرقم البريدى: ٢١٤١١ - إسكندرية

رقم الإيداع: ٢٠٠١ / ١٥٧٩٩

الترقيم الدولى: ٩٧٧ - ٣٢٧ - ١٨٦ - ٢

الملكية المشتركة والعائلة الممتدة

فى مصر تحت الحكم الرومانى (٣٠ ق.م - ٢٨٤ م)

دراسة تاريخية أثثروبولوجية

د. أحمد عبد الباسط حسن العواودى

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: ٥٣٥٤٤٣٨ - إسكندرية

تقديم

أعدت هذه الدراسة في الأصل كأطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ اليوناني والروماني بعنوان "تقسيم الممتلكات في مصر تحت حكم الرومان (٣٠ ق . م - ٢٨٤ م)" ، وقد أجازت في عام ١٩٨٧ من كلية الآداب بجامعة الإسكندرية . وقد رأينا عند إعدادها للنشر إجراء بعض التغييرات في كل من العنوان الرئيسي وعنوان الفصول ، وقد تطلب ذلك اجراء بعض التغييرات الداخلية حتى تتواءم الدراسة مع عنوانها الجديد . وهذه التغييرات ، على أية حال ، لم تطل جوهر الدراسة أو مجمل مادتها التاريخية .

وهذه الدراسة لم تكن لولا المساعدات الهامة والقيمة التي تلقيناها من كثير من أساتذتنا وزملائنا ، الذين نخص منهم بالذكر كل من الأساتذة الدكتورة : لطفي عبد الوهاب يحيى أستاذ تاريخ الحضارتين اليونانية والرومانية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية ، الذي أشرف على هذا العمل ، وكان له عظيم الفضل في إنجازه . وديتر هاجيدورن Dieter Hagedorn (أستاذ علم البردي ومدير معهد البردي بجامعة هايدلبرج بألمانيا - وقت إعداد هذه الدراسة - الذي استضافني في معهده لمدة عام (أكتوبر ١٩٨٥ - أكتوبر ١٩٨٦ م) ، ومساعدته بيربل كرامر Barbel Kramer (بنفس المعهد المذكور . وعبد الله المسلمي ، أستاذ الدراسات اليونانية واللاتينية السابق - رحمة الله - بكلية الآداب جامعة عين شمس . وسيط عمر ، أستاذ علم البردي بكلية الآداب جامعة عين شمس لتفضيلهما بقراءة مسودة هذه الدراسة وللحظات القيمة التي أبدياها عليها . وأبو اليسر عبد العظيم فرج أستاذ مساعد التاريخ

اليونانى والروماني بكلية الآداب جامعة عين شمس . و محمد فهمى عبد
الباقي أستاذ التاريخ اليونانى والروماني بكلية الآداب جامعة القاهرة .
وأخيرا السيد الدكتور / محمود جاد ، مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب
بسوهاج .

فإليهم جميعاً أقدم خالص شكرى وعرفانى ..

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٩	الاختصارات
١٣	الفصل الأول: الملكية المشتركة
١٥	١- منشاً الملكية المشتركة في العصر الروماني
٢٢	٢- مفهوم الملكية المشتركة وأشكالها
٣٠	٣- حق التصرف في الملكية المشتركة
٣٣	الفصل الثاني: العائلة المعتمدة
٣٥	١- تكوين العائلة المعتمدة
٤٦	٢- الحياة داخل العائلة المعتمدة
٤٩	٣- إتقان وتحلّل العائلة المعتمدة
٥١	الفصل الثالث: تفكك وتحلّل كل من الملكية المشتركة والعائلة المعتمدة عن طريق تقسيم الممتلكات:
٥٣	مقدمة
٥٥	١- استخدام القرعة في تقسيم الممتلكات
٥٨	أ- أسباب استخدام القرعة
٦٧	ب- كيفية استخدام القرعة
٦٧	٢- تحديد الأنصبة في عقود التقسيم
٧٠	مدخل
٧٢	أ- الزوجة
٧٤	ب- الأبناء: ١- الابن الأكبر
٧٧	٢- البنات
٧٨	٣- الأبناء القصر
٧٨	٤- الأبناء بالتبني
٨١	٥- الأبناء غير الأشقاء
٨١	٦- الأبناء غير الشرعيين

٨٢	ج - الأحفاد: -----
٨٤	٣- طرق تقسيم العين المملوكة: -----
٨٦	أ - تقسيم الأرض الزراعية -----
٩٤	ب- تقسيم المنازل والأرض الفضاء: -----
٩٤	١- تقسيم المنازل -----
١٠٤	٢- تقسيم الأرض الفضاء -----
١٠٥	ج - تقسيم الرقيق -----
١٠٩	د - تقسيم الماشية ودواب الحمل -----
١١٠	٤- طرق تصفية الملكية المشتركة والملكيات القرمية -----
١١٣	الفصل الرابع: كتابة عقد التقسيم وتسجيله: -----
١١٥	مقدمة -----
١١٨	١- صيغ عقود التقسيم: -----
١١٨	أ - العقود الأجورانومية -----
١٣٣	ب- عقود الخير وجرافا (صك اليد) -----
١٣٦	ج- عقود البروتوكول الخاص -----
١٣٧	د - عقود السونخوريسيس -----
١٣٨	هـ- عقود الشهود الستة -----
١٣٩	و - عقود غير النمطية -----
١٤٠	٢- تسجيل العقود -----
١٤٣	الخلاصة -----
١٤٨	الملحق -----
١٥٣	الهوامش والحواشي -----
٢١٢	المراجع: -----
٢١٢	١- المراجع الأجنبية -----
٢١٩	٢- المراجع العربية والمترجمة. -----

الإختصارات

١- المجموعات البردية^(١)

- BGU = Aegyptische Urkunden aus den Königlichen (later Staatlichen) Museen zu Berlin, Griechische Urkunden, 15 vols. at 1983, ed. W. Schubart and Others. Berlin.
- CPR = Corpus Papyrorum Raineri. 8 vols. at 1983, ed C. Wessely and Others. Viena.
- P. Aberd. = Catalogue of Greek and Latin Papyri and Ostraca in the Possession of the University of Aberdeen, ed. E. G. Turner. Aberdeen 1939.
- P. Amh. = The Amherst Papyri. Being an Account of the Greek Papyri in the collection of the Right Hon. Lord Amherst of Hackney, F. S. A. at Didlington Hall, Norfolk, ed. B. P. Crenell and A. S. Hunt. 2. Vols. London.
- P. Fam. Tebt.= A Family Archive from Tebtunis, ed. B. A. van Groningen. Leiden 1950. (Pap. Lugd. Bat. VI).
- P. Flor. = Papiri greco-egizii, Papiri Fiorentini (Supplement Filogoico-Stoirici ai Monumenti Anticni), 3vols., ed. C. Vitelli and D. Comparetti. Milan.
- P Freib. = Mitteilungen aus der Freiburger Papyrussammlung, in 3 Vols., ed. W. Aly and Others. Heidelberg.
- P. Harr. = The Rendel Harris Papyri of Woodbrooke College, Birmingham, ed. J. E. Powell. Cambridge 1936.
- P Kolln = Kolner Papyri, ed. B. Kramer, D. Hagedorn and

_____ م_____ د_____ واردة _____ طبقة _____ ارات الـ _____

John F. Oates and Others, Checklist of Editions of Greek, Latin and Coptic Papyri, Ostraca and Tablets, American Society of Papyrologists, 2000.

المأخوذة من الانترنت.

- Others, in 4 Vols, Cologne/ Opladen 1976 – 1982.
- P. Lond. = Greek Papyri in the British Museum. 7 Vols. At Present, ed. F. G. Kenyon and Others. London 1893 – 1974.
- P. Mert. = A Descriptive Catalogue of the Greek Papyri in the collection of Wilfred Merton, ed. H. I. Bell and Others, 3 Vols. London 1048 – 1967.
- P. Mich = Michigan Papyri. At Present 15 Vols., ed. C.C. Edgar and Others. An Arbor and Toronto 1931 – 1982.
- P. Mil. = Papyri Milanesi. 2 Vols., ed. A. Calderini and S. Daris. Milan 1937 – 1981.
- P. Mil. Vogl = In 7 Vols., Each Volime has a title of its own, ed. A. Vogliano and Others. Milan 1937 – 1981.
- P. Oslo. = Papyri Osloenses, 3 Vols., ed. S. Eitrem. Oslo 1925 – 1936.
- P. Oxy. = The Oxyrhynchus Papyri. Published by the Egypt Exploration Society in Graeco – Roman Memoirs. 51 Vols. at 1984, ed. B.P. Grenfell, A. S. Hunt and Others.
- P. Ryl. = Catalogue of the Greek Papyri in the John Rylands Library Manchester, in 4 Vols., ed. A. S. Hunt and C.H. Roberts, Manchester 1911 – 1952.
- P. Select. = Papyri Selcate, ed. E. Boswinkel, P. W. Pestman and P. J. Sijpesteijn, Leiden 1965 (Pap. Lugd. Bat. XIII).
- PSI = Papiri greci e latini (Publicazioni della Societa Italiana per la ricera dei papiri greci e latini in Egitto), 15 Vols. at 1979, ed. G. Vitelli, M. Norsa and Others. Florence.
- P. Soter = Das Archiv von Soterichos, ed. S. Omar. Cologn/ Opladen 1979. (Pap. Colon. VIII).
- P. Stras. = Griechische und Landesbibliothek zu Strassburg, in 8 vols. at 1983, ed. F. Preisigke and Others. Strassburg.

- P. Tebt. = The Tebtunis Papyri, in 4 vols., ed. B. P. Grenfell, A. S. Hunt, and Others.
- P. Vindob. Boscw.= Einige Wiener Papyri, ed. E. Boswinkel. Leiden 1942 (Pap. Lugg. Bat. II).
- P. Wisc. = The Wisconsin Papyri, in 2 vols., ed. P. J. Sijpesteijn. Leiden 1967 and Zutphen 1977.
- SB. = Sammelbuch griechischer Urkunden aus Aegypten, in 14 vols. at 1983, ed. F. Preisigke and Others.
- M. Chr. = L. Mitteis and U. Wilcken, Grundzüge und Chrestomathie der Papyrusurkunde, II. Band, Juristischer Teil, II, Hafste, Chrestomathie. Leipzig-Berlin 1912.
- C. Pap. Jud. = Corpus Papyrorum Judaicarum, in 3 vols., ed. V.A. Tcherikover and A. Fuks, 1957 – 1964.
- Sel. Pap. = Select Payri (The Loeb Classical Library), in 2 vols., ed. A. S. Hunt, C. C. Edgar, and D. L. Page. London and Cambridge 1932 – 1942.

الدوريات

- Aegyptus = Aegyptus. Milano 1920 ff.
- Archiv = Archiv für Papyrusforschung und Verwandte Gebiete. Leipzig 1901 ff.
- BASP. = Bulletin of the American Society of Papyrologists. 1963 ff.
- CDE = Chronique d Egypte. Bruxelles 1925 ff.
- Class. Q. = Classical Quarterly. Oxford 1967 ff.
- HSCP. = Harvard Studies in Classical Philology. Cambridge 1895 ff.
- JHS = Journal of Hellenic Studies, 1880 ff.
- Jur. Pap. = The Journal of Juristic Papyrology. Warsaw 1964 ff.
- Klio = Beiträge zur Alten Geschichte. Berlin 1901 ff.
- RIDA = Revue Internationale des Droits de l'Antiquité. Bruxelles 1948 ff.
- SDHI = Studia et Documenta Historiae Juris. 1935 ff.

TAPA	=	Transactions and Proceedings of the American Philological Association. Cleveland (Ohio) 1869 ff.
YCS	=	Yale Classical Studies. Cambridge 1928 ff.
ZPE	=	Zeitschrift für Papyrologie und Epigraphik Bonn 1967.
ZSS	=	Zeitchrift der Savigny - Stiftung für Rechts - geschichte, Romanistischer Abteilung. Weimar 1880 ff.

- اختصارات عامة - ٣

Col., Cols.	=	Column, Columns (عمود، اعمدة في الوثائق اليونانية)
Cong.	=	Congress مؤتمر بردى، وعن العناوين الكاملة للمؤتمرات المذكورة في الدراسة، انظر قائمة المراجع.
Comm.	=	Commentary (على النصوص البردية)
Descr.	=	Description (للوثائق البردية) وصف (للوثائق البردية)
Diss.	=	Dissertation · رساله دكتوراه
Ed.	=	Edited By
E. g.	=	For example
Esp.	=	Especially
Introd.	=	Introduction مقدمة الناشرين للوثائق البردية
L.	=	Line, lines سطر أو سطور في الوثائق البردية

الفصل الأول

الملكية المشتركة

١- منشأ الملكية المشتركة

في العصر الروماني^(١)

أحدث الحكم الروماني تطويراً كبيراً في النظام الاقتصادي لمصر ، وقد تمثل هذا التطور في إجراء أساسى وجوهرى ترتيب عليه تطور اقتصادية واجتماعية هامة في تاريخ مصر في هذا العصر . وهذا الإجراء هو توسيع نطاق الملكية الخاصة في الأرض توسيعاً كبيراً^(٢) . وتتضح أهمية هذا الإجراء إذا ما قارنا بين الوضع القانوني الذي أصبحت عليه الملكية الخاصة للأرض في هذا العصر ، بما كانت عليه في العصرين السابقين ، ألا وهو ما العصران الفرعوني^(٣) والبطالمى^(٤) (٣٢٣ ق م) اللذين كانت فيهما هذه الملكية مجرد استثناء يخالف السياسة العامة للدولة ، وهو استثناء كان يظهر في فترات الضعف التي كانت تتبع الإداره المركزية .

وقد تجلت آثار هذا الإجراء في زيادة مساحة الأرض المملوكة ملكية خاصة زيادة كبيرة^(٥) ، وإن ظلت ملكية الأرض العامة للدولة ، أو التي ألت إلى ملكيتها ، قائمة وبصورة كبيرة ، ولكنها ظلت تتناقص حتى اختفت تماماً في القرن الرابع^(٦) .

ولقد كان تشجيع الملكية الخاصة سبباً في ظهور كثير من الملكيات الكبيرة من الأرض ، وبخاصة تلك الإقطاعيات الكبيرة المعروفة باسم الوسيات (Ousiae)^(٧) . وعلى الرغم من اختفاء هذه الوسيات في نهاية القرن الأول ، إلا أن بعض الملكيات الكبيرة - التي لا تدخل في نطاق الوسيات - قد بقيت مع ذلك ، حتى وإن قلت في العدد والمساحة ، فطبقاً لواتس (J.F. Oates)^(٨) فإن أكبر الملكيات في فيلادلفيا

(جزء) في مديرية أرسينو (القيوم) لم تزد في بداية القرن الثالث عن مائة أرورة^(٩). وكانت معظم هذه الملكيات في يد السكدربيون الذين كانوا يقيمون في عواصم المديريات (metropoleis) أو في الإسكندرية ذاتها^(١٠). كما كان الرومان يمتلكون نسبة كبيرة من الأرض الزراعية رغم قلة عددهم بالنسبة لعدد السكان^(١١). ولقد ظلت الغالبية العظمى من سكان مصر بمتابة فقراء عديمي الملكية^(١٢) أو يمتلكون بضعة أرورات قليلة توفر لهم بالكاد الحد الأدنى من المعيشة^(١٣) أو لاتقى فيستاجرون بضعة أرورات أخرى ، إن كان ذلك في إمكانهم .

وقد أدت ضآلة الملكية التي تملكها العائلة مع تخلف أدوات الإنتاج ، إلى أن تصبح هذه الملكية ملكية مشتركة يمتلكها ويدبرها كل أفراد العائلة ثم يحصلون على ريعها ويقسمونه فيما بينهم .

والملكية العائلة هذه لاتتفى وجود الملكية الخاصة^(١٤) فهي قائمة إذ يكون لكل فرد - أو أسرة - في العائلة نصيبه المحدد في ممتلكات العائلة، ولكنه لضالته فإنه لا يكفي حاجة الأسرة من الغذاء الضروري ، فضلاً عن دفع الالتزامات المفروضة من الدولة (الضرائب العينية بصفة خاصة) ، ولذلك فمن الأفضل للعائلة أن تجمع الملكيات الشخصية لأفرادها لتكون ملكيات عائلية^(١٥) وبخاصة إن هذا كان يمكنها من أداء العمل الجمعي في الأرض المشتركة بصورة أفضل ، وبخاصة في ظل تخلف أدوات الإنتاج التي كانت موجودة آنذاك .

وبهذا المفهوم كان الفقر سبباً في نشأة أغلب حالات الملكية المشتركة ، وليس بالمفهوم الذي قدمته بيزونسكا - مالوفيس^(١٦) (Iza - Biezunska - Malowist) ، وهو أن الملاك كانوا يحبذون الاشتراك في ملكية شيء ما - وهو هنا الرقيق ، حيث كانوا موضع دراستها - تحسباً لحالات الهروب - أي هروب الرقيق - أو الوفاة . وهي

في هذا تقارن بما كان يحدث في العصور الوسطى حينما كان التسجار يفضلون الاشتراك في أكثر من سفينة تجنيباً للخسارة التي يمكن أن تلحق بهم من جراء غرق إحدى السفن ، أو الاستيلاء عليها من قبل القرصنة ، وينفي هذا المفهوم قلة حالات شراء الرقيق ، أو أي ممتلكات أخرى ، بصورة مشتركة من قبل أكثر من مشترى .

ونظراً لتوفر حالات كثيرة من الملكية المشتركة التي نتجت عن طريق الميراث ^(١٧) ؟ فقد دفع ذلك ببعض الدارسين ^(١٨) إلى القول بأن الميراث كان هو الأصل في نشأة الملكية المشتركة . غير أننا إذا وضعنا نظام الميراث في إطارِ الاجتماعى لوجدنا أن توريث الممتلكات بهذا الشكل المشترك كان نتيجةً لنظام العائلة الممتدة (Extended Family) التي كانت تستند على الملكية المشتركة في حفظ كيانها من التقى ، إذ كانت العائلة حريصة على عدم تقسيت ملكيتها ، وذلك بنقلها إلى ورثتها في صورة ملكية مشتركة بين أفرادها ، كما كانت حريصة على الاحتفاظ بهذه الملكية في نطاق العائلة لأطول فترة ممكنة ^(١٩) إذ أنها السند القوى لترابطها الاجتماعى (أي لعصبيتها) ، ولمكاناتها الاجتماعية في مجتمعها . وبقدر ما تستمر الملكية العائلية المشتركة ، بقدر ما تستمر العائلة في الوجود . ولهذا نجد في الوثائق إشارات كثيرة إلى وجود ملكيات عائلية متصلة ، وهى تلك الملكيات التى ظلت في أيدي عائلات بعينها لعدة أجيال . ومن أمثلة ذلك ماورد في الوثيقة : P.Oxy. XIV 3242 (١٨٥ / ١٨٧) حيث تقدم ديونيسيا (Dionusia) بنت ساراپياس (Sarapias) من مدينة انطينوبوليس (Antinopolis) (الشیخ عبادة بالمنيا حالياً) ، إعلاد وراثة إلى كل من مدير المديرية Strategos () ؟ والكاتب الملكي (Basilikogrammateus) بها ، تطلب فيه تسجيل ملكية أرض باسمها ، وتذكر أن هذه الملكية قد آلت إليها من أجدادها ، إذ

سجلت هذه الأرض لأول مرة باسم أجدادها في عهد الإمبراطورين فسباسيانوس (Vespasianus) (69 - 79) وتيتوس (Titus) (79 - 81). وهذا يعني أن هذه الأرض قد بقيت في حوزة العائلة لأكثر من مائة عام.

وتبيّن بعض أرشيفات العائلات التي عاشت في الريف المصري في العصر الروماني ، كيف أن هذه العائلات ، التي كانت تعتمد على الملكية المشتركة للممتلكات ، قد استمرت لأكثر من قرن . ولعل أكبر مثال على هذا ، هي تلك العائلة التي كانت تنتهي إلى قرية تبتونيس (٢٠) (أم البرجات) بمديرية أرسينوى . والتي تركت لنا أرشيفاً وثائقياً يغطي الفترة من عام ٨٩ وحتى عام ٢٢٤ ، أي لمدة تبلغ مائة وخمسة وثلاثين عاماً (٢١) . خلال هذه الفترة كانت هذه العائلة تمتلك - كما يبيّن هذا الأرشيف - ممتلكات عديدة تشمل على ثمانين وسبعين أرورة وثلاثة منازل ، وفنائين ، إضافة إلى ورش صناعية ورقيق (٢٢) . وكانت هذه الممتلكات - أغلب الأمر - مشركة بين أفراد العائلة (٢٣) .

ومما يلاحظ في الوثائق البريدية اليونانية كثرة الإشارات إلى المالك المشتركين على أنهم ورثة "فلان" دون تخصيص (٢٤) وهذا يدل على أن ممتلكاتهم مازالت ملكية مشتركة وعائلية ، أي أنه لم يتم تقسيمها بعد . ويتبيّن لنا حرص العائلة على الاحتفاظ بملكيتها ، وعلى عدم خروجها من نطاقها من خلال عدة مظاهر هامة ، هي :

- ١- انتشار عادة الزواج بين الإخوة في العصر الروماني ، وهي العادة التي انتشرت في كل الطبقات تقريباً في هذا العصر (٢٥) ، وسوف نرى عندتناولنا للعائلة الممتدة أمثلة لهذا الزواج . وأيا كانت آراء المؤرخين في تفسير منشأ هذه العادة (٢٦) فإنها كانت - بلا شك - تلعب دوراً اقتصادياً هاماً في حماية ممتلكات العائلة

ومواردھا - التى غالباً ما كانت محدودة - من التسرب خارجها^(٢٧).

-٢ حرمان البنت في كثير من الأحيان من الميراث ، والإكتفاء بإعطائها دوطة^(٢٨) عند زواجها . وسوف نرى أمثلة لهذه الحالات في الفصل الثاني .

ومن المعروف أن هذه الظاهرة قد وجدت في بعض المجتمعات القديمة^(٢٩) بل والحديثة^(٣٠) أيضا . وقد كان الهدف منها أيضاً هو منع انتقال ممتلكات العائلة إلى عائلات أخرى .

-٣ إقرار مبدأ حق الشفعة في شراء الممتلكات ، وهو الحق الذي يعطى للأقارب بصفة خاصة الأولوية في شراء نصيب أى فرد من المالك المشتركين إذا ما رغب في بيع نصبيه .

وقد تقرر هذا الحق في مرسوم والي مصر جايوس أفيديوس هيليدوروس (Gaius Avidius Heliodorus) الصادر في سنة ١٤٢ - ١٣٧ (P.Oxy. XLI 2954) من القرن الثالث^(٣١) إذ ينص هذا المرسوم على أن من يقوم ببيع أى جزء من الملكية المشتركة دون إخطار باقى المالك الآخرين قبل ستين يوماً من البيع « دون إخطار غير أنه قبل ثلاثين يوماً منه ، سوف يُعمم بدفع الثمن^(٣٢) إضافة إلى العقوبة المقررة^(٣٣) ». وهذا يعني في رأى روبريشت (H.A. Rupprecht) أن بيع أى جزء من شيء مملوك ملكية مشتركة لشخص غريب دون موافقة باقى المالك هو أمر غير مسموح به . وفي حالة حدوثه فإنه يجب إبطاله .

ويتأكد هذا الرأى من قضية نزاع حول بيع جزء من ملكية مشتركة وردت في الوثيقة P.Mich. inv. 148 Verso التي نشرها يسوتى (H. C. Youtie)^(٣٤) حيث كان ثلاثة إخوة هم : أمونيس Amounis . و هارنيكتونيس Harniktotes (Phaibon) و فاييون فاييون () يمتلكون معاً

بعض الممتلكات ملكية مشتركة . وعندما توفي فايبيون ورث أخواه نصيه في الممتلكات ، ثم توفي هانيكتوبيس ، فورثت ابنته نصيه . وعندما أرادت الإبتنان بيع هذا النصيب إلى أحد الغرباء ، رفع الأخ الثالث ، أى عم الأخرين ، أمونيس ، قضية عليهم أمام الوالى فاليريوس بروكولوس (Valerius Proculus) (١٤ - ١٤٧) طالبا إلغاء البيع لأن الأملاك المباعة هي ملكية مشتركة . وقد استشهد محامي أمونيس بمرسوم جايوس أفيديوس هيليدوروس المذكور سلفاً وعندما قرئ المرسوم في المحكمة (٣٥) حكم الوالى لصالحه ، فالغى البيع ورد الثمن إلى المشترية (٣٦) .

ويبين هذا الحكم أنه كان من حق الملك المشتركين الاعتراض على قيام أحدهم ببيع نصيه إلى أحد الغرباء ، وذلك طبقاً لحق الشفعة ، وليس طبقاً لحق الصدقة (Philia) الذي يرى درات (Jurgen Drath) (٣٧) إنه كان ينظم حق الأولوية في الشراء بين الملك المشتركين .

ومما يؤكّد العمل بحق الشفعة في العصر الروماني ، إضافة إلى القضية المذكورة أعلاه ، هو ملاحظة رونالدсон (J. Rowlandson) (٣٨) أن معظم مبيعات الأرض كانت تتم بين أقرباء ، وبخاصة بين أفراد العائلة الواحدة ، حتى لقد نفى وجود سوق للأرض بالمعنى الاقتصادي (٣٩) . كما يرى أن علاقات البيع والشراء كانت علاقات اجتماعية وليس اقتصادية ، أى أنها كانت قائمة على العلاقات الشخصية المبنية على القرابة بصفة خاصة (٤٠) . ويذهب رونالدсон أيضاً إلى أن الهدف من معظم الصفقات الخاصة ببيع وشراء الأرض كان يتمثل في إعادة تجميع ملكية الأرض في يد العائلة من جديد . (٤١)

ومما سبق يتبيّن لنا أن توريث الممتلكات في شكل ملكية مشتركة كان يعد إحدى الوسائل التي حافظت بها العائلة على ممتلكاتها في نطاقها ،

كدعامة قوية ترابطها ، ولمرکزها الاجتماعي وضمانا لاستقرارها
ووحدتها . ولكن هذا الشكل من التوريث لم يكن هو أصل منشأ الملكية
المشتركة ، وإن كان هو السبب المباشر لها في معظم الأحيان .

٢ - مفهوم الملكية المشتركة وأشكالها

تشأ الملكية المشتركة عندما يحوز شخصان أو أكثر ، بطريق الشراء ^(٤١) أو الميراث ^(٤٢) نفس الشئ بالاشراك . ويكون لهما أنصبة متساوية أو غير متساوية . ^(٤٣)

وقد وجدت الملكية المشتركة في العصر الروماني في كل من الأرض ، والمنازل ، والرقيق ، والماشية ، ودواب الحمل كالحمير والجمال ، وفي المراكب أيضا ^(٤٤) . ولأن الملكية المشتركة لكل من الأرض والمنازل والرقيق كانت هي الأكثر أهمية والأكثر ترددًا في الوثائق . فسوف نقتصر هنا على دراستها .

والوثائق التي تقدم لنا شواهد على الملكية المشتركة متعددة ، وإن كان يبرز منها بشكل خاص وثائق إقرارات الإحصاء المنزليه (Kat'oikian) ووثائق بيع وشراء الممتلكات والوصيات ووثائق الهبة بسبب الموت (donatio mortis Causa) وعقود تقسيم الممتلكات ، وإقرارات الملكية ، وطلبات تسجيلها .

وقد وجدت الملكية المشتركة للممتلكات في شكلين ، هما ^(٤٥) :

أولا - الملكية المشتركة غير المقسمة (Communio pro indiviso) وهي هذا الشكل من الملكية تكون الأنصبة محددة نظريا ، أي يكون لكل مالك مشترك نصيبه المحدد ، ولكن التقسيم الفعلى لفصل الأنصبة لم يتم بعد ، أو لا يمكن إجراؤه لاستحالة ذلك عمليا ، إما لشدة صالة الأنصبة ، أو لعدم إمكانية تقسيم العين كما في ملكية الرقيق ، أو لعدم الرغبة في إجرائه لسبب ما ، قد يكون رغبة المالك المشتركين في الإحتفاظ بالعين

المملوكة كوحدة غير مجزأة يمتلكونها على المشاع ولذلك يشار إلى هذه^(٤٧) الملكية في الوثائق على أنها ملكية مشتركة غير مقسمة (KOIV767) أو ملكية مشتركة (KOIV767^(٤٨)) - أو بالأحرى مشاعة - بين الملك المشتركين . ويطلق الدارسون^(٤٩) على هذا النوع من الملكية " الملكية الملكية النظرية " .

وتشمل الملكية المشتركة غير المقسمة ، أغلب الأمر ، عندما يتضمن توريث الملكية العائلية كما هي للورثة دون تحديد للأنصبة^(٥٠) أو بتحديدتها ، ولكنها قد تكون من الضاللة إلى الحد الذي يصعب معه ، في الواقع العملي ، تحقيقها^(٥١) .

ونقدم لنا الوثائق التالية أمثلة لهذا الشكل من الملكية المشتركة .

أ- في ملكية الأرض^(٥٢) :

١- الوثيقة 282 P.Mich. V. من القرن الأول (تبتونيس) : ويرد بها ذكر خمسة أشخاص كان من بينهم أخوان وبنات أخيهما وسيدة ثالثة - من المحتمل إنها كانت من نفس العائلة - كانوا جميعاً يمتلكون أرضاً ملكية مشتركة غير مقسمة^(٥٣) لم تحدد مساحتها بالوثيقة ، أو نصيب كل طرف من الأطراف فيها .

٢- الوثيقة 327 P. Mich. V من القرن الأول (تبتونيس) : وهي عبارة عن عقد تقسيم لإحدى عشر أرورة بين ثلاثة أشخاص كان من بينهم أخوان ، وكانت هذه الأرض ملكاً مشتركة بين أبايهما^(٥٤) .

٣- الوثيقة 558 P. Mich. IX من عهد ترايانوس (Trajanus) :

(٩٨ - ١١٧) (كرانيس Karanis - كوم أوشيم) : وفيها يمتلك كل من باكوسيس (Pakusis) ابن بيتسوس (Petaus) وابن أخيه ، أرورتين ملكية مشتركة غير مقسمة^(٥٥) .

- ٤ - الوثيقة ١٦٣٧ P.Oxy.XIV ٢٥٧ (٢٠٩/٢٥٧) (اوكتسـيرينخوس Oxyrhynchus) :
وهي عقد تقسيم لضياعه (Ousia) بين خمسة أفراد ، وكانت مملوكة لهم ملكية مشاعة (κοινή) بـ في ملكية المنازل : (٥٨) :
- ١ - الوثيقة ١٢١ Recto P. Mich. II ١٢١ (٥٩) (تبتونيس) :
وفيها يمتلك كل من اونوفريس (Onophris) وباتونيس (Patunis) نصف منزل ملكية مشتركة غير مقسمة . (٦٠)
- ٢ - الوثيقة ٤٧ P. Mich. V ٢٧٦ (٤٧ م) (تبتونيس) :
وذكر أن خمسة إخوة كانوا يمتلكون ، بالاشتراك مع عمهم ، نصف منزل وفناه ومحاتياتهما آلت إليهم بالميراث ملكية مشتركة غير مقسمة . (٦١)
- ٣ - الوثيقة ٢٩٨ P. Mich. V من القرن الأول (تبتونيس) :
وفيها يمتلك رجل وإمرأة خمس منازل ملكية مشتركة غير مقسمة . (٦٢)
- ٤ - الوثيقة ٤٨٢ P. Oxy. III ٤٨٢ (١٠٩ م) (اوكتسـيرينخوس) :
وذكر أن شخصا قد ورث من أبيه، عن طريق الوصية ، $\frac{1}{15}$ من منزل ومحاتياته وملحقاته أخرى . (٦٣)
- ٥ - الوثيقة ٣٢٢ II. Tebt. P. (١٨٩ م) (تبتونيس) :
وفيها تمتلك سيدة سدس منزل بالوراثة من أمها .

ج - في ملكية الرقيق :^(٦٥)

الوثيقة a Mich . V 322 P . (٤٦ م) (تبتونيس) :

وفيها يوصى أحد الأثرياء بتقسيم أمه، وأى ذرية قد تأتى منها،
بين كل من إبنيه وحفيده ، ثلثا لكل منهم .

الوثيقة 722 P.Oxy.IV (٩١ أو ١٠٧ م) (أوكسirينخوس):

وفيها يشترك ثلاثة أشخاص في ملكية أمه ، وكان أحدهم يمتلك
الاثنين ، بينما امتلك الآخران - وهما أخوان - الثالث المتبقى .

الوثيقة 3197 XLIV.P.Oxy (١١١ م) (أوكسirينخوس) :

وفيها يقسم أخوان وابن أخيهما المتوفى جزءا من عدد كبير من
الرقيق آلاوا إليهم بالوراثة ، ويتركون الجزء المتبقى كملكية مشاعة
فيما بينهم^(٦٧) .

الوثيقة 716 P.Oxy. IV (١٨٦ م) (أوكسirينخوس) : وتقدم

مثالا واضحا على تجزئة العبد الواحد بين أكثر من مالك^(٦٨) . ففيها
يمتلك أربعة إخوة من الأب عبدا واحدا آل إليهم بالميراث من أبيهم
كملكية مشتركة. ولقد تم تحديد نصيب كل منهم في هذا العبد كالتالي:
حصلت أخت تدعى يودايمونيس (Eudaimonis) على سدس
العبد . كما حصل أحد الإخوة وشقيقة له ، ويدعىيان ديونيسيوس
(Dionysios) وثايسيس (Thaesis) على التوالى معا على نصب
العبد^(٦٩) . أما الأخ الرابع ويدعى ديوجينيس (Diogenes) فقد
حصل منفردا على ثلث العبد^(٧٠) .

وتبيّن هذه الأمثلة القليلة ، وغيرها من الأمثلة المتأثرة في الوثائق
المختلفة ، أن أغلب الملكيات المشتركة غير المقسمة هي ملكيات غير محددة
أو أنها محددة ، ولكن باتصبة ضئيلة جداً يصعب تحقيقها في الواقع العملي ،
وبخاصة فيما يتعلق بالملكيات المشتركة في المنازل والرقيق ، ذلك أن

هذه الأنصبة الضئيلة جداً والتي قد تتجزأ بدورها بين المالك المتركون ، لاينتج عنها أنصبة عملية يمكن التصرف فيها قانوناً ، أو - كما في حالة المنازل بصفة خاصة - يمكن الإقامة فيها . فـ هذه الكسور من أجزاء المنازل - كما يقول فايس (E. Weiss)^(٧١) بحق - لا توجد في الواقع ، وإنما تبقى وحدة واحدة غير قابلة للتجزء .

ثانياً : الملكية المشتركة المقسمة (Communio pro diviso) :

وهي الملكية التي يمكن تحقيقها في الواقع ، أي يمكن إجراء التقسيم الفعلى عليها ، وهي لذلك تتحقق في أنصبة أو مساحات محددة يمكن التصرف فيها قانوناً واستخدامها استخداماً فعلياً . وهي بهذا أقرب ممكناً إلى الملكية الشخصية المطلقة ، وإن كانت في إطار مشترك أو عائلي . والملحوظ أنه بالرغم مما كان يوفره هذا الشكل من الملكية من استقلالية فردية ، إلا أن المالك المتركون - والذين غالباً ما كانوا ينتمون لعائلة واحدة - كانوا لايميلون إلى التصرف في ملكياتهم الفردية بل على العكس من ذلك كانوا حريصين على الإبقاء على الملكية المشتركة فيما بينهم وذلك حفاظاً لقوة العائلة وتماسكها أو لتحقيق منافع اقتصادية لايمكن تحقيقها إلا في إطار هذه الملكية .

وتنشأ هذه الملكية عندما يتم توريث ممتلكات العائلة بين ورثتها مع تحديد أنصبة لكل منهم ، أو عندما يتم تقسيم الممتلكات التي آلت إلى الورثة في صورة ملكية مشتركة غير مقسمة ، وهذه الحالة الأخيرة تدلل على كل عقود تقسيم الممتلكات التي لدينا .

ويشار إلى أغلب حالات الملكية المشتركة المقسمة بكونها ملكية مشتركة متساوية (متساوية ٥٥٠٢٠١٧٣٦)^(٧٢) . والوثائق التالية تقدم أمثلة عليها:

- أ - في منكية الأرض :
- الوثيقة 1 P. Mich. IX 554 من عهد دوميتيانوس (Domitianus) (بطوليميس يوإرجيتيس Ptolemais ٨١ - ٩٦ م) (بطوليمايس يوإرجيتيس Euergetis الفيوم) :
- وفيها يتم تقسيم أرض ، إضافة إلى ممتلكات أخرى ، بين كل من جايوس مينوكيوس أكيلا (Gaius Minucius Aquila) وأخيه . وقد حصل جايوس على نصف الممتلكات ، بينما حصلت اختاه على النصف الآخر كملكية مشتركة متساوية ^(٧٣) .
- الوثيقة 2 P.Oxy. IV ١٣١ (أوكتيرينخوس) وفيها ورث أخوان من أبيهما $\frac{١}{١٦}$ أرورة ، إضافة إلى ثلث منزلي كملكية مشتركة متساوية ^(٧٤) .
- الوثيقة 3 P. Mich. III ١٧٥ (سوكنوبابيونيسوس Soknopaiou Nesos) وقد ورد بها أن ثلاثة من أبناء العم قد ورثوا من جدهم لأمهم ^(٧٥) قطعة أرض فضاء مسورة كملكية مشتركة متساوية ^(٧٦) .
- ب - في منكية المنازل :
- الوثيقة 1 CPR VI ١٢٥ (بطوليمايس يوإرجيتيس) وهي وصية أمونيوس (Ammonios) ابن أبيون (Apion) التي يترك فيها بعض ممتلكاته ، وكانت تشمل على منزل وفناء إضافة إلى أرض ومبغ من المال ، لكل من إبنه وابنته كملكية مشتركة متساوية ^(٧٧) .
- الوثيقة 2 P.Oxy III ٤٩٢ (أوكتيرينخوس) وفيها توصى إحدى السيدات بكل ممتلكاتها ، التي كانت تشمل على منزل وفناء ومحاتياتهما ، وبأى ممتلكات أخرى قد تملكتها بعد

كتابه هذه الوصيّة ، لأخوين في صورة ملكية مشتركة متساوية^(٧٨).

- ٣ -
الوثيقة 1034 P. Oxy. VII (القرن الثاني) (أوكسيرينخوس) :
وهي مسودة وصيّة يوصى فيها كاتبها لكل من إبنته وأخيها بالرضا عن
بنزلين كلية مشتركة متساوية^(٧٩).

- ج -
في ملكية الرقيق :
تشاء ملكية الرقيق المقسمة ، أو القابلة للتقسيم ، عندما يحوز عدد من الأشخاص عدد من الرقيق يمكن قسمتهم في صورة صحيحة - أى دون كسورة من الرقيق - عندما يرغبون في ذلك . ومن الأمثلة على هذا:

- ١ -
الوثيقة 325 - 323 P. Mich. V (٤٧ م) (تبتونيس) :
وفيها يرث ثلاثة إخوة من أبيهم^(٨٠) أربعة رقيق كلية مشتركة ثم قسموها فيما بينهم كالتالي : حصل الأخ الأكبر ويدعى هاروتيس (Haroutes) الأكبر على الأمة سامبووس (Sambous)^(٨١). وحصل الأخ الثاني : وهو كرونيون (Kronion)^(٨٢) . أما الأخ الثالث ، والذى كان يدعى هاروتيس الأصغر ، فقد حصل على أمتين هما ثيرموثاريون (Theroutharion)^(٨٣) وهراكلوس (Heraklous)^(٨٤).

- ٢ -
الوثيقة 326 P. Mich. V (٤٨ م) (تبتونيس) :
وفيها يقسم ستة إخوة هم : هيراكليديس (Herakleides) الأكبر ، ومارون (Maron) وهيروديس (Herodes) وديدوموس (Didumos) وهيراكليديس لوريوس ، وهيراكليا (Herakleia)^(٨٥) ثمانية عشر ريقا آلوا إليهم بالوراثة من كل من أبيهم وأمهem ، وقد أجرى التقسيم على النحو التالى :

حصن هيراكليديس الأكبر على ثلاثة رفيق^(٨٥) وحصل مارون على
أربعة^(٨٦) كما حصل هيروديس على ثلاثة^(٨٧) ، بينما حصل
ديدوموس على إثنين فقط^(٨٨) ثم حصل هيراكليديس لوريوس على
ثلاثة رفيق^(٨٩) ، وأخيرا حصلت هيراكليا على ثلاثة^(٩٠) .

- ٣ -
الوثيقة XLIV P. Oxy. ١١١ م) (أوكسيرينخوس) :

وفيها يقسم أخوان وابن أخيهما المتوفى عددا من الرفيق يبلغ خمسة
وأربعين رفيقا آلوا إليهم بالوراثة من الأب (وجد الأخير) ، وقد شال
كل منهم في هذا التقسيم خمسة عشر رفيقا .

* * *

٣ - حق التصرف في الملكية المشتركة

كان للملك المشترك - قانونا - كافة حقوق الملكية على نصيبيه المحدد . إذ كان من حقه أن يؤجر ^(٩١) الجزء الذي يملكه من الأرض أو المنزل ، أو يبيعه ^(٩٢) ، أو يرهنه ^(٩٣) أو غير ذلك من طرق التصرف القانونية . وفي حالة ملكية الرقيق المشتركة بصفة خاصة كان للملك المشترك الحق في بيع ^(٩٤) ، أو رهن ^(٩٥) أو عتق ^(٩٦) الجزء الذي يملكه في العبد المشترك أو في الرقيق المشتركين . كما كان في إمكانه - قانونا - حماية ^(٩٧) هذه الملكية أيا كان نوعها (أرض ، رقيق ... الخ) وتسجيلها ^(٩٨) أيضا .

وفي جميع الأحوال ، كان حق التصرف هذا مشروطاً بموافقة بقية المالك المشتركين ، إذ كان على الملك المشترك عندما يرغب في التصرف في الجزء الذي يملكه في العين المملوكة أن يخطر بقية الملك المشتركين بهذه الرغبة ، التي لن يتاح له تحقيقها دون موافقة صريحة من هؤلاء المالك ، الذين كان من حقهم الاعتراض على أي تصرف يجريه أحدهم دون موافقتهم جميعا كما كان من حقهم ابطاله ، وذلك كما بينت قضية أمونيس - التي سلف ذكرها - التي استشهد فيها بمرسوم الوالي جايوس أفيديوس هيليدوروس ، والذي ينص - وكما سبق الذكر - على أنه لا يمكن للملك المشترك أن يتصرف في نصيبيه بالبيع قبل إخطار باقي الملك المشتركين أولا ، و Görane ثانيا ، بمدة كافية قبل البيع ، هي ستين يوما للملك المشتركين ، وثلاثين يوما لغيره وكما تبين أيضا قضية Martilla (القرن الثاني) Martilla الواردة في الوثائق P.Fam . Tebl. 37,38,46

من أن المالك المشترك لجزء من عبد أو أمه لا يحق له التصرف في نصيبيه دون إخطار باقي المالك المشتركين . فقد كانت الأمة مارتيلا مملوكة لثلاثة إخوة - هم ليسيماخوس (Lysimachos) وفيلوسارابياس (Philosarapias) (وفيلانتينوس (Philantinoos) - فيما يبدو ملكية متساوية (ثالث لكل منهم) . وقد ثيرت هذه القضية عندما رفع الأخوان الأولان شكوى إلى النومارخيس (Nomarches) (يتهمان فيه أخيهما فلانتينوس بأنه قد رهن الأمة دون عندهما ^(٩٩) . وقد رد فيلانتينوس على ذلك ^(١٠٠) بأنه قد رهن ثالث الأمة فقط - وهو المملوك له - وليس كلها ، وكان هدف الأخوان من شكاوهما هو حفظ حقهما في الأمة ^(١٠١) .

ومما سبق يتبين أنه ليس صحيحاً ما يراه كل من فايس ^(١٠٢) وبرايسكيه ^(١٠٣) (F.Preisigke) ، وتاوبنسلاج ^(١٠٤) (R.Taubenschlag) ، من أن حق المالك المشترك في التصرف فيما يخصه في الملكية المشتركة هو حق مطلق لا يرتبط بموافقة باقي المالك المشتركين .

ونظراً لأن الملكية المشتركة كان ينتج عنها الكثير من الخلافات بين المالك المشتركين ، وبخاصة عندما يرغب أحدهم في التصرف منفرداً في نصيبيه في العين المملوكة - وهذا ما رأينا في قضيتي أمونيس والأمة مارتيلا - فإن المالك المشتركين كانوا كثيراً ما يتفقون فيما بينهم على طرق التصرف في ملكيتهم المشتركة ^(١٠٥) ، ثم يقسمون العائد فيما بينهم . أو يتوجهون إلى تصفية هذه الملكية إذا ما تعذر الاتفاق على ذلك ، وإن كان هذا ليس شائعاً . وسوف نتناول في الفصل الثالث الطرق المختلفة لتصفية الملكية المشتركة .

الفصل الثاني
العائلة الممتدة

١ - تكوين العائلة الممتدة

يعرف علماء الاجتماع العائلة الممتدة بأنها :

"الجماعة التي تقيم في مسكن واحد ، وتن تكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين ، والأولاد المتزوجين وأبنائיהם ، وغيرهم من الأقارب ، كالعم أو العممة ، أو الإبنة الأرمل ، الذين يقيمون في نفس المسكن ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة ، وفي حالة وفاته تستمر العائلة في أغلب الأحوال تعيش في نفس المنزل معًا لعدة أجيال" ^(١).

وقد وجدت العائلة الممتدة بهذا المفهوم عند كل من الإغريق ^(٢) والرومان ^(٣) وعند غيرهما من الشعوب القديمة ^(٤) كما وجدت في بعض المجتمعات الحديثة أيضًا ^(٥). وفي مصر رصد بعض الدارسين وجود هذا الشكل من العائلة الممتدة أو الأبوية في وثائق العصر الروماني ، فقد أشار إليها كل من : هومبير (M. Homber) ^(٦) ، وبريو (C. Preaux) ^(٧) ، وثيرفيلدر (H. Thierfelder) ^(٨) ، ومايلر (H. Maehler) ^(٩) ، ولويس (N. Lewis) ^(١٠) وهويسون (U. W. Hobson) ^(١١).

والمعطيات المستخرجة من الوثائق والدالة على وجود العائلة الممتدة في مصر في العصر الروماني ، بالمفهوم الذي قدمته ، تقدمها ، بصفة خاصة ، وثائق إقرارات الإحصاء المنزلي ^(١٢) التي كان يقدمها السكان عن كل دورة تعداد - كل أربعة عشر سنة - وفيها يتم إحصاء السكان تبعاً للمنازل ^(١٣) . ومن أمثلة العائلات الممتدة ما نقدمه هنا هذه الوثائق :

(١) الوثيقة 7616 E. Brux- inv . P. من سنة ١٧٤ (١٢) (مديرية

بروسبيس (Prospis) : وتقدم عائلة بيتوس (Petos) (ابن بنيفروس (Pnepheros) ، التي تتكون من أربعة إخوة وأسرهم ،

وهم :

أ - الأخ الأول وأسرته :

١ - بانتيروس ابن بيتوس (٤٩ سنة) .

٢ - زوجته تيروس بنت أمونيوس (٢١ سنة)

٣ - بيتوس ابن بانتيروس من زوجته وأخته تابسانيس (١١ سنة) .

٤ - أمونيوس ، ابن آخر من زوجته تيروس (٥ سنوات) .

٥ - تافيبيخيس ، ابنة بانتيروس (٤ سنوات)

٦ - تايس ، ابنة أخرى (سنتان) .

ب - الأخ الثاني وأسرته :

٧ - تيتوإنسيس ابن بيتوس (٤٤ سنة) (١٤) .

٨ - سيراتيس ، زوجته وأخته (٤٠ سنة) .

٩ - ابنته تيروس (١٢ سنة) .

١٠ - ابنته تابسانيس (٨ سنوات) .

ج - الأخ الثالث وأسرته :

١١ - فالاكريس ابن بيتوس (٣٠ سنة) .

١٢ - زوجته تارتوسيس بنت سافيسيس (٣٠ سنة)

١٣ - ابنته نواتيس من زوجته تيرموتيس (٥ سنوات) .

د - الأخ الرابع وأسرته :

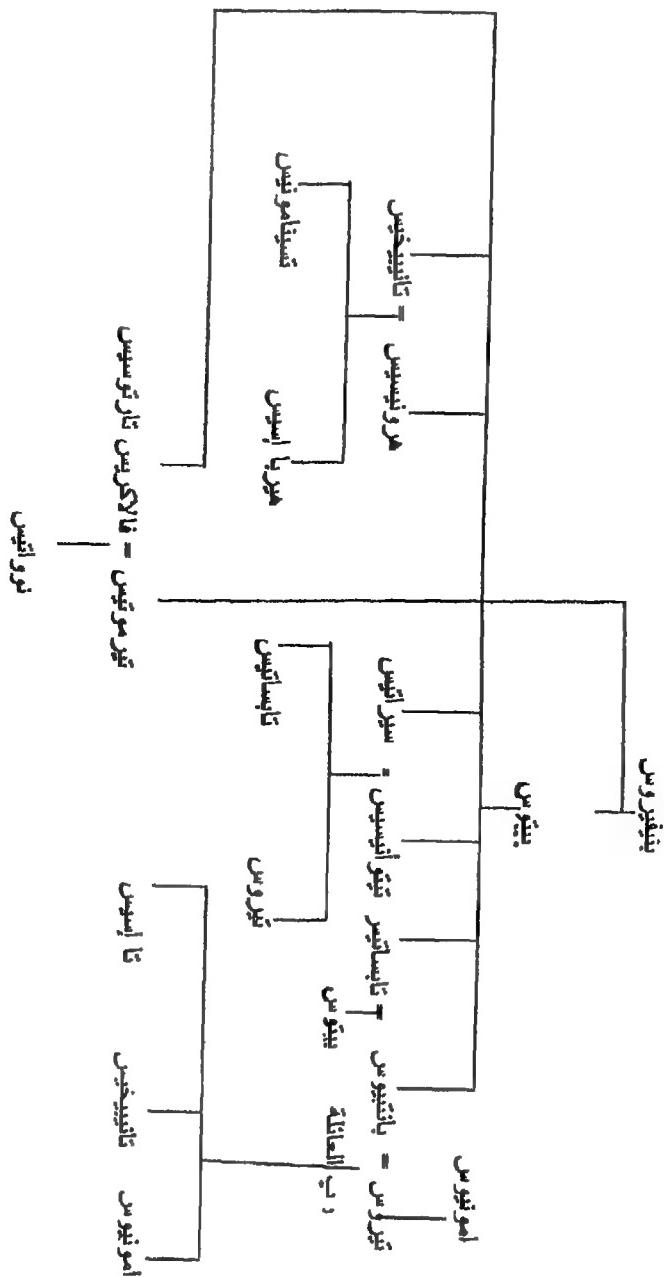
١٤ - هرونسيس ابن بيتوس (٢١ سنة) .

١٥ - زوجته تانيبيخيس بنت هيربايس (١٩ سنة) .

١٦ - ابنته هيربايس (سنتان) .

١٧ - ابنته سینامونیس (سنه واحده) .

و شجرة العائلة كالتالي : (١٥)



و كانت عائلة بيتوس ابن بنيفيروس تمتلك ممتلكات عديدة^(١٦) ، ولكنها مع ذلك كانت تعيش في منزل واحد ، رغم انقسامها إلى أربع أسر . ويظهر ذلك من تقديمها لإقرار منزل واحد^(١٧) .

الوثيقة BGU I 115 من سنة ١٨٩^(١٨) (أوكسيرينخوس) :

-٢

وتقدم لنا واحداً من أهم أمثلة العائلات الممتدة في مصر في العصر الروماني ، وهو لعائلة ممتدة كبيرة الحجم كانت تعيش في مدينة أوكسيرينخوس في ^١ منزل^(١٩) ، ويعنى هذا إنه من المحتمل أن هذا المنزل كان يضم أكثر من عائلة من هذا النط.

وتقدم هذه العائلة نموذجاً للعائلات الفقيرة من ساكني المدن التي كان أفرادها يزاولون الحرف اليدوية أو المهن البسيطة.^(٢٠) فقد كان رب العائلة نساجاً^(٢١) ، وكان إثنان من أفرادها صائغين^(٢٢) ، وإثنان آخران كانوا عمال زراعيين^(٢٣) ، وواحدة كان بستانياً^(٢٤) . وفي المهن البسيطة كان إثنان من العائلة يعملان في الشرطة المحلية^(٢٥) ، كما عمل أحد أفرادها كمكارى^(٢٦) .

و كانت العائلة تتكون من عشرين فرداً ، اضافة إلى سبعة أقرباء آخرين كانوا يعيشون معها ، وأفراد العائلة كالآتي :

١ - الزوج ورب العائلة هيروديس ابن هيرون (٥٥ سنة)

٢ - زوجته وأخته إيريني (٥٤ سنة) .

وأبناؤهم وهم :

٣ - هيرون (٢٩ سنة) .

٤ - نيلوس (٢٥ سنة) .

٥ - سارابيون (طفل) .

٦ - هيراكليديس (٩ سنوات) .

٧ - يوبوراس (٧ سنوات) .

-٨ - (فقد اسمه) ^(٢٧) (١٠ سنوات) .

وبناتها :

-٩ - ثايساريون (١٧ سنة) .

-١٠ - نيليانا .

وكان هيرون (رقم ٣) متزوجا من أخته نيليانا (رقم ١٠) وكان
لهمان اينان توأم عمرهما سنة واحدة ، وهما :

-١١ - هيروديس .

-١٢ - تروفون .

ثم زوجة نيلوس (رقم ٤) وهي :

-١٣ - تيرموتاريون بنت كاستور (٢٩ سنة) ، وكان لسهما اينان ،

هما :

-١٤ - (فقد إسمه) ^(٢٨) (١٣ سنة) .

-١٥ - هيرون .

وكان للأب هيروديس (رقم ١) أخي متوفى يدعى هيراكليديس ،
ترك له ثلاثة أبناء وابنة واحدة كانوا يعيشون جميعا في كنفه ، وهم :

-١٦ - هيرون (٣٤ سنة) .

-١٧ - أبيون (٢٤ سنة) .

-١٨ - هيراكليديس (١٩ سنة) .

-١٩ - ثايساريون ، وكانت متزوجة من أخيها هيرون ، وكان لسهما

ابنة واحدة . هي :

-٢٠ - سورا (سنة واحدة) .

وكان يعيش مع العائلة سبعة أفراد آخرون ، كانوا غالباً من الأقرباء ،

وابن لم تذكر صلة القرابة ، وهم :

-٢١ - نيلوس ابن ديميتريوس (٤٤ سنة) .

٢٢ - ايرينى زوجته وأخته (٥٢ سنة) .

٢٣ - ابنهما كاستور (٨ سنوات) .

ثم إخوة ثيرموثاريون (رقم ١٣) زوجة نيلوس (رقم ٤) وهم :

٢٤ - هيرون (٣٤ سنة) .

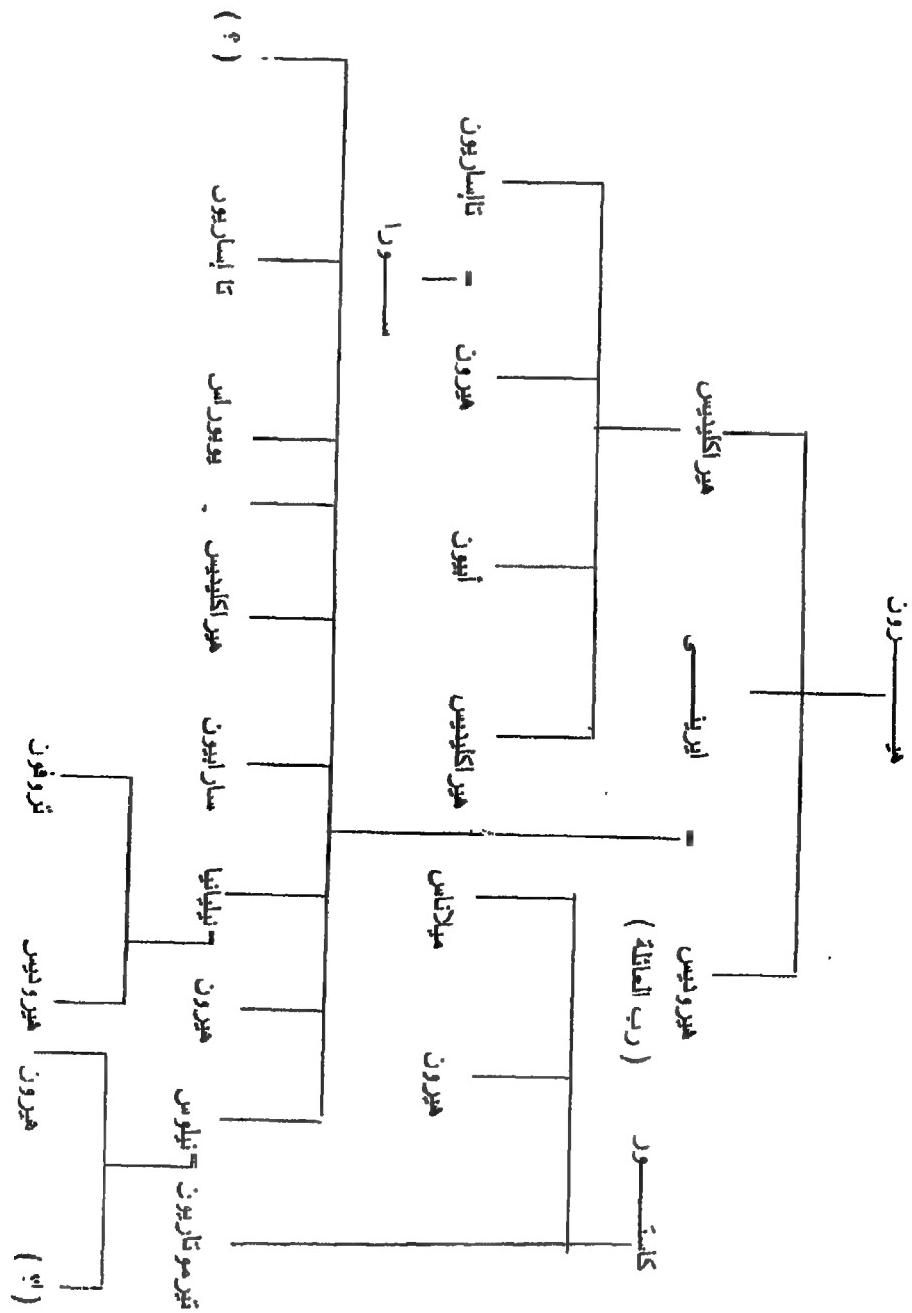
٢٥ - ميلناس (٣٢ سنة) .

ثم قريبان آخران وهما :

٢٦ - هيرون ابن هيراكليديس ابن هيرون (٢٦ سنة) .

٢٧ - وأخته (فقد اسمها) ^(٢٩) (٢٣ سنة) .

وشجرة العائلة كالتالى ^(٣٠) :



وتضم هذه الشجرة كل أفراد العائلة عدا أرقام ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، وهم زوج وزوجته وإبنهما ، ورقمى ٢٦ ، ٢٧ وهما أخ وأخته كما أسلفنا .
ويتطبق على هذه العائلة مفهوم العائلة الممتدة الذى سبق ذكره بصورة نموذجية ، إذ إنها تضم الأب والأم وأولادهما الذكور وبناتهما • وزوجات الأبناء ، وأبناءهم ، وإخوة الأب وأبناءهم ، ثم بعض الأقرباء .
ورغم أن بعض الأبناء كانوا بالغين ، وكان لهم عملهم الخاص ، إلا أنهم لم يستقلوا ب حياتهم بعيداً عن العائلة .

- ٣ الوثائق . ١٧٨ , ١٧٧ , ١٧٦ . P. Mich. III من السنوات ٩١ ،

١٠٤ ، ١١٩ على التوالى (من باخياس - أم الأئل بالفيوم) :
وتقديم لنا هذه الوثائق الثلاث ، وجميعها إقرارات إحصاء منزالية ،
مثالاً لعائلة ممتدة عاشت معاً لمدة لاتقل عن ثمانية وعشرين عاماً ،
وهي الفترة الممتدة بين تاريخ أول وثيقة وتاريخ الأخيرة منها ،
وكانت تتكون ، طبقاً للوثيقة الأولى من :

- ١ - بيتيوريس ابن حوروس ابن حوروس (٣٠ سنة) .
- ٢ - زوجته تابيني بنت أبكيوس (٢٥ سنة) .
- ٣ - حوروس ، وهو أخ لبيتيوريس (٢٠ سنة) .
- ٤ - حوريون ، وهو أخ ثان له (٧ سنوات) .

وكان بيتيوريس هو مقدم إقرار الاحصاء بصفته أكبر إخوه سنًا ،
ورب العائلة . وبعد أربعة عشر عاماً ، أي في دورة التعداد التالية ، قدم
بيتيوريس نفسه إقرار الأحصاء الوارد في الوثيقة الثانية وسجل فيه أعضاء
العائلة كالتالي :

- ١ - بيتيوريس نفسه ، وقد بلغ الآن ٤٤ سنة .
- ٢ - أخوه حوروس ، وقد بلغ الآن ٣٤ سنة .
- ٣ - أخوه الثاني حوريون ، وقد بلغ الآن ٢١ سنة .

٤- ثم زوجة حوريون وتدعى تينامونيس بنت خاريتون

(٢٥ سنة).

ومن الملاحظ هنا أن زوجة بيتيورييس لم تذكر في هذا التعداد ، مما يحتمل معه إنها قد طلت أو توفيت .

وفي دورة التعداد التالية ، أى بعد أربعة عشر عاماً أخرى (في علم ١١٩) ، تقدم العائلة إقرار الإحصاء الوارد في الوثيقة الثالثة (رقم ١٧٨) ، ومقدم الإحصاء هذه المرة نيابة عن العائلة هو الأخ الأكبر بعد بيتيورييس - الذي كان قد توفي فيما يعتقد - وهو حوروس ، الذي كان قد تزوج في الفترة ما بين دورتى التعداد المقدم فيهما الإقراران - وهما سنتي ١١٩ و ١٠٤ ، وأنجب أيضاً هو وأخوه حوريون ، أبناء ، وبذلك فقد أصبحت هذه العائلة على النحو التالي :

١- حوروس نفسه ، وقد بلغ الآن ٤٨ سنة .

٢- زوجته تابيكوسيس بنت حوروس .

٣- وابنها حوروس (فقد عمره من الوثيقة) ^(٣١) .

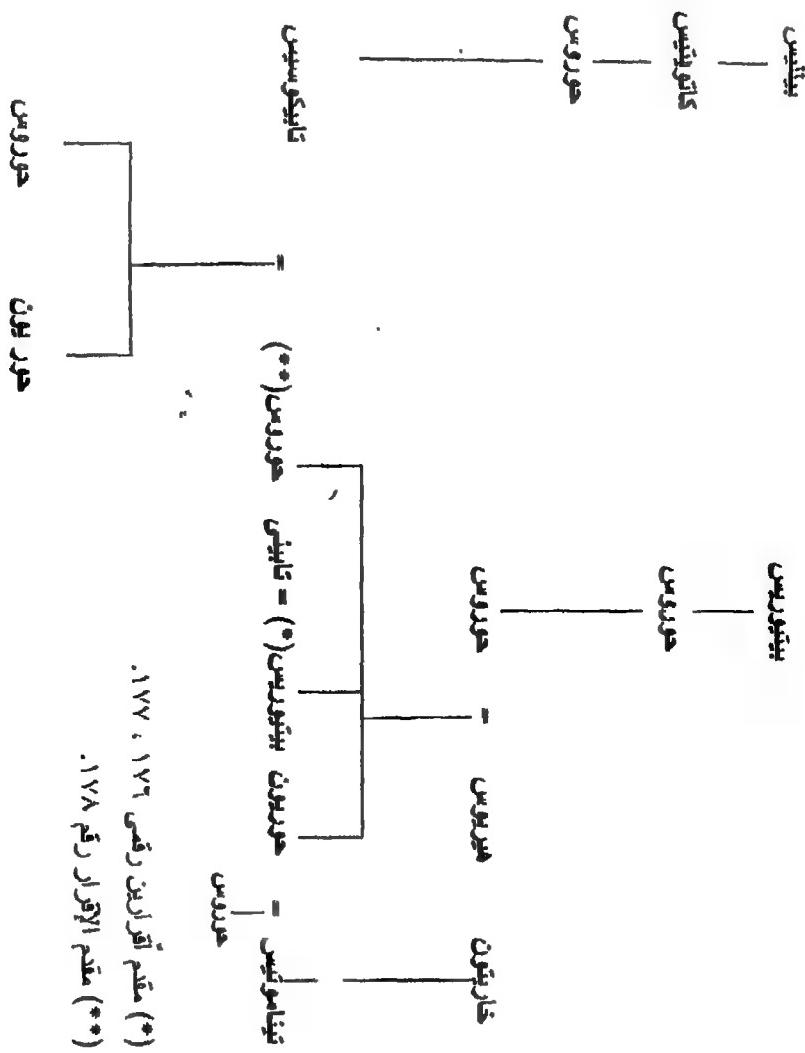
٤- وابنها الثاني حوريون (سنة واحدة) .

٥- حوريون أخو حوروس ، وقد بلغ الآن ٣٥ سنة .

٦- زوجته تينامونيس بنت خاريتون (٤٠ سنة) .

٧- وابنها حوروس (سنة واحدة) .

وأشجرة العائلة كالتالي ^(٣٢) :



وكانت عائلة بيتيوريس تعيش في ربع منزل تملكه . وكانت تينامونيس زوجة حوريون ، أخي بيتيوريس ، تمتلك نصف هذا المنزل ، مما يرجح أنها كانت تتمنى إلى نفس العائلة^(٣٣) .

وتوضح الأمثلة السابقة كيف أن نمط العائلات الممتدة كان منتشرًا في كل من من وقري مصر في العصر الروماني . وقد وجد من بين هذه العائلات من زاول أفرادها أعمال الزراعة ، أو عملوا في الحرف اليدوية أو المهن البسيطة ، أو حتى في الكهانة وكانت هذه العائلات تتتألف غالباً من العائلات الفقيرة والمتوسطة .

وإذا حكمنا من خلال الأسماء المذكورة في هذه الأمثلة - وهو ما قد يوقعنا في بعض المحظورات - على أساس أن الأسماء لم تكن تدل على جنسية أصحابها^(٣٤) - فإنه يمكن القول أنه قد وجد بين هذه العائلات عائلات إغريقية وأخرى مصرية ، أي أن نمط العائلة الممتدة قد وجد لدى كل من الإغريق والمصريين على السواء .

ويبدو أن هذا النمط من العائلة كان هو السائد في مصر في العصر الروماني ، وكان هو الوحدة الاجتماعية والاقتصادية الأساسية ، وذلك بالرغم من أننا نجد أن نمط الأسرة النووية كان هو الأكثر ذكرًا في الوثائق البردية . ولعل ذلك يرجع إلى عدة أسباب كان من بينها : إننا لانعرف تماماً أحجام العائلات في كل حالة بما أن الأمر لم يكن يستدعي ذكر كل أفراد العائلة في الوثيقة وبخاصة - وكما يذكر لويس^(٣٥) - أنه في بعض الحالات كن بعض أبناء العائلة البالغين ينفصلون عنها لسبب أو لآخر ومنها - كما يرى لويس أيضاً^(٣٦) - ممارسة انتهاكة الإغريقية في لأطفال في إلقاء الأطفال في الخرائب ، وارتفاع نسبة انفيات .. وهذا يؤدي إلى نقص عدد أفراد العائلة .

٢ - الحياة داخل العائلة الممتدة

كانت العائلة الممتدة تسكن ، كما سلفت الاشارة ، في منزل واحد، او في جزء من منزل . فعائلة بيتروس ابن بنيفيروس (١٧ فردا) كانت تعيش في منزل واحد، بينما كانت كل من عائلة هيروديس بن هيرون (٢٧ فردا) ، وعائلة بيتوريس ابن حوروس (٧ أفراد طبقا لأقصى اتساع نعلمه) تعيش في جزء من منزل ، $\frac{1}{10}$ منزل بالنسبة للعائلة الأولى ، وربع منزل بالنسبة للعائلة الثانية^(٣٧).

وكثرة عدد أفراد العائلة - كما نرى من الأمثلة المقدمة - يعطينا صورة عن مدى التراحم في هذه المنازل التي كانت تتصرف في الغالب بضيق المساحة ومن ثم بضيق حجراتها^(٣٨) . ورغم أن مساحة المنازل في القرى كانت أكبر عادة مما كانت عليه في المدن نظرا لوجود الأقنية^(٣٩) التي كان السكان يربون فيها ماشيتهم^(٤٠) فضلا عن استخدامها كمطابخ^(٤١) إلا أنها ومهما كانت مساحتها فإنها لايمكن أن تسع عائلات بمثل هذا الحجم^(٤٢) خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الرقيق والماشية كانوا يعيشون منع هذه العائلات في نفس المنازل وكانت تعتبر جزءا أساسيا من مكوناتها .

وقد أدت معيشة العائلة في هذا الحيز الضيق إلى تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بها بشكل شخصى^(٤٣) . وكانت هذه العلاقات قائمة على عدة أسس هامة تذكر منها الملكية المشتركة أو المشاعة للمنزل والأرض (إن وجدت) وعلاقات القرابة الناشئة من الاشتراك في الأصل العرقى الواحد^(٤٤) بدرجة أولى ، أو الناشئة من علاقة قانونية مستحدثة^(٤٥) وهي التبني ، بدرجة ثانية^(٤٦) .

والسلطة في العائلة من هذا النمط تكون لذب أو لأكبر أفرادها سنا في حالة وفاته . ومن المعروف أن السلطة الأبوية (Patria) (Potestas) كانت في المجتمعات القديمة ، وبخاصة الإغريقية والرومانية منها ، سلطنة مهيمنة على أفراد العائلة حتى كانت تشمل حق الحكم بالحياة والموت عليهم ^(٤٧) . وقد انعكس هذا في مفهوم الرومان للعائلة (Familia) الذي يعني في أحد تعريفاته " كل الأشخاص الذين يقعون تحت نفس السلطة الأبوية " ^(٤٨) .

وقد بنيت العائلة في مصر في العصرين البطلمي والروماني - كما يقرر تاوبنسلاج ^(٤٩) - على مبدأ السلطة الأبوية ، ولقد ترتب على ذلك أن أصبحت للأب سلطة كبيرة على ابنته وبناته كانت تشمل على سبيل المثال : القاء الأبناء ^(٥٠) وبيعهم ^(٥١) ، وتأجيرهم ^(٥٢) ، وتزويجهم ^(٥٣) ، كما يمكن أن نفترض بناء على ذلك ، وبناء على مفهوم العائلة الممتدة وعلى السلطات الأبوية في العائلة الممتدة في القرية المصرية الحديثة ^(٥٤) ، أن الأب كان هو الذي يوزع العمل الجماعي ، وكذلك المسؤوليات المختلفة على أفراد العائلة ^(٥٥) ، وهو الذي كان يوزع الناتج أو فائض العمل على أفرادها ، وهو الذي كان يمثلها في علاقاتها مع الخارج ، أي في علاقاتها مع العائلات الأخرى في القرية ومع أجهزة الدولة . ونستشف الوظيفة الأخيرة للأب من الأمثلة المعطاة للعائلة الممتدة ، حيث كانت إقرارات الإحصاء المنزلية ، والتي وردت بها الأمثلة المذكورة ، تقدم دائمًا من رب العائلة سواء أكان الأب (مثال رقم ٢) ، أو أكبر الإخوة الذكور (أمثلة رقم ١ ، ٣) وبين مثـرتـ رقم (١) من أمثلة العائلة الممتدة أن ترتيب الأفراد في إقرار الإحصاء كان يتبع أحياناً قاعدة السن ، أي ذكر الأكبر سناً بالأصغر ، وذلك من خلال التوزيع الأسرى ، أي تبعاً للأسر التي تنقسم إليها العائلة ، ويستشف من هذا أن قاعدة

احترام السلطة الأبوية ، واحترام السن الأكبر - وهما من سمات العائلة الممتدة في كل العصور ^(٥٦) - كانت متبعة أيضاً في مصر في العصر الروماني .

و قبل أن نترك هذه النقطة من موضوع العائلة الممتدة ، فإنه يجب أن نشير إلى أن العائلة الممتدة كانت هي نفسها وحدة من نسق اجتماعي أكبر في القرية ، وهو البدنة ، وهي الجماعة القرابية الكبيرة التي تنتهي إليها جميع العائلات المشتركة في أصل واحد ^(٥٧) وكانت القرية تنقسم عادة إلى عدة بدنات قليلة تضم كل منها مجموعة من العائلات ^(٥٨) .

وفيما يبدو أن ملاحظة رونالدسون ^(٥٩) عن إقسام القرية المصرية في العصر الروماني إلى عدد قليل من العائلات يتعلق بانقسامها إلى بدنات كبيرة ، وليس إلى عائلات بالمعنى الذي قدمته (لأنه ليس من المنطقي أن تضم القرية أربعة عائلات بالحجم الذي ذكرناه فقط) . فقد ذكر أنه قد وجدت في تبتونيس - كما يبدو من وثائقها - أربعة عائلات (أو بالأحرى بدنات) كبيرة هي :

- ١ - عائلة لوسيماخوس ابن ديدوموس .
- ٢ - عائلة هيراكليديس الأصغر بن مارون .
- ٣ - عائلة بسوبيس .
- ٤ - عائلة يوتوكوس ^(٦٠) .

وكذلك وجد في باتوريس - كما يذكر رونالدسون ^(٦١) أيضاً عدد مماثل من البدنات . ولابد أن هذا ما كان عليه الحال أيضاً في بقية القرى المصرية .

٣ - إنقسام وتحلل العائلة الممتدة

انقسمت العائلة الممتدة ، كما هو واضح من الأمثلة السابقة، إلى عدد من الأسر النووية ، وهي أسر الأبناء المتزوجين والذين يقيمون في منزل العائلة ، ثم بعض أسر القرابة القرية والبعيدة ، مثل أسر أبناء العمومة والأقرباء الآخرين . وهذه الأسر جميعها تعيش معاً تجمعها الملكية المشتركة الواحدة وعلاقات العمل المشترك ، وتستظل جميعها بالسلطة الأبوية الواحدة .

ولاتتفصل وحدة العائلة إلا بانقسام إحدى الأسر المكونة لها أو عندما ترى العائلة ضرورة إنقسامها ، إما بسبب تزايد عدد أفراد أسرها زيادة لا يحتملها المورد الواحد للعائلة ، أو لا يحتملها المسكن الواحد ، أو بسبب كثرة الخلافات بين الأسر نتيجة للخلاف على توزيع ناتج العمل المشترك أو الملكية المشتركة بينها ، ولا يحدث هذا ، في أغلب الأحوال ، إلا في حالة وفاة رب العائلة وانتهاء السلطة الأبوية المهيمنة .

وبتقسيم ملكية العائلة المشتركة تبدأ العائلة في التفكك والتحلل ، ويمر هذا التحلل - طبقاً للملاحظات الأنثروبولوجية التي رصدها عاصف غيث^(١) عن تحلل العائلة الممتدة في القرية المصرية الحديثة بثلاث مراحل ، هي :

- ١- المرحلة الأولى : وتبداً بتخصيص جزء معين من المحاصيل لتناسب أسرة في نطاق العائلة تكفي حاجتها السنوية ويترتب على ذلك استقلال الأسر في الحياة المنزلية .

٢- المرحلة الثانية : وتمثل في تخصيص جزء من الدار لإقامة كل أسرة ، ويظل العمل في المرحلتين الأولى والثانية جمعياً وتظل السلطة الأبوية قائمة .

٣- المرحلة الثالثة : وهي مرحلة التفكك الفعلى الذى يبدأ عندما تزداد الخلافات بين الأسر ، فينفصل كل منها انفصالاً يكاد أن يكون تاماً في المعيشة ، وفي المنزل ، وفي التصرف في جزء من المحصول . وعندما يموت الأب يتخذ الاستقلال صورته النهائية بتقسيم الأرض الزراعية .

وعلى الرغم من أن هذه الملاحظات التحليلية عن تحلل العائلة الممتدة تتعلق ، كما سلف الذكر ، بالعائلة الممتدة في القرية المصرية الحديثة ، إلا أن الشواهد الوثائقية من العصر الرومانى تدعىم انتهاكاً على العائلة الممتدة في هذا العصر ، وبخاصة فيما يتعلق بالمرحلتين الثانية والثالثة اللتين تظهران بوضوح في وثائق عقود تقسيم الممتلكات ، وفي بعض الوثائق الأخرى ، التي تتبع منها عمليات تقسيم المنازل والأرض الزراعية بين المالك المشتركين ، وبخاصة تلك العمليات التي تمت بين أفراد من عائلة واحدة ، أو بين إخوة بالتحديد .

وببناء على ما سبق فإن تقسيم ممتلكات العائلة هو المرحلة الأخيرة على طريق تفككها وتحللها . وعلى هذا فإنه من الضروري دراسة كيفية إجراء عملية التقسيم وشروطها ، وهذا ما سيكون موضوع دراستنا في الفصل التالي ..

الفصل الثالث

**تفكك وتحلل كل من
الملكية المشتركة والعائلة الممتدة
عن طريق تقسيم الممتلكات**

مقدمة

في مثال أورده ليفي (Harry L. Levy)^(١) - الباحث الأمريكي المعاصر - لعملية تقسيم أرض منزل بين ثلاثة إخوة وأسرهم، كانوا يعيشون في أواسط القرن العشرين في إحدى القرى اليونانية ، ذكر أن هؤلاء الإخوة الثلاثة كانوا يعيشون هم وأفراد أسرهم في منزل واحد ، ويملكون جميعاً في أرض واحدة ، كانوا يمتلكونها معاً ملكية مشتركة غير مقسمة (مشاعرة) . وبمرور الزمن وبازدياد عدد أفراد الأسر الثلاث ضاق المنزل عليهم مما أدى إلى حدوث بعض المشاحنات بينهم ، فقرر الإخوة الثلاثة تقسيم المنزل والأرض فيما بينهم ، وقد جرى التقسيم على النحو التالي^(٢) :

- ١- قبل إجراء التقسيم بين الإخوة الثلاثة مجتمعين بنوا منزلين آخرين بنفس مساحة منزل العائلة الذي يعيشون فيه وقيمتها .
- ٢- ثم جندوا المنزل العائلي القديم بحيث يصبح «بقدر الإمكان» ، في نفس مستوى المنزلين الجديدين ، وقيمتهمما .
- ٣- ثم قسموا الأرض إلى ثلاثة أجزاء متساوية ، ثم أجريت القرعة على هذه الأجزاء ، وعلى المنازل الثلاث ، ليحصل كل أخ على جزء من الأرض ، وعلى أحد المنازل الثلاثة . وعلى هذا فإنه يمكن تحديد الأسس التي أجرى التقسيم على أساسها في :
 - ١- أن التقسيم قد تم بواسطة القرعة ، وليس باختيار ، لضمان تحقيق أقصى درجة من الرضا بينهم .
 - ٢- وهذا يعني أن الإخوة الثلاثة قد تساووا في الأنصبة التي حصلوا عليها من الممتلكات من حيث المساحة والقيمة .

-٣

إنه عوضاً عن تقسيم منزل العائلة إلى أجزاء ثلاثة متساوية توزع على الإخوة الثلاثة وأسرهم ، فإنه قد بني منزلين آخرين ليحصل كل منهم على منزل مستقل ، وربما كان ذلك راجعاً إلى ضيق مساحة المنزل العائلي ، بحيث لا يمكن تقسيمه عملياً ، أو إلى كثرة عدد أفراد الأسر الثلاث بحيث لا يمكن لكل أسرة منها الحياة في جزء من منزل ، أو إلى رغبة الأسر الثلاث في الإنفصال التام كل عن الأخرى .

ويمكن اعتبار هذا المثال نموذجاً لعمليات تقسيم الممتلكات التي أجريت في مصر في العصر الروماني وأدت إلى تفكك وإنحلال العائلات الممتدة . وبناء على الخطوات التي اتبعت في هذا المثال ، يمكن تحديد النقاط التي ستكون موضوع الدراسة في هذا الفصل في النقاط الآتية :

١- استخدام القرعة في تقسيم الممتلكات .

٢- تحديد الأنصبة عند تقسيم الممتلكات في ضوء قواعد

الميراث .

٣- تقسيم العين المملوكة تقسيماً فعلياً .

١ - استخدام القرعة (Kleros)

فى تقسيم الممتلكات أسباب استخدام القرعة

قبل أن نلقى الضوء على موضوع القرعة ، فإنه يجب أولاً أن نوضح وظيفة التقسيم وأهميته ، وفي ذلك يمكن القول أن المثل اللاتيني "Communio est mater rixam" ، أي أن المشاركة هي أساس الصراع ، تماماً مثلما يقول أحد الأمثال الشعبية لدينا ، يبيّن بجلاء أن الملكية المشتركة ينتج عنها كثير من الخلافات الحادة بين المالكين المشتركين الذين ينتمون إلى عائلة واحدة ، وبخاصة في ظل غياب السلطة الأبوية المهيمنة ، وتتكثف مثلاً حدث تماماً في تلك العائلة اليونانية الحديثة المذكورة آنفاً . ومن المرجح أن مثل هذه الخلافات كانت تتشاءم أيضاً بين المالكين المشتركين في العصر الروماني ، وكانت تدفعهم - مثلاً دفعت الإخوة اليونانيين الثلاثة - إلى الاتفاق على تقسيم ملكيتهم المشتركة لينفرد كل منهم بنصيبيه الخاص ليتصرف به كيفما ومتى يشاء . فهذا التقسيم كان بمثابة إجراء لتصفية الملكية المشتركة ، ولتصفية الخلاف في نفس الوقت .

ولكن ربما ينتج من عملية التقسيم نفسها خلاف أشد ، وبخاصة إذا كانت الأنصبة غير محددة ، أو إذا كانت أجزاء الممتلكات تختلف من حيث الجودة أو القيمة أو غير ذلك . وبما أن معظم أطراف عمليات التقسيم - انتى نذكرت في عقود تقسيم الممتلكات من العصر نزومي - كانوا ينتسبون غالباً إلى عائلة واحدة ^(٣) ، وفي كثير من الحالات كانوا إخوة ^(٤) ، فإنه من المرجح أنه كن يتم اجتماع عائلي يضمه أطراف التقسيم ، وبحضور محكمين (Kritai) من العائلة يختارهم الأطراف أنفسهم ^(٥) . أو

محكمين من قبل الدولة^(١) - في حالة الخلاف بينهم - وذلك للوصول إلى الطريقة المثلثى التى يتم بها التقسيم بصورة تتحقق العدل فيما بينهم .

ومما سبق نتبين أن الهدف الأساسى من التقسيم ، كان هو حل الخلافات القائمة بين المالك المشتركين ، أو منع وقوعها مستقبلا فالتقسيم في جميع الأحوال كان في نظر هؤلاء المالك - كما يقول ليفي^(٢) - أمراً غير مرغوب فيه ، ولكنه قد يصبح ضرورة لابد منها إذا نشب الخلاف بينهم لسبب أو آخر . ولذلك فإن التقسيم يجب أن يتم براضى جميع الأطراف ، وهذا ما ينصل عليه في أغلب عقود التقسيم^(٣) . وليس صدفة إننا لانتعثر في الوثائق على أى منازعات خاصة بتقسيم الممتلكات بعد إجرائها .

والطريقة المثلثى للتقسيم في نظر الإغريق القدماء ، والتى تضمن تقسيماً عادلاً ، كانت هى استخدام القرعة في التقسيم ، ذلك لأن استخدام القرعة في التقسيم يعني تحكيم آلهة النصيب (Tuchy) ، والقدر (Moirai) في عملية التقسيم^(٤) . ولا يمكن تقسيم حكمة هذه الآلهة إلا أن يكون تقسيماً عادلاً (δίκαιος) وأبداً (ἀκίνητος)، أي لا يمكن تغييره، أو إبطاله ، وإستخدام القرعة ، من ناحية أخرى، يحقق الرضا التام بين جميع الأطراف ، لأن إستخدامها لا يكون إلا في حالة حصول الأطراف جميعاً على أنصبة متساوية من حيث المساحة والقيمة ، أو يعتبرها الأطرواف كذلك . وبدون ذلك فلن يكون استخدام القرعة ممكناً . فإنه حتى مع عدم تساوى الأنسبة في القيمة والمساحة مع اعتبار الأطراف إنها متساوية ، فإن على الطرف الذى آتى إليه النصيب الأقل قيمة أو مساحة ... الخ ، أن يقبل بذلك ، طالما قد قبل بداية بإجراء القرعة ، لأن هذا هو ما حكمت به الآلهة، وهى لا تحكم إلا بكل ما هو عدل .

وبهذا المعنى جرى استخدام القرعة في بلاد الإغريق منذ العصر الهوميرى^(٥) ، إذ استخدمت في أثينا على نطاق واسع ، وبخاصة في

اختيار من يشغون الوظائف العامة^(١٢) ، وفي الاقتراع على النفي السياسي
(Ostrakismos)^(١٣) ، كما استخدمت في تقسيم الممتلكات بواسطة
أطراف عمليات التقسيم أنفسهم ، أو بواسطة ملوك^(Krites) تعينهم
الدولة ، وكان يتولى هذه الوظيفة في أثينا الحاكم المعروف بإسم
(Archon Eponymos)^(١٤) ، كما استخدمت القرعة أيضاً من قبل شعوب
قديمة أخرى^(١٥) . ويرجح البعض أن القرعة قد استخدمت كذلك في مصر
في العصر الفرعوني^(١٦) . أما بالنسبة للعصر الروماني ، فعلى الرغم من
أن وثائق عقوت التقسيم لم تذكر إستخدام القرعة صراحة ، إلا أن
المصطلحات لخاصة بعمليات التقسيم والواردة في هذه الوثائق^(١٧) ترجح
هذا الاستخدام

ب - كيفية استخدام القرعة في تقسيم الممتلكات

كانت المادة الأولى التي استخدمها الإغريق لإجراء القرعة هي قطع الخشب المكسورة ، وهذا هو بالضبط المعنى الأصلي لكلمة (Kleros)^(١٨) . كما استخدمو أيضًا قطع الحجارة والعملة^(١٩) وقطع الشقافة الفخارية (Ostraka)^(٢٠) . أما في مصر في العصر الروماني فـإن وثائق عقود التقسيم لاتحدثنا عن ذلك ، ولكن من المرجح أنه قد استخدمت لهذا الغرض قطع الشقافة الفخارية ، بما أنها كانت المادة الأكثر توفرًا ، وبهذا فإنها لم تكن تكلف شيئاً ، وبناء على أنها كانت أيضًا المادة التي استخدمت بالفعل - كما سبق القول - في بلاد الإغريق وفي مصر في العصر البطلمي . ولكن لم يتبق لنا من قطع الشقافة هذه سوى شقافات ترجع إلى العصر البيزنطي (٦٤٠ - ٢٨٤ م) ، وهي مكتوبة باللغة القبطية^(٢١) .

وتبيّن نصوص هذه الشقافات أنه في عمليات التقسيم التي كانت تتم بواسطة القرعة ، أنه كان يكتب على وجه كل قطعة شقافة جزء من أجزاء العين ، موضع التقسيم ، التي تمت قسمتها إليها وحدوده ، وحقوق الشخص الذي يؤول إليه . وعندما كان أحد الأطراف يسحب إحدى الشقافات ، فإن حيازة الجزء المكتوب عليها تؤول إليه مع الحقوق المترتبة على هذه الحيازة ، ثم يكتب إسمه على ظهر الشقافة التي سحبها ويتم كتابة ذلك تفصيلاً في عقد التقسيم^(٢٢) . وعلى الرغم من أنه ليس لدينا - وكما سبق الذكر - قطع شقافة من العصر الروماني ، مماثلة لتلك التي ألت إلينا من العصر البيزنطي ، إلا أنه من المرجح أن هذا الإجراء كان متبعاً أيضاً في هذا

العصر . ويندء على ذلك فإننا سنحاول إعطاء تصور لكيفية إجراء القرعة على ضوء هذه الشقاقات .

ومن الممكن في ضوء عقود التقسيم ، التمييز بين ثلاث طرق أجريت القرعة بمقتضاهما ، وهذه الطرق هي :

- ١ تقسيم العين إلى أنصبة متساوية تبعاً لأقل الأنسبة التي ستقسم العين إليها . ومن المتصور في هذه الحالة أنه كانت تكتب أسماء هذه الأنسبة وحدودها والحقوق المترتبة عليها على قطع شفافة ، ثم يسحب كل طرف إحداها ، فيؤول إليه النصيب المكتوب عليه ، والحقوق المترتبة على حيازته . وعندما يكون لأحد الأطراف أكثر من نصيب ، فإنه يسحب أكثر من قطعة شفافة تبعاً لنسبة في العين موضع التقسيم .

- ٢ تقسيم العين إلى أنصبة غير متساوية بقتضاء لضرورة ما ، مثل الطبيعة الطيوجرافية للعين ، ولكن الأطراف يعتبرونها كذلك . ومن المتصور ، في هذه الحالة ، أنه كانت تكتب أسماؤها وحدودها والحقوق المترتبة عليها على قطع شفافة ثم يطبق نفس الإجراء السابق ذكره في الطريقة الأولى .

- ٣ تقسيم العين إلى أنصبة غير متساوية بقتضاء لضرورة ما ، قد تكون أيضاً الطبيعة الطيوجرافية للعين أو لضرورة اقتصادية ، وعند كتابة أسمائها وحدودها على قطع الشفافة فإنه يحدد تعويض مالي مع النصيب الأكبر ، فينص في قطعة الشفافة على أن من يؤول إليه هذا النصيب سيدفع هذا التعويض المالي لمن يحصل على النصيب الأقل .

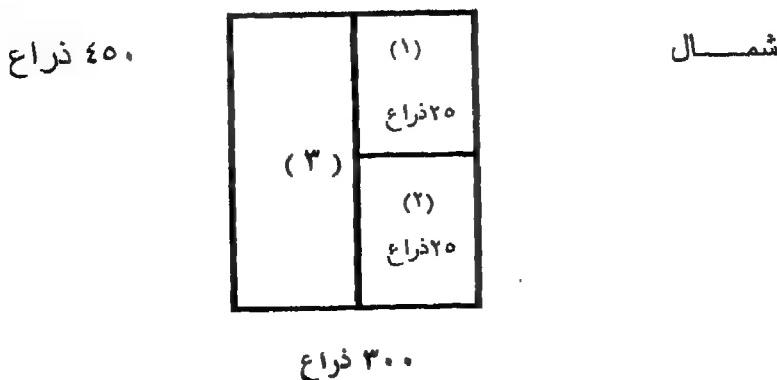
وفيما يلى أمثلة توضح هذه الطرق الثلاث :

- ١

الطريقة الأولى :

أ - في تقسيم الأرض الزراعية :

الوثيقة 559 P.Mich.IX من أوائل القرن الثاني (كرانيس) -
 أوشيم بالفيوم) : وفيها تقسم ثلاثة نساء وهن :
 تايبتيسيريس (Tapetsiris) بنت أورسنيوفيس (Orsenouphis) ،
 وستوتوإتيس بنت إيسيدوروس ، وسوإيريس بنت إيلكيس ، قطعة
 أرض مساحتها ٤٥٠ ذراعاً طولاً و ٣٠٠ ذراعاً عرضاً ، وقد
 قسمت الأرض إلى ثلاثة قطع متساوية ، والرسم الآتي يبين طريقة
 التقسيم كما ذكرت بالوثيقة :



وطبقاً للتصور الذي ذكرناه ، فإن كل قطعة من هذه القطع الثلاث يمكن أن تكون قد كتبت على قطعة شفافة وبين عليها مساحتها وحدودها ومكانها في قطعة الأرض الكلية (شمال ، جنوب ... الخ) ثم سحب كل سيدة من السيدات الثلاث إحدى قطع الشفافة ، فحصلت على القطعة المكتوبة عليها ، وبذلك فإن القطع الثلاث قد توزعت عليهن كالآتي :

القطعة (١) آلت إلى ستوتوإتيس ^(٢٣).

القطعة (٢) آلت إلى تايبتيسيريس ^(٢٤).

القطعة (٣) آلت إلى سوإيريس ^(٢٥).

ب - في تقسيم المنازل :

الوثيقة 584 P.Mich.IX من سنة ٨٤ (باخيس - أم الأشل

بالفيوم :

وهي عقد تقسيم منزل بين كل من بيتيسوكوس ابن بيتسيريس وحوروس بن كلتوبيوس (Katoithos) وهما ترiss بن كاتوبيوس وهيرماس بن بطوليمايوس . وكان الأربعة يمتلكون المنزل ملكية مشتركة غير مقسمة ، ولكنهم رغبوا في فصل أنصبتهم وتحديدتها تحديداً دقيقاً . وكانت ملكية المنزل موزعة بين أربعتهم كالتالي :

هيرماس : وكان يمتلك $\frac{1}{6}$ المنزل ، وقد حازه بالشـ راء (٢٦).

بيتسوكوس وحوروس معاً : وكانا يمتلكان $\frac{1}{3}$ المنزل بالوراثة من أبيهما . (٢٧)

هاترiss : وكان يمتلك $\frac{2}{9}$ المنزل ، ولم تذكر طريقة أيلولته إليه . وقد قسم المنزل إلى ثلاثة أقسام متوازية ومتقاربة يمثل كل منها ثلث المنزل . ويبين الرسم التالي - الذي أعطاه الناشر - طريقة التقسيم :

طريق ملكي والمدخل والمخرج

شمال منزل	حوروس	ابن كاتوبيوس	واخوه
منزل مينخيس	٦ أذرع	٦ أذرع	٦ أذرع
ابن كاتوبيوس	٣	٣	٣
واخوه	١ ذراع	١ ذراع	١ ذراع
	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$

أرض كاتوبيوس ابن مينخيس وشركائه

وطبقاً لتصورنا السابق ذكره فإنه يمكن أن تكون هذه الأقسام الثلاثة ومقاييسها ومكانها من المنزل (شرق ، وسط ، وغرب) قد كتبت على ثلاثة شفافات ، ثم كتبت معها الحقوق المترتبة على حيازتها . ولظراً لأن هيرماس كان يمتلك — و — المنزل فإنه من المتصور أنه قد سحب أو لا إحدى الشفافات الثلاث فحصل على أحد الأقسام الثلاثة (وهو رقم ٢) وبذلك يتبقى له — ، فأشرك مع هاتريس في سحب شفافة أخرى فحصل معاً على قسم آخر (وهو رقم ٣) ^(٢٩) . وبذلك آل إلى كل من بيتسوخوس وحوروس - اللذين كانوا يمتلكان معاً — المنزل - الثالث المتبقى (وهو رقم ١) ^(٣٠).

ج - في تقسيم الرقيق :

الوثيقة 3197 P.Oxy.XLIV من سنة ١١١ (أوكسirينخوس) :

وهي عقد تقسيم عدد كبير من الرقيق بين ثلاثة أفراد من عائلة تييريوس يوليوس ثيون الأرستقراطية التي كانت تقيم في الإسكندرية ^(٣١)، ولكن كان لها ضياع منتشرة في عدة مديريات في ريف مصر . والثلاثة هم: تييريوس يوليوس ثيون (الثاني) وأخوه تييريوس يوليوس سرابيون ، وابن أخيهما تييريوس يوليوس ثيون (الثالث) . وفي هذا التقسيم حصل كل منهم على خمسة عشر عبداً . ومن المتصور أنه قد كتب إسم كل عبد من العبيد ، وصفته المميزة ، على إحدى قطع الشفافة متفرداً ، ثم سحب كل طرف خمسة عشر شفافة ، فالإليه بذلك خمسة عشر عبداً ، أو ربما قد كتبت ثلاثة شفافات فقط بكل منها أسماء خمسة عشر عبداً ثم سحب كل طرف إحداها . وقد يعزز هذا الإحتمال أنه قد وجد بين الرقيق الذين آتوا إلى تييريوس يوليوس ثيون (الثاني) ثلاثة إخوة من الرقيق ، وربما كان هذا يعني أنه كان متعمداً جمع هؤلاء الإخوة العبيد في حيازة أحد الأطراف الثلاثة حتى لا يفترق أحدهم عن الآخر ، وهذا لن يتسعني إلا بكتابة أسمائهم على قطعة شفافة واحدة .

- ٢ الطريقة الثانية :

أ - في تقسيم الأرض الزراعية :

الوثيقة 99 P.Amh.II من سنة ١٧٩ (هيرموبولييس مجن)

الأشمونيين) :

وهي عقد تقسيم ممتلكات ، يقسم فيه كل من : ديوس كوروس ابن هيرميونس ، وبنـت عمـه هـيرـميـونـى بـنـت توـتـيـس ، وكـورـنـيلـيوـس ابن يـوـدـاـيمـونـ ، وـتـيرـيوـس ، أـرـضاـ تـشـتمـلـ عـلـىـ :

- ١ ٣ أـرـوـرـةـ تـقـعـ بـالـقـرـبـ مـنـ الـعـاصـمـةـ . (٣٢) .

- ٢ ٤ أـرـوـرـةـ أـرـضـ إـقـطـاعـاتـ غـيرـ مـذـكـورـ مـوـقـعـهـ . (٣٣) .

- ٣ ٢ أـرـوـرـةـ أـخـرىـ أـرـضـ إـقـطـاعـاتـ وـغـيرـ مـذـكـورـ مـوـقـعـهـ أـيـضـاـ . (٣٤) .

وفي هذا التقسيم اعتبرت القطع الثلاث متساوية ، وتمثل كل منها ثلث المساحة الكلية للأرض ، وذلك على الرغم من أن القطعة رقم (١) كانت تقل عن القطعتين الأخريتين بمقدار الرابع . ويبدو أنهم قد رأعوا قوب هذه القطعة من العاصمة مما قد اعتبر أنه ميزة لها ، او من المحتمل أنها كانت الأكثر جودة . ومن المتصور أنه قد كتبت ثلاثة شفافات بكل منها اسم إحدى القطع الثلاث وحدودها ، وبإجراء القرعة آلت القطع الثلاث إلى الملك المشتركين كالتالي :

- ١ آلت القطعة (١) إلى يوسكوروس لأنـهـ ، فيما يـبـدوـ ، كان يستحق ثـلـثـ الأرضـ . (٣٥) .

- ٢ حصلـتـ تـيرـيوـسـ عـلـىـ إـحـدـىـ الـقـطـعـتـيـنـ الـأـخـرـيـنـ لـأـنـهـاـ كـانـتـ تـسـتـحـقـ أـيـضـاـ الـثـلـثـ . (٣٦) .

- ٣ ثـمـ آلتـ الـقطـعـةـ الثـالـثـةـ إـلـىـ كـلـ مـنـ كـورـنـيلـيوـسـ وـهـيرـميـونـىـ لـأـنـهـماـ كـانـاـ يـسـتـحـذـنـ مـعـاـ ثـلـثـ الـأـرـضـ فـقـطـ . (٣٧) .

ب - في تقسيم المنازل :

الوثيقـاتـ 186 P.Mich.III من سـنـةـ ٧٢ـ وـ 187 P.Mich.III من

سـنـةـ ٧٥ـ (ـ باـخـيـاسـ) :

وهما عقداً تقسيم يتعلّقان بموضوع واحد هو تقسيم ممتلكات منزليّة وأفنيّة بين كل من حوروس ابن بيبيوري، وحوريون ابن حوريون ابن مينخيس . وكانت هذه الممتلكات تتكون من جزئين مقدارهما $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{2}$. وفي كلتا الوثائقين أعتبر هذان المقداران ، فيما يبدو ، متساويان ثم أجريت القرعة عليهما بين الطرفين المذكورين ، فحصل حوريون على $\frac{1}{2}$ ، بينما حصل حوروس على $\frac{1}{2}$ وذلك في كلتا المرتين .

- ٣ - الطريقة الثالثة :

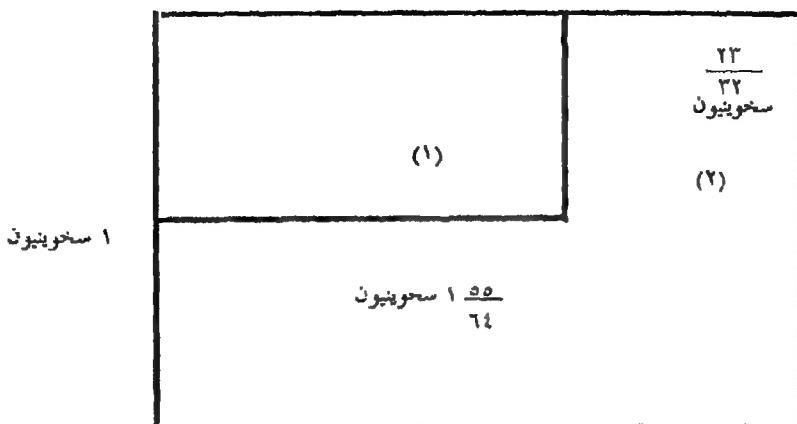
١ - في تقسيم الأرض الزراعية :

الوثيقة ١٥٧ P.Ryl. II (٢٨) من سنة ١٣٥ (مديرية

هيرموبولي)

وفيها تقسم الأختان يودايمونيس وسوأپريس ابنتا هيروديس ابن هيرون قطعة أرض مستأجرة من أرض الوسيات . وقد قسمت قطعة الأرض إلى جزئين غير متساوين ، وذلك كما هو موضح في الرسم التالي الذي أعطاه الناشر :

$\frac{13}{32}$ سخويبيون



* سخويبيون = ١٠٠ ذراع (١ أرورة) .

ومن المتصور إنه عند كتابة قطع الشفافة التي استخدمت في إجراء الفرعة فإنه ، أغلب الأمر ، قد نص في قطعة الشفافة الذي كتب عليها الجزء رقم (٢) ، وبعد كتابة مقاييسه وحدوده وحقوق الطرف الذي سيحوزه ، على أن من سيحصل على هذا الجزء سوف يكون عليه دفع تعويض مقداره كذا (وهو هنا ٢١٠ دراخمة فضية كما ذكر بالوثيقة)^(٣٩) للطرف الآخر ، وذلك تعويضا له لحصوله على الجزء الأقل مساحة وقد دفعت سواپيرس التي حصلت على الجزء رقم (٢) هذا التقسيم - لأختها سواپيرس - التي حصلت على الجزء رقم (٢) في هذا التقسيم - لأختها يودايمونيس بالفعل مبلغ التعويض المذكور . ولكن السؤال الذي يجب أن طرحة هنا هو : لماذا تم تقسيم قطعة الأرض بهذا الشكل ، أي إلى جزئين غير متساوين وليس إلى جزئين متساوين ، هذا ما سنحاول الإجابة عليه فيما يلى من هذا الفصل .

ب - في تقسيم المنازل :

الوثيقة ١١ CPR I من سنة ١٠٨ (سوكنوبابيونيسوس) : وفيها يمتلك كل من الأخرين ستونوإيس وحوريون ابنى بانيفروميس ربعى منزل وفنا ، وكان الرagan يقعان في منازلين مختلفين ، أحدهما كان يقع في الشرق (شرق القرية فيما يحتمل) والأخر كان يقع في الغرب ، أي أنه كلن لكل منها نصف منزل موزع على كل من المنازلين . وقد أراد كل من الأخرين تجميع النصف الذي يمتلكه في أحد المنازلين فقط ، فاجرى تقسيم لكل من التصفيين المجمعين في كلا المنازلين ، ولكن نظرا لأنه كان يوجد في المنزل الشرقي معصرة للزيت^(٤٠) ، فقد أعتبر نصف المنزل الشرقي أكثر قيمة من النصف الآخر الذي يقع في المنزل الغربي ، ولذلك فإنه من المتصور أنه قد نص في قطعة الشفافة التي كتب عليها نصف المنزل الشرقي على أن من يحصل على هذا النصف سوف يكون عليه أن يدفع للطرف الآخر - والذي سيحصل على نصف المنزل الغربي^(٤١) الأقل قيمة - تعويضا مثليا مقداره كذا (وهو هنا ٢٢٠ دراخمة فضية)^(٤٢) . وقد تم

هذا بالفعل ، فقد دفع ستوتونيس - الذى حصل على نصف المنزل الشرقي
- التعويض المذكور لأخيه حوريون لحصوله على نصف المنزل الغربى .
والسؤال الذى يمكن أن نطرحه بعد عرض هذه الطرق الثلاث فى
استخدام القرعة فى تقسيم الممتلكات هو : ما هى العوامل التى كانت تدفع
أطراف عمليات تقسيم الممتلكات لإختيار إحدى هذه الطرق الثلاث لإجراء
القرعة عند التقسيم ؟ والإجابة على ذلك - في رأينا - تكمن فى
الظروف التى يتم فيها إجراء التقسيم ، وفي حجم ونوع الممتلكات موضوع
التقسيم ، وفي طبيعتها الطبوغرافية ، وفي توزيعها الجغرافى . كما
تكمn أيضاً فى أطراف عمليات التقسيم أنفسهم ، وفي رغباتهم ، وفي أهدافهم
التي رغبوا فى تحقيقها من عمليات التقسيم .

و قبل أن نترك موضوع القرعة ، فإنه يجب أن نذكر أن القرعة قد
أستخدمت كذلك فى تقسيم حق الإنفاع . ونجد مثلاً على ذلك فى الوثيقة
P.Oxy. X 1278 من سنة ٢١٤ (أوكسirينخوس) ففيها يقسم كل من
ماركوس أوريليوس اندرونيкус وأوريليا ديونيسياس ، والقاصران
ليتودوريس وأخته ديدومى ^(٤١) ، حق الإنفاع ببرج حمام يمتلكونه جميراً
ملكية مشتركة متساوية ^(٤٢) . وفي هذا التقسيم جعلت مدة عقد التقسيم
الموقع بينهم أربعة سنوات . ولذلك فإنه قد خصص لكل من الأطراف
الأربعة سنة كاملة يتمتع فيها باستغلال البرج وجني منافعه . ولهذا سُحب
القرعة على السنوات وليس على البرج ، أى أنه قد كتب على كل شقافة
استخدمت فى إجراء القرعة رقم سنة واحدة من السنوات الأربع ، ثم سُحب
كل طرف إحدى الشقافات . فكان من نصيبه استغلال البرج في السنة التي
كتبت على قطعة الشقافة التي قام بسحبها ، وتبعاً لذلك فقد حصل الأخوان
القاصران على حق الإنفاع بالبرج لمدة سنتين ، بما السنة الأولى والسنة
الثالثة من مدة العقد ^(٤٣) ، بينما حصل الطرفان الأولان على نفس الحق في
كل من السنتين الثانية والرابعة على التوالي . ^(٤٤)

٢ - تحديد الأنصبة في عقود التقسيم

مدخل :

شملت الممتلكات التي كانت موضوعاً للتقسيم ، والتي جاء ذكرها في عقود التقسيم ، أنواعاً كثيرة من الممتلكات . كان أهمها الأرض الزراعية . والمنازل ومحاتوياتها وملحقاتها ، والأرض الفضاء والرقيق ، ونواب النقل . وقد كانت ممتلكات مشتركة ألت إلى ملاكها إما بالميراث ^(٤٧) ، أو بالشراء ^(٤٨) ، وإن لم يذكر مصدر الأيلولة في غالب الأحوال . كما ألت تلك الممتلكات إلى ملاكها بالميراث ، إما من أحد الأبوين ^(٤٩) ، أو من كلاهما ^(٥٠) ، أو من الجد ^(٤٩) ، أو الجدة ^(٥٠) . أو من غيرهم ^(٥١) .

وكان توريث الممتلكات يتم إما بالوصية ^(٥٢) ، وهي الوسيلة الأكثر شيوعاً ، أو بعقد هبة بسبب الموت (donatio mortis causa) ^(٥٣) ، أو بعقد بيع صوري ^(٥٤) يتم فيه نقل الملكية إلى الورثة بواسطة البيع والشراء . وذلك خوفاً من مزاحمة أحد أفراد العائلة الذين يخشى منهم بعد وفاة صاحب التركة ، وأحياناً كان يتم تحديد الورثة في عقد الزواج ^(٥٥) . وفي حالة عدم وجود أى من الوثائق السابقة ، فإن الميراث كان ينتقل إلى الورثة الشرعيتين الباقيين على قيد الحياة ، أو إلى من ينوب عنهم ، بعد وفاة صاحب التركة . وكان حق كل وارث في التركة ، في هذه الحالة ، يتحدد بنها لدرجة قرينته من المتوفى تبعاً لقربه أو بعده من الخط الأبوى المباشر صعوداً أو نزولاً . إذ كان الميراث ينتقل أولاً إلى الأبناء والبنات ، ثم إلى أبنائهم وبناته وحفتهم إن وجدوا ، ثم ينبع في الترتيب الإخوة والأخوات

فأبنائهم وبناتهم وإن وجدوا ، ثم يلى ذلك بقية الورثة الصادعون في خط النسب (الأعمام فالعمات ... الخ)^(٥٦) .

وعندما كانت الملكية المشتركة تنشأ نتيجة للميراث بوصية ، ويكون لكل مالك مشترك نصيب محدد في العين المملوكة ، فإن عملية التقسيم تصبح ، في أغلب الأحيان ، أكثر سهولة . ونفس الوضع أيضاً نجده عندما كانت الملكية المشتركة تنشأ نتيجة للشراء^(٥٧) . أما في حالة الميراث بدون وصية ، فإن عملية التقسيم كانت أكثر صعوبة ، إذ كان يجب قبل إجرائها تحديد أنصبة المالك المشتركين في العين المملوكة تبعاً لدرجة قرابتهم للمالك المتوفى طبقاً للنظام السائد ذكره في ترتيب الورثة . وفي كل الأحوال فإنه بعد إجراء التقسيم يتم تحرير عقد بين أطراف عملية التقسيم يذكر فيه كيفية إجراء التقسيم والجزء الذي آلت إلى كل طرف من الأطراف في العين المملوكة ، ثم يتم تسجيل هذا العقد تبعاً للإجراءات القانونية المعتادة .

وبناء على ما سبق فإنه يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل في عمليات

تقسيم الممتلكات ، وهي :

المرحلة الأولى : وفيها يتم توزيع الميراث بين الورثة طبقاً لنصيب كل منهم تبعاً لدرجة قرابته من صاحب التركة ، ثم تبقى العين « أغلب الأمور » ملكية مشتركة بين الورثة . أى لم يكن يجري ، في هذه المرحلة ، تقسيم فعلى لها . فالهدف من هذا التقسيم كان فقط معرفة كل وارث لحقه في العين الموروثة .

المرحلة الثانية : وفيها يتم إجراء التقسيم الفعلي ، أو العملي « للعين طبقاً لأنصبة المحددة لكل وارث ، والتي تم تحديدها في المرحلة الأولى ، أو التي قد حددت من قبل المورث نفسه في وصيته .

المرحلة الثالثة : وفيها يتم كتابة عقد التقسيم وتسجيله .

وفي هذا الجزء من الفصل سوف يكون مجال دراستنا هو المرحلة الأولى من مراحل تقسيم الممتلكات ، أى تحديد الأنصبة من الناحية القانونية، بينما ستكون المرحلة الثانية ، والتي يتم فيها إجراء التقسيم الفعلى للممتلكات، هى موضوع الجزء التالى له ، أما المرحلة الثالثة ، فستكون هى موضوع الفصل الرابع والأخير من هذه الدراسة .

وفىما يخص تحديد الأنصبة من الناحية القانونية للوراثة فى العين المملوكة ، فإننا سنتناول هذا الموضوع من خلال عقود تقسيم الممتلكات ، وذلك في ضوء قوانين الوراثة التي كانت سائدة في مصر في العصر الرومانى ، مع عدم التوسع في عرض مشكل وقضايا الميراث ، وبشكل خاص قضايا الميراث دون وصية ، لكونها لا تدخل في صلب موضوع دراستنا في هذا الفصل . ألا وهو تفكيك وتحل محل كل من الملكية المشتركة والعائلة الممتدة عن طريق تقسيم الممتلكات ، كما ستكون هذه المعالجة قاصرة على الحالات التي ذكرت فيها درجة القرابة بين أطراف عمليات التقسيم بشكل واضح ، وهي بصفة خاصة : الزوجة ، والأبناء ، والأحفاد .

أ - الزوجة

كان للزوجة في مصر في العصر الفرعوني الحق في وراثة زوجها ، وكان نصيبها في الميراث يتمثل في الثالث .^(٦٨) وفي بعض الأحيان كان الزوج ينقل ممتلكاته إلى زوجته بطريق البيع الصورى .^(٦٩) وبالإضافة إلى ذلك كان من حق الزوجة ، في حالة وفاة زوجها ، إسترداد كل من دوطتها وأشيائها الخاصة التي جلبتها معها من منزل أبيها عند إجراء الزواج .^(٧٠) وكان للزوجة نفس الحق أيضاً في بلاد الإغريق^(٧١) ، وعند الرومان^(٧٢) ، وفي مصر في العصرين البطلمي الروماني^(٧٣) . وبخلاف الدولة ، لم يكن للزوجة الحق في وراثة زوجها في حالة عدم تركه لوصية يخصص لها فيها بعض ممتلكاته^(٧٤) ، باستثناء بعض الحالات الخاصة التي نصت عليها قواعد الإيديولوجوس^{(٧٥) (Idiologos)} فقد نصت المادة (٦) من هذه القواعد أن السكندرى لا يمكنه أن يترك لزوجته أكثر من ربع ثروته إذا لم يكن لديه منها ذريعة^(٧٦) . كما لا يمكنه أن يوصى لها بأكثر من نصيب أى من أبنائه منها إذا وجدوا . كما تنص المادة (٢٨) على أن الزوجة التي يبلغ عمرها خمسين عاماً لا ترث ، أما إذا كانت أقل من ذلك وكان لها ثلاثة أبناء أو أربعة إذا كانت إحدى العتيقات ، فإنها ترث . كما أن الزوجة المصرية لمواطن (astos) لا ترث زوجها طبقاً للمادة (٤٥) من نفس القواعد . ومن ناحية أخرى لم يكن من حق زوجة الجندي الروماني أن ترث ممتلكاته دون وصية لأن زواج الجنود لم يكن معترفاً به قانوناً .^(٧٧)

وفي بعض الوصيات التي تعود إلى العصر الروماني كانت الزوجة ترث بعض ممتلكات زوجها ، أو حق الإقامة فيها^(٧٨) ، وربما أيضاً حق

الانتفاع بخدمات ومنافع إحدى الإماماء طوال حياتها^(٦٩) . ونحن نجد صدى لهذا في بعض عقود التقسيم ، حيث نجد في الوثيقة P. Wisc. 14 من سنة ١٣١ أن زوجة لأحد الجنود الرومان شتركت في تقسيم تركة زوجها - التي قد بيعت ويقسم ثمنها هنا - مع ثلاثة جنود آخرين كانوا من زملاء زوجها ومن دائنيه أيضاً . وقد اشتركت هذه الزوجة في التقسيم بناء على أنها ، ضبقا لما ذكر في الوثيقة^(٧٠) ، وريثة لزوجها . وفي هذا التقسيم حصلت الزوجة على ربع تركة زوجها المتوفى .^(٧١)

وفي الوثيقة 25 - P. Mich. V323^(٧٢) من سنة ٤٧ ، يشترك ثلاثة إخوة في تقسيم أربعة رقيق . آلوا إليهم بالميراث من أبيهم فيما بينهم ، وفي هذا التقسيم لا تحصل أحدهم على نصيب من الرقيق الأربعة ، بل تحصل فقط على حق الانتفاع بخدمات ومنافع إحدى الإماماء طوال حياتها ، وذلك طبقاً لوصية زوجها وأبي الإخوة الثلاثة^(٧٣) .

ب - الأبناء

١- الإبن الأكبر :

كان للإبن الأكبر في مصر في العصر الفرعوني حق مميز في الميراث ، إذ كان يحصل أحياناً على ضعف نصيب أى من إخوته^(٧٣) . كما كان له أحياناً نصيب يتخيره بنفسه^(٧٤) . وفي بعض النصوص^(٧٥) يذكر أن الإبن الأكبر كان هو الذى يهيمن على كل الميراث . ويرجع تفضيل الإبن الأكبر في الميراث إلى كونه الشخص الذى سيتولى إجراء المراسم الجنائزية للأب عند وفاته ، كما أنه سيخلفه في إدارة شئون العائلة^(٧٦) . وقد سرى نفس الوضع أيضاً في مصر في العصرين البطلمي^(٧٧) والروماني ، فحيث نجد ميلاً واضحاً في بعض الوصيات ، ووثائق الهبة بسبب الموت ، إلى تفضيل الإبن الأكبر بإعطائه نصيباً مميزاً فيه ، أو بإعطائه حق الاختيار في حالة مساواته مع بقية إخوته في الأنوية التي سيحصلون عليها . ففى الوثيقة P.Oxy.VI 907 من سنة ٢٢٦ ، على سبيل المثال ، يوصى أوريليوس هيروموجينيس ، أحد أعيان أوكسيرينخوس بممتلكاته المتعددة - التي كانت تشمل أرضاً ورقيقاً ومنازل - إلى كل من أبنائه الثلاثة ، وإنبيه وزوجته . ومن بين هذه الممتلكات يوملا لإبنه الأكبر أوريليوس هيرمينوس بنصيب إضافي ، علاوة على النصيب الذى حصل عليه مع إخوته الآخرين^(٧٨) . وفي الوثيقة P.Mich.V 321 من سنة ٤٢ - وهى من وثائق الهبة بسبب الموت - يمنح أورسيوس ابن نيسستينيفيس إبنه الأكبر إيسخوريون نصيباً مميزاً في تركته ، كان يشتمل على قطعة أرض من أراضي الإقطاعات ، وربع بعض الممتلكات المنزلية^(٧٩) . أما فى الوثيقة

P.Oxy.III 491 من سنة ١٢٦ فيترك يودايمون في وصيته كل ممتلكاته لأبنائه الثلاثة كورثة متساوين ، ولكنه يمنع ابنه الأكبر حق الإختيار من بين هذه الممتلكات ^(٨٠) .

وفي حالة الميراث دون وصية نجد أن الإن أكبر كان يحصل أحياناً على ضعف نصيب أى من إخوته وأحياناً أخرى على نصيب متساو مع أنصبتهم ^(٨١) . ويرجع ذلك إلى اختلافات التأثيرات القانونية في كل حالة، فهناك تأثير القانون المصري في الحالات التي يحصل فيها الإن أكبر على نصيب مضاعف لنصيب إخوه ، وهناك تأثير القانون الإغريقي في الحالات التي يحصل فيها على نصيب متساو مع أنصبتهم .

ومن أمثلة الوثائق التي تبين حصول الإن أكبر على نصيب مضاعف : الوثيقة P.Oxy.IV 716 من سنة ١٨٦ ^(٨٢) ، التي يذكر فيها أن أربعة إخوة كانوا يمتلكون عبداً واحداً آل إليهم بالميراث من الأب ملكية مشتركة فيما بينهم ، وقد إمتلك أحد الإخوة ، وهو ديوجينيس ، ثلث العبد منفرداً ، ويرى كريللر ^(٨٣) أن ثمة احتمالاً كبيراً في أن حصول ديوجينيس على ثلث العبد يرجع إلى كونه الأخ الأكبر بين إخوته . وفي الوثيقة P. Mich.V 318 من سنة ٤٠ يقسم كل من الأخرين كلية وسوخيون إبني بالاميديس ، وثيوداس ابن باتونيون - الذي لم تذكر صفاته القراءية بالأختين - بعض الممتلكات التي لم تحدد ماهيتها . وفي هذا التقسيم يحصل الأخ الأكبر على ثلثي الممتلكات تقريباً ^(٨٤) ، بينما يحصل الأخ الثاني على الثلث فقط . أى أن الأخ الأكبر قد حصل في هذا التقسيم على ضعف نصيب أخيه . وفي الوثيقة P.Mich.inv.148 Verso ^(٨٥) يرث ثلاثة إخوة بعض الممتلكات ، ثم يتوفى أحدهم فيرث أخواه الآخرين نصبيه في الميراث ، ولكن الأخ الأكبر يحصل على ضعف نصيب الأخ الثاني ^(٨٦) .

أما الوثائق التي حصل فيها الإن أكبر على نصيب متساوٍ مع نصيب إخوته فمن أمثلتها : الوثيقة 558 P.Mich.IX من عهد ترايانوس (٩٨ - ١١٧) ، وفيها يقسم الأخوان باكوسيس وتيتوبيس مع سارابوس ابن أخيهما بعض الأرورات . وقد حصل كل من الأخرين ، ومن المفترض أيضاً ابن أخيهما على أساس أنه ورث نصيب أبيه ، على أنصبة متساوية ، وهو أربعة أرورات ، وشبيها بالوثيقة السابقة ، تأتي الوثيقة P.Oxy.XLIV من سنة ١١١ (٨٧) التي يقسم فيها الأخوان تيبيريوس يوليوس ثيون (الثاني) وتيبيريوس سرابيون مع تيبيريوس يوليوس ثيون (الثالث) - ابن أخيهما المتوفى - عدداً كبيراً من الرقيق . وقد حصل كل من الأخرين وكذلك ابن أخيهما ، على أساس أنه ورث نصيب أبيه ، على أنصبة متساوية، وهو خمسة عشر رقيقاً (٨٨) .

٤ - البنات :

كانت البنت الوحيدة في مصر في العصر الفرعوني ترث أبيها (٨٩) ، وفي حالة تعدد البنات كان يمكن للأب أن يعطي لإبنته الكبرى نصيب أكبر في تركته (٩٠) . أما في بلاد الإغريق فكان الوضع عكس ذلك ، حيث كانت البنت لا ترث ، حتى في حالة كونها الإبنة الوحيدة لأبيها (epikleros) وإنما كان يجب عليها أن تتزوج أقرب أقربائها من الصلب ، ثم يرث أبناؤها منه تركة أبيها ، وكان يكتفى في حالة تعدد البنات بمنح دوطة لكل مسنهن (٩١) . أما عند الرومان فكانت البنت ترث ، ولكن قدرًا ضئيلاً من الميراث ، وفي بعض الأحيان كانت تستبعد منه ، وتعطى فقط دوطة عند زواجها (٩٢) وفي حالة الميراث دون وصية ، كانت البنت تحصل على نصيب متساوٍ مع أنصبة إخواتها الذكور (٩٣) .

وكان الوضع في مصر في العصر البطلمي ، بالنسبة إلى وراثة البنات ، مشابهاً للوضع في بلاد الإغريق (٩٤) . أما في مصر في العصر

الرومانى ، فبن البنات كانت ترث سواء بوصية أم بدونها . ولكننا نجد اختلافا في الوصيات من هذا العصر فيما يتعلق بحجم نصيب البنت في الميراث . ففي بعض الأحيان نجدها ترث نصيباً متساوياً مع أنصبة إخواتها الذكور ، بينما نجدها في أحيان أخرى لا ترث سوى مبلغ من المال بدلاً عن دوتها . وربما أيضاً حق الإقامة في منزل العائلة إذا لم تكن قد تزوجت بعد ، أو كانت زوجة وطلقت . وكانت الإناث الكبارى تحصل أحياناً على نصيب مميز من تركة أبيها . ومن الأمثلة على ذلك : في الوثيقة P.Oxy.IV 317 من سنة ٩٧ ، تُورث إحدى السيدات إثنى عشر أرورة لابنها وبنتها ، أربعة لكل منهم ، أى أن البنت قد حصلت هنا على نصيب متساوٍ مع أنصبة إخواتها في الأرض - وفي وصية أوريليوس هيرموجينيس^(٩٥) - المذكورة سلفاً^(٩٦) - تحصل إبنته أوريليا بطوليمايس وديومى على حقول قمح وملحقات - غير محددة بالوثيقة - كملكية مشتركة وبأنصبة متساوية^(٩٧) . وهذه الأنسبة تساوت مع بقية أنصبة الإخوة الذكور . وكذلك حصلت يوليا إيساروسن ، ابنة الجندي المسرح جايوس يوليوس ديوجينيس ، في وصية أبيها^(٩٨) على نصيب متساوٍ مع نصيب أخيها التوأم يوليوس ديوجينيس ، فقد حصلت هي على إثنى عشر أرورة ، إضافة إلى جزء من منزل^(٩٩) ، بينما حصل إخوها على إثنى عشر أرورة وربع أرورة^(١٠٠) . وفي سنة ١٢٥^(١٠١) يترك أمواله ابن أبيون لإبنته وإبنته كل ممتلكاته ملكية مشتركة متساوية^(١٠٢) . أما في الوثيقة P.Oxy.I 75 من سنة ١٢٩ ، فإن الإناث لا تحصلن سوى على مائة دراخمة كدوطة ، إضافة إلى حق البقاء في منزل العائلة ، بينما يحوز أخاه كل الميراث الذى كان عبارة عن ثلث منازل وفنااء وتلث قطعة أرض . وتفسر الحال نجده في الوثيقة P.Oxy.I 104 من سنة ٩٦ ، حيث توصى سوابريس بنت هاربوكراس لإبنتها أريوبتيس بمنزلها وكل ملحقاته^(١٠٣) ، على

أن يدفع لإخته تينيفيروس مبلغ أربعين دراخمة فضية ، الذى ربما كان بديلاً عن دوطة زواجها . ومن الواضح أن الحالتين الأخيرتين كانتا في عائلتين فقيرتين ، وربما يعني هذا أن العائلات الفقيرة لم تكن تسمح بتوريث بناتها جزءاً من ممتلكاتها المحدودة ، حرصاً عليها وإبقاء لها في داخل العائلة .

وتشهد الوثائق السابقة أمثلة على توريث البنت عن طريق الوصية ، أما في حالة التوريث بدون وصية ^(١٠٤) ، فإننا لا نستطيع معرفة ما إذا كان نصيب البنت يتساوى مع أنصبة إخوتها الذكور ، لأنه لم يكن يذكر في الوثائق تقسيلاً المقدار الكلى للميراث ، والأنصبة التى حصل عليها كل طرف من الأطراف ، كما أنه في أغلب الحالات التى يرد فيها ذكر ممتلكات موروثة لا يذكر ما إذا كانت هذه الممتلكات قد آلت بوصية أم بدونها .

وبالنسبة إلى عقود التقسيم ، فإنه لا توجد حالات كثيرة نستطيع منها معرفة مقدار نصيب البنت في الميراث بالنسبة لمقدار أنصبة إخوتها الذكور . وثمة مثالان بارزان يقدمان لنا طريقتين مختلفتين في تقسيم الممتلكات بين جميع الإخوة ، ذكوراً وإناثاً ، ورداً في الوثقتين : P.Mich.IX 554 من عهد دوميتيانوس (٩٦ - ٨١)، وP.Tebt.II 383 من سنة ٤٦ . ففي الوثيقة الأولى ، يقسم جايوس مينوكيوس أكويلا مع أخيهان له ، بعض الممتلكات كان من بينها أرضاً زراعية ، فيحصل على نصف الممتلكات منفرداً ، بينما تحصل الأختان معاً على النصف الآخر . وهذا يعني أن كل من الأختين قد حصلت على نصف نصيب أخيهما ^(١٠٥) . أما في الوثيقة الثانية ، فإن تاماريس تحصل على نصيب متساوٍ تقريباً مع نصيب أخيها ماريسيميس ^(١٠٦) .

وفيهما يبدو ، فإن توزيع الأنصبة في حالة الميراث بدون وصية بالتساوي بين الإخوة الإناث والذكور كان هو القاعدة ^(١٠٧) ، إذ تبين ذلك الوثيقة 3117 XL111 P.Oxy. من القرن الثالث ، التى تحتوى على قضية

خاصة بنزاع حول ميراث كان طرفاها هما ليونيداس وأخته هيرايis ابنا سيرينوس . فقد أوصى الأب سيرينوس في وصيته بجزٍ كبير من تركته للابن ليونيداس ، ثم تركباقي لإبنته . وبعد وفاته طعن هيرايis في وصية أبيها بناء على بطلان إجراءات فتحها^(١٠٨) ، ثم طالبت بنصيب مماثل لنصيب أخيها طبقاً لقواعد الوراثة بدون وصية^(١٠٩) . وقد استمرت القضية زمناً طويلاً حتى حُكم لهيرايis بما طالبت به^(١١٠) ، ولكن نظراً لأنها كانت قد توفيت حينذاك ، فقد استلم ورثتها حقها في التركة^(١١١).

٣-الأبناء القصر :

وكان من حق الأبناء القصر أن يرثوا أيضاً في ممتلكات أى من الوالدين إسوة بباقي إخوتهم الراشدين ، سواء في حالة وجود وصية^(١١٢) ، أم بدونها^(١١٣) ، وذلك بناءً أنه كان من حق القصر التملك^(١١٤) ، ولكن بشرط أن يعين عليهم أوصياء ، قد يكونون من أحد الوالدين ، أو أحد الأقارب ، أو من غيرهم^(١١٥) ، وذلك لأنّه لم يكن مسماً وحده بالتصريف في ممتلكاتهم حتى يبلغون سن الرشد القانونية^(١١٦) . وكان الأوصياء يعينون إما في الوصية^(١١٧) - في حال وجودها - وإما بواسطة السلطات بناء على طلب من أقرباء القاصر^(١١٨) ، وذلك في حالة الوراثة بدون وصية .

وكان يترتب على حق الأبناء القصر في الوراثة ، اشتراكهم في عمليات تقسيم الممتلكات ، ولكن من خلال أوصيائهم . ومن الأمثلة البارزة على ذلك حالة تقسيم الممتلكات اللتان وردتا في الوثقتين P.Oxy.XIV 1638 من سنة ٢٨٢ ، و P.Oxy.X 1278 من سنة ٢١٤ . ففي الوثيقة الأولى يشترك ثلاثة من الإخوة القصر مع إخوتهم في تقسيم ممتلكات آلة إليهم بالوراثة من أبيهم ، وذلك من خلال بعض إخوتهم الأشقاء الراشدين^(١١٩) . وفي الوثيقة الثانية يقسم أربعة أشخاص ، كان من بينهم

قاصران هما : ديدومى ، وأخوها ليتودوريس^(١٢٠) ، حق الإنقاص ببرج حمام^(١٢١) ، وقد اشترك القاصران في التقسيم من خلال أمهما بطوليما^(١٢٢).

٤- الأبناء بالتبني :

كان تبني الأبناء إجراء مسموح به قانوناً في مصر في كل عصورها القديمة^(١٢٣) ، كما كان مسماً به في كثير من الحضارات القديمة ، كما في بلاد الرافدين القديمة^(١٢٤) ، وفي بلاد الإغريق^(١٢٥) ، وعند الرومان^(١٢٦) . وكان الغرض من التبني هو إيجاد وارث شرعى للأب ، لييرث ممتلكاته وليجرى المراسيم الجنائزية له في حالة وفاته . وكان الإبن بالتبني يتمتع بكافة الحقوق القانونية التي كانت للإبن من الصلب ، بما في ذلك حق وراثة أبيه بالتبني حتى في حالة وفاته بدون وصية^(١٢٧) .

وتبيّن الوثيقة P.Oxy.XXXI.2583 من القرن الثاني أن العمل بهذه القاعدة كان سارياً في مصر في العصر الروماني ، حيث يرث كل من دیوفانتوس ابن هیراکلیوس ، وأخوه بالتبني ، من أبيهم ممتلكات كانت تشمل على أثاث وقمح وحمارين وممتلكات منقوله أخرى ، ثم يقسمانها فيما بينهما مناصفة فيما يبدو ، لأن كلاً منهما قد حصل على أحد الحمارين^(١٢٨) . وهذا يعني أن الإبن بالتبني قد تساوى مع أخيه ، وهو ابن هیراکلیوس من الصلب ، في حقوقها القانوني في الميراث .

٥- الأبناء غير الأشقاء :

كان الزواج في مصر يتم في سن مبكرة لكل من الرجل والمرأة^(١٢٩) . ومع ارتفاع نسبة الوفيات كانت تكثر حالات الزواج لأكثر من مرة في الحياة^(١٣٠) . ولذلك كثيراً ما نقابل في الوثائق الإخوة غير الأشقاء سواء من جهة الأب أو من جهة الأم . وكان الإخوة من الأب يرثون أباهم^(١٣١) تماماً كما كان الحال بالنسبة للإخوة من الأم^(١٣٢) ، وذلك دون

تفرقة فيما بينيه ، وطبقاً للقواعد التي كان معمولاً بها ، أو المتعارف عليه ، بالنسبة للميراث ، الخاصة بمثل هذه الحالات .

وكانت توجد في مصر في العصر الروماني ، فيما يرى ناشر الوثيقة P.Ryl. 76 من القرن الثاني ، طريقة لتوثيق الممتلكات وتقسيمها فيما بين الإخوة غير الأشقاء ترجع إلى القانون الروماني والمراسيم المختلفة وهما : التقسيم طبقاً للبيوت (divisio in stirpes) ، والتقسيم طبقاً للرؤوس (divisio in capita) .

وطبقاً للطريقة الأولى كان يتم تقسيم الممتلكات بين الإخوة غير الأشقاء أو الأحفاد الذين ينتمون إلى آباء مختلفين ، طبقاً لفروع العائلة ، أي تحصل كل مجموعة من الإخوة الذين ينتمون إلى أبو واحد ، أو من الأحفاد الذين ينتمون إلى جد واحد ، على نصيب واحد في الممتلكات . والمثال الذي ضربه الناشر (١٣٣) يوضح ذلك : فإذا ترك شخص ما أربعة أحفاد كورثة له ، ثلاثة منهم من أحد أبنائه ، والرابع من ابن آخر ، فإنه طبقاً لهذه الطريقة في التقسيم يحصل الأحفاد الثلاثة الأشقاء معاً على نصف الميراث (بواقع سدس لكل منهم) بينما يحصل الحفيد الرابع على النصف الثاني منفرداً .

أما بالنسبة للطريقة الثانية - أي طبقاً للرؤوس - فإن جميع الورثة يحصلون على أنصبة متساوية من التركة ، فإذا أجرينا التقسيم بين الورثة المذكورين في المثال السابق طبقاً لهذه الطريقة فإن كلاً منهم يحصل على نصيب متساو لنصيب الآخرين ، فيحصل كل من الأحفاد الأربعة على ربع الميراث .

وفي الحقيقة أننا لانجد في الوثائق سوى الطريقة الأولى في التقسيم بين الإخوة غير الأشقاء ، إذ تم التقسيم تبعاً بهذه الطريقة في عدة حالات كثيرة منها حالتا التقسيم الواردتان في الوثيقتين 716 P.Oxy.IV و 1638 P.Oxy.XIV من سنة ٢٨٢ . ففي الوثيقة الأولى يتوفى أبو عن

ولدين وبنتين هم : ديوجينيس وديونيسيوس • ويدايمونيس وتايسيس .
وكان ديوجينيس من أم ^(١٤٤) ، كما كان كل من ديونيسيوس وتايسيس
يُنتميان إلى أم ثانية ^(١٤٥) ، بينما كانت يدايمونيس تنتهي إلى أم ثالثة ^(١٤٦) ،
وقد ترك الأب لأبنائه الأربعة عبداً واحداً تم تقسيمه فيما بينهم كالتالي :

- ١ - حصل ديوجينيس على ثلث العبد منفرداً ^(١٤٧) .
- ٢ - وحصل ديونيسيوس وأخوه الشقيق تايسيس معاً على نصف
العبد ^(١٤٨) .
- ٣ - وأخيراً حصلت يدايمونيس على سدس العبد ^(١٤٩) .
وبذلك تمت قسمة العبد بين الإخوة الأربعة طبقاً للبيوت .
أما في الوثيقة الثانية فيقسم سبعة إخوة بعض الممتلكات التي ألت
إليهم بالميراث من أبيهم ، كانت تشمل على منزل وأرض فضاء وأرض
زراعية وأربعة رقىق ^(١٤٠) ، والإخوة السبعة هم :

- ١ - أفسوس وتاربايسيس ، وكانت أحهما تدعى سينتونيس .
- ٢ - آريت وساراس ، بالإضافة إلى ثلاثة إخوة قُصر بقي لدينا بالوثيقة
اسم أحدهم وهو ساميس ، وكانوا جميعاً ينتمون إلى أم واحدة هي
تاموناس .

وقد تم تقسيم الممتلكات المذكورة بين الإخوة السبعة طبقاً للبيوت ،
فحصل الأخوان الأولان (ابنا سينتونيس) على نصف الممتلكات منفردين ،
بينما حصل بقية الإخوة من أبناء تاموناس على النصف الآخر من
الممتلكات ^(١٤١) .

وتبيّن الوثيقة 76 P.Ryl.II.11 المذكورة سلفاً ، أن هذه الطريقة في
ال التقسيم كانت تتم وفقاً للقوانين وقرارات الولاة والحكام • ولم تكن مجرد
عرف ، حيث جاء فيها :

" طبق للقوانين وقرارات الحكام المتولين والولاة ، فإن تقسيم الممتلكات يجب أن يتم وفقاً للبيوت ، وليس وفقاً للرؤوس .. " ^(١٤٢) .

وقد جاء هذا النص في معرض قضية رفعها أحد الأشخاص ضد إخوته ذاكراً فيها أنه قد ورث نصف ممتلكات ابنة عمه التي توفيت تاركة أملاكها له وإخوته من أمه ^(١٤٣) . كما يذكر أيضاً أنه قد ورث كذلك نصف ممتلكات أمه بعد وفاتها منفرداً دون إخوته ^(١٤٤) . ثم يذكر أن لديه القرارات والقوانين التي تنظم هذه الحالات وسوف يقدمها عند نظر القضية ^(١٤٥) . ومن سوء الحظ إنه لم يصلنا من هذه القوانين والقرارات مما يمكننا من معرفة المزيد عن هذا الموضوع .

٦- الأبناء غير الشرعيين :

وكان للأبناء غير الشرعيين أيضاً الحق في الميراث إسوة بباقيه إخوتهم الشرعيين ، سواء في حالات الوراثة بوصية ^(١٤٦) أو بدونها ، وذلك كما تبين الوثيقة CPR I 174 من سنة ١٩٠١/١٩١ ^(١٤٧) حيث شتركت أختان ، كانت إدعاهما غير شرعية - إذ وصفت بأنها بدون أب - في تقسيم ميراث آليهما من أمهما ، وقد حصلت على نصيب متساو مع نصيب أختها في الميراث .

ج - الأحفاد

كان الأحفاد يرثون أنصبة آبائهم وأمهاتهم في تراثات أجدادهم ، أي أنهم كانوا ينوبون عن آبائهم وأمهاتهم المتوفين في إسلام أنصبتهم التي كان من المفترض أن يحصلوا عليها في حالة بقائهم على قيد الحياة . وهذه القاعدة كانت سارية في مصر في العصر الفرعوني^(١٤٩). أما في العصر الروماني فإن قضية تتعلق بهذا الأمر أثيرت سنة ١٣٥^(١٥٠) إذ رفعت سيدة مصرية تدعى خيناليكساس^(١٥١) قضية أمام والى مصر ضد كل من عمتها بيتيسيوس وابن عمها ديونيسيوس « لرفضهما إشراكها معهما في ميراث جدتها » وأم بيتيسيوس ، بدعوى أن أباها قد توفي في حياة أمهم ، وبذلك سقط حقه ، وبالتالي حقها في الميراث . بينما يستحق ابن عمها ديونيسيوس نصيبيه في الميراث بدعوى أن أبيه قد توفي بعد وفاة الأم ، أي جدة ديونيسيوس .

وقد استشهدت خيناليكساس بمرسوم الإمبراطور هادريانوس^(١٥٢) (١١٧ - ١٣٨) الذي شرع للأحفاد حق تمثيل آبائهم وأمهاتهم المتوفين في ميراث الأجداد ، ثم طالبت - بناء على ذلك - بثلاث ميراث جدتها^(١٥٣). ولكن الوالي الروماني احتار في تطبيق هذه القاعدة القانونية على سيدة مصرية ، ثم حكم لها في نهاية الأمر بما قد طالبت به^(١٥٤) . ويرى كاتزوف (R.Katzoff)^(١٥٥) أن إصدار هذا الحكم يرجع إلى أن مرسوم هادريانوس الذي استشهدت به خيناليكساس ، كان قد منح هذا الحق للمصريين تحديداً ، لأن الإغريق كانوا يتمتعون به بشكل دائم . ومما يدل على صحة رأي كاتزوف أنه توجد في الوثائق حالات لتمثيل الأحفاد لآبائهم وأمهاتهم في ميراث أجدادهم مؤرخة بسنوات ترجع إلى ما قبل عهد هادريانوس^(١٥٦) .

وطبقاً لهذا الحق كان الأحفاد يشتركون في تقسيم الممتلكات مع بقية الورثة وكانوا يحصلون على الأنصبة التي كانت تتولى إلى آبائهم وأمهاتهم في حالة بقائهما على قيد الحياة . ومن الأمثلة على ذلك حالنا التقسيم اللسان وردتنا في الوثقتين P.Mich.IX 558 من سنة 111 ، و XLI 3197 P.Oxy من عهد ترايانوس (٩٨ - ١١٢) وقد سبق ذكر الحالتين . وفي الحنة الأولى يمثل تيبيريوس يوليوس ثيون (الثالث) أبيه المتوفى في تقسيم خمسة وأربعين عبداً آلاوا بالوراثة من جده تيبيريوس يوليوس ثيون (الأول) إليه وإلى كل من عميه تيبيريوس يوليوس ثيون (الثاني) وتيبيريوس يوليوس سرابيون ، وقد نال في هذا التقسيم نصيبياً متساوياً مع نصيبي عميه ألا وهو خمسة عشر رقيناً . أما في الحالة الثانية فيمثل ساتابوس أبيه المتوفي - الذي فقد إسمه بالوثيقة لنقص بها - في تقسيم الممتلكات التي آلت إليه وإلى كل من عميه باكوسيس وتيتوپس . ومن المرجح أنه قد حصل على نصيب متساو مع نصيبي عميه ، ألا وهو أربعة أرورات ، ولكن لا يمكن التأكيد من ذلك لنقص بالوثيقة ^(١٥٧) .

٣- طرق تقسيم العين المملوكة

ذكرنا فيما سبق أن الملكية المشتركة تنشأ - غالباً - من توريث الممتلكات في صورة ملكية مشتركة مقسمة أو غير مقسمة (مشاعة) . وفي الحالات الأولى منها قد يوجد تقسيم فعلى للعين المملوكة سواء أكانت أرض أم منازل أم مباني . أما في حالة ملكية الرفيق فلابد أن يوجد تقسيم فعلى إلا في حالة وجود عدد من الأرقاء يمكن تقسيمه في صورة صحيحة على الورثة أو المالك المشتركين . وتقسيم العين كان يتم إما في حياة المورث نفسه وبواسطته ^(١٥٨) ، أو بعد وفاته بواسطة الورثة ، عندما تنشأ ضرورة لإجراء هذا التقسيم .

والوثائق التي يمكن أن تستخرج منها الشواهد على طرق تقسيم العين لا تقتصر فقط على عقود تقسيم الممتلكات . بل تشمل أيضاً كلاً من وثائق الوصبات ، والهبة بسبب الموت *donatio mortis causa*) ، والبيع والشراء ، وتسجيل الممتلكات . والملحوظ أنه في معظم الوثائق لا تحدد حدود الأنسبة بدقة ، ولذلك لا نعرف ما إذا كان هناك تقسيم فعلى للعين ، أم أنها مجرد ملكية مشتركة غير مقسمة . ويكتفى - في أغلب الوثائق - بتحديد الحدود الكلية للعين في حالة ملكية الأرض والمباني ، وذكر الأرضي أو المباني التي تقع حولها وتحدها . وفي بعض الأحيان تذكر مساحة العين مقاسة بالأرورة ^(١٥٩) (*aroura*) ، أو السخوينيون ^(١٦٠) (*Schoinion*) في حالة الأرض ، وبالذراع ^(١٦١) (*Pechos*) في حالة المنازل والأرض الفضاء . ولكن هذه المقاييس التي تذكر في الوثائق غالباً ماتكون تقريبية ،

ولذلك تذكر في كثير من الأحيان في الوثائق عبارة " أو فيما تكون " ...
التي تفيد عدم تأكيد الأطراف من دقة المقاييس .

وتحديث الحدود للأرض والمنازل يبدأ في أغلب الوثائق بالحدود
الجنوبية فالشمالية ، ثم الغربية فالشرقية . وفي هذا الجزء من الدراسة
سنحاول تبيان طرق تقسيم العين المملوكة في أشكال الثروة الرئيسية ، وهى :
الأرض الزراعية ، والمنازل والأرض الفضاء ، والرقيق ، ثم الماشية
ودواب الحمل .

* * * * *

أ - تقسيم الأرض الزراعية

تعد ملكية الأرض في بلد زراعي مثل مصر ، هي أكثر أنواع الملكية أهمية على الإطلاق ، منذ العصر الفرعوني ، وربما حتى وقتنا الحاضر . ولذلك كانت ملكية الأرض هي الأكثر ترددًا في الوثائق . وبالطبع فإن قطع الأرض المملوكة أو المستأجرة ، كانت لا تتساوى جميعها في الجودة أو في تميز موقعها ، ولابد أن الخصوبة والموقع والقرب من مصادر المياه ونوع الأرض (أرض حدائق ، أرض نخيل ، أرض كروم ... الخ) كانت من بين العوامل الهامة التي أثرت في كل من طرق تقسيم الأرض ، وتحديد الأنصبة سواء في حالة التوريث ، أو في حالة التقسيم فيما بين الورثة أو المالك المشتركين . وملكيات الأرض التي ذكرت في الوثائق كانت في صورتين :

١ - الصورة الأولى :

فيما يخص هذه الصورة من الملكيات يمكن تصور وجود الطرق الآتية في التقسيم :

- ١ - أن يجمع نصيب كل طرف في قطعة واحدة .
- ٢ - أن يتفرق نصيب كل طرف على جميع القطع أو على أكثر من قطعة .
- ٣ - أن يحصل أحد الأطراف منفرداً على إحدى القطع ذات الميزات الخاصة (مثل الخصوبة ، والموقع ... الخ) مع دفع تعويض لباقي الأطراف ، الذين ستتوزع أنصبهم على باقى القطع ، أو الإنفاق من نصيبه مقابل الحصول على هذه الأرض المميزة .

وتبيّن حالات تقسيم الأرض الزراعية التي وجدت على الصورة الأولى ، والمنكورة في الوثائق ، وجود الطريقتين الأخيرتين في التقسيم ، وهذه أمثلة تبيّن ذلك :

١- الوثيقة 382 P.Tebt.II (ق.م - ١ م) (تبتونيس) : وفيها يقتسم كُل من هيراكليديس وأخوه أكوسيلاؤس أرضاً كَانَا يمتلكانها قرب كيركيس (Kerkesis) في قسم بوليمون من مديرية أرسينو (الفيود) ، وأرضاً أخرى كانت تقع في تبتونيس ، وبيانها كالتالي :

أرض كيركيس :

- أ - ١٢ أرورة في المكان المدعو بسيريبوس .^(١٦٣)
- ب - ١٠ أرورات في المكان المسمى "مزرعة هيراكليديس"^(١٦٤)
- ج - ٦ أرورات مسماه "أرض باخراتيس"^(١٦٥).

أرض تبتونيس : وكان مقدارها ١٦ أرورة في قطعة واحدة.^(١٦٦)

وقد قسمت هذه الأراضي فيما بينهما كالتالي :

- ١ حصل هيراكليديس على كل من القطعة (أ) منفرداً ، و٦ أرورات من القطعة (ب) ، و $\frac{٨}{١٢}$ أرورات من أرض تبتونيس .^(١٦٧)
- ٢ وحصل أكوسيلاؤس على كل من : أرورات من القطعة (ب) ، وكل القطعة (ج) منفرداً ، و $\frac{٧}{١٢}$ أرورات من أرض تبتونيس .^(١٦٨)

(وتتمثل ماتبقى من هذه الأرض بعد حصول هيراكليديس على نصيبه منها) .

وبذلك توزعت أنصبة كل من الآخرين على كل من أرض كيركيس وأرض تبتونيس .

- ٢ - الوثيقة P.Mich.V 326 من سنة ٤٨ (تبتونيس) :

وفيها يقسم الإخوة : هيراكليديس ، ومارون ، وهiron ، وديدوموس و هيراكليديس لوريوس ، وهيراكليا ، ممتلكات آلت إليهم بالوراثة من كل من الأب والأم ، كانت تشتمل على أرض ورقيق .. وكانت الأرض موضع التقسيم تقع في مساحات مختلفة وفي عدة قرى ، وبيانها كالتالي :

أ- $\frac{1}{2}$ أرورة تقع بالقرب من تبتونيس ، وكانت مقسمة إلى قطعتين مقدارهما $\frac{1}{2}$ أرورات ، و $\frac{1}{2}$ أرورة (١٦٩).

ب- ٢٥ أرورة قطعة واحدة تقع بالقرب من كيركيسوха أوروس (Kerkesoucha Orous) . (١٧٠)

ج- ٣٠ (أو $\frac{1}{2}$) أرورة تقع بالقرب من كيركيسويس والمكان المدعو "مزرعة هيراكليديس" في ثلاثة قطع مقدارها : ٧ أرورات ، و ٦ أرورات ، و $\frac{1}{2}$ أرورة (١٧١).

د- ٦ أرورات قطعة واحدة تقع بالقرب من كيركيسيفيس (١٧٢)

هـ- $\frac{1}{2}$ أرورة في قطعتين تقع بالقرب من ثيوجونيس . (١٧٣)

و- $\frac{7}{8}$ أرورة أرض كروم قطعة واحدة تقع بالقرب من ثيوجونيس . (١٧٤)

ز- ٢ أرورة قطعة واحدة تقع أيضاً بالقرب من ثيوجونيس . (١٧٥)

وقد قسم الإخوة الستة هذه الأرض الكبيرة فيما بينهم كالتالي :

حصل هيراكليديس على كل من : $\frac{1}{2}$ أرورة من (ج) والقطعة (د) كلها منفرداً ، و $\frac{1}{2}$ القطعة (و). (١٧٦)

وحصل مارون على كل من : $\frac{2}{3}$ أرورة من (أ) في قطعتين مقدارهما: $\frac{1}{2}$ أرورات ، و $\frac{1}{2}$ أرورات ، و $\frac{1}{2}$ القطعة (ز). (١٧٧)

وحصل هيروديس على كل من : $\frac{1}{2}$ أرورات من (أ) و $\frac{1}{3}$ أرورات من القطعة (ب) ، و $\frac{1}{2}$ القطعة (ز). (١٧٨)

- ٤ - وحصل ديدوموس على كل من : $\frac{1}{3}$ أوروت ، و $\frac{9}{2}$ من (ج) .
و — القطعة (ز). ^(١٨٩)
- ٥ - وحصل هيراكليديس لوريوس على كل من : $\frac{1}{3}$ أوروت و ٨
أروات من (ج) ، و $\frac{1}{3}$ القطعة (و). ^(١٨٠)
- ٦ - وحصلت هيراكليا على كل من : $\frac{1}{3}$ أوروت من (أ) و $\frac{8}{3}$
أوروت من القطعة (ب) ، و $\frac{1}{3}$ القطعة (و). ^(١٨١)
- وبالإضافة إلى ما سبق قسم الإخوة الستة نصيّب أخיהם المتوفى
لوساس - الذي لم يترك وصية أو ذرية ترثه ، ومقداره $\frac{7}{12}$ أورورة ،
كانت قد وزعت على الأرض السابقة فكانت $\frac{1}{4}$ أورورة منها في (أ) و
 $\frac{1}{4}$ أورورة في (ب) . وقد حصل مارون وهيروديس وديدوموس
و هيراكليديس لوريوس معاً على $\frac{1}{4}$ هذه المساحة ، بينما حصل
هيراكليديس على الخامس المتبقى. ^(١٨٢)
- والأشكال الآتية توضح طريقة توزيع القطع (أ) و (ب) و (ج)
على الإخوة الذين حصلوا على نصيبتهم فيها طبقاً لما ورد في الوثيقة :

- ٧ أورورة

مسماه أرض

ليوفيروس

٢١ أورورة مسماه أرض استرالوس

نصيب	نصيب	نصيب	نصيب	نصيب	شمال
مارون	لوساسن	هيرا كلية	هيروديس	مارون	
(منفردا)	(الآخر المتوفى)	ومقداره $\frac{1}{4}$	ومقداره $\frac{1}{4}$	ومقداره $\frac{1}{4}$	
	ومقداره أورورة	أورورة	أورورة	أورورة	

قطعة(٢) غير

قطعة (١)

محدد موقعها
بالنسبة لقطعة (١)

شكل (أ) يوضح طريقة توزيع

أجزاء القطعة (أ)

() $28 \frac{1}{2}$ أورورة في قطعتين

نصيب	نصيب	نصيب
لوساسن	هيرا كلية	هيروديس
(الآخر المتوفى)	ومقداره $\frac{1}{3}$	ومقداره $\frac{1}{3}$
ومقداره $\frac{1}{3}$	أورورة	أورورة

شكل (ب) يوضح طريقة توزيع القطعة (ب)

() ٢٥ أورورة في قطعة واحدة

نصيب هيراكليدس مفرداً	نصيب ديديموس وقداره $\frac{1}{7}$ أرورة	نصيب هيراكليدس لوريوس وقداره $\frac{1}{7}$ أرورة	نصيب هيراكليدس وقداره $\frac{1}{4}$ أرورة	نصيب هيراكليدس (مفرداً)
-----------------------------	---	---	---	-------------------------------

قطعة (٣)

٧ أوروات

قطعة (٢)

$\frac{1}{4}$ أرورة

قطعة (١)

٦ أوروات

شكل (جـ) يوضح طريقة توزيع القطعة (جـ)

$\frac{1}{3} \times 30$ أرورة في ثلاثة قطع) وغير معروف موقع كل قطعة
بالنسبة للأخرى

ويتضح مما سبق أن الإخوة الستة كانوا حريصين عند تقسيم الأرض على تفرقه أنصبة كل منهم على أكثر من قطعة من الأرض الموزعة في أكثر من مكان .

- ٣ - الوثيقة 99 P.Amh. II من سنة ١٧٩ (هيرموبولييس مجاناً) : وهذا المثال قد سبق لنا ذكره تفصيلاً (١٨٣) ، ففيه يقسم ديوسكوروس وثلاثة من أقربائه أرضاً تتكون من ثلاثة أجزاء هي : ١ أرورة ، و ٢ أرورة ، و ٢ أرورة أخرى . وقد سبق أن ذكرنا أن ديوسكوروس قد حصل على الجزء الأول عند إجراء القرعة على الأجزاء الثلاثة . كما ذكرنا أيضاً أن الأطراف الأربع قد اعتبروا الأجزاء الثلاثة للأرض متساوية ، وذلك على الرغم من أن الجزء الأول يقل عن الجزئين الآخرين بمقدار الربع ، وربما كان ذلك - كما سلف الذكر - بسبب قرب هذا الجزء من عاصمة الإقليم أو بسبب إنه الأكثر جودة .

٤ - الوثيقة P.Tebt. II 319 (١٨٤) من سنة ٢٤٨ (تبتونيس) وفيها يرد إتفاق بين كل من ماركوس أوريليوس هيروديس وماركوس أوريليوس سارابامون بتقسيم ١٥ أرورة ، كانت تتكون من ثلاثة قطع موزعة على ثلاثة أماكن كالتالى :

أ - ٧ أرورات في قرية كيركيوسيريس في قسم بوليمون بمديرية أرسينوى (الفيوم) (١٨٥).

ب - ٧ أرورات أخرى كانت تقع بالقرب من تبتونيس (١٨٦).

ج - أرورة واحدة كانت تقع بالقرب من قرية كيركيوسيريس (١٨٧).

وقد تم تقسيم الأرض فيما بينهما كالتالى : قسمت كل قطعة من القطع الثلاث المذكورة مناصفة ، ثم حصل كل من الطرفين على أحد النصفين بحيث حصل كل منهما في نهاية الأمر على نصف مساحة الأرض الكلية ، أي $\frac{1}{2}$ ٧ أرورات موزعة على القطع الثلاث . وقد كان من الممكن - لو أراد الطرفان - أن يحصل كل منهما على إحدى القطعتين (أ) أو (ب) منفرداً ، ثم يحصل على نصف القطعة (ج) ، ولكنها بدلاً من ذلك وزعاً انصبتهما على القطع الثلاث مناصفة .

و واضح من الأمثلة المعطاة فيما سبق أن الأمثلة أرقام ١ ، ٢ ، ٤ (١٨٨) تبين بجلاء وجود طريقة التقسيم الثانية ، وبمقتضاهما يتم توزيع الأنصبة على أكثر من قطعة ، أو على جميع القطع المملوكة من الأرض . بينما يبين المثال رقم ٣ وجود الطريقة الثالثة من طرق تقسيم الأرض المكونة من عدة قطع ، وبمقتضاهما يحصل أحد الأطراف على نصيبيه في قطعة واحدة مميزة ، ثم يعرض بقية الأطراف عن ذلك ، إما بدفع تعويض مالى ، أو بالحصول على نصيب أقل عن بقية الأنصبة الأخرى .

٢ - الصورة الثانية :

وبخصوص هذه الصورة من الملكيات - التي تكون كل منها من قطعة واحدة - يمكن تصور وجود الطرق الآتية في التقسيم :

- ١ أن يحصل أحد الأطراف على الأرض كلها ، ويدفع تعويضاً للأخرين بمقدار نصيبهم فيها .
- ٢ أن تقسم الأرض على الأطراف تبعاً لنصيب كل منهم فيها .
- ٣ أن يحصل أحد الأطراف على نصيب أكبر ، ثم يدفع تعويضاً مالياً للأطراف الآخرين .

وتبين الوثائق - هنا أيضاً كما في حالة تقسيم الأرض ذات القطع المتعددة - وجود الطريقيتين الثانية والثالثة لتقسيم الأرض ذات القطعة الواحدة ، والوثائق التالية تقدم أمثلة على ذلك :

-١ الوثيقة P.Mich. IX 559 من أوائل القرن الثاني (كرانيس) : في هذا المثال - الذي سبق لنا ذكره تفصيلاً^(١٨٩) - تقسم تابيتسيريس وشريكاتها ستونتوإتيش وسوإيسيس ، قطعة أرض مساحتها ٤٥٠ ذراعاً طولاً في ٣٠٠ ذراعاً عرضاً . وقد قسمت الأرض - كما ذكرنا سلفاً - إلى ثلاثة قطع متساوية ، ثم حصلت كل من السيدات الثلاث على إحداها . أى أن التقسيم كان في هذه الحالة متساوياً .

-٢ الوثيقة P.Ryl.II 157 من سنة ١٣٥ (١٩٠) مدبرية هيرموبوليis) : وفي هذا المثال - الذي سبق لنا أيضاً ذكره تفصيلاً^(١٩١) - تقسم الأخنان يودايمونيس وسوأپریس قطعة أرض مساحتها $\frac{17}{4}$ سخويتيون طولاً في ١ سخويتيون عرضاً . وقد قسمت قطعة الأرض إلى جزئين غير متساويين^(١٩٢) ، ثم حصلت سوأپریس على الجزء الأكبر ونظير ذلك دفعت إلى أختها تعويضاً مالياً مقداره ٢١٠ دراخمة فضية .

والمثالان السابقان يوضحان طريقتي تقسيم الأرض الثانية والثالثة المكونة من قطعة واحدة ، فالمثال الأول يوضح الطريقة الثانية ، بينما يوضح المثال الثاني الطريقة الثالثة .

ب - تقسيم المنازل والأرض الفضاء

١ - تقسيم المنازل :

كان تقسيم المنازل أصعب كثيراً من تقسيم الأرض الزراعية إذ أن أغلب حالات تقسيم المنازل كانت تتعلق بتقسيم منزل واحد ، أو جزء منه على عدد من الورثة أو المالك المشتركين . وما يدعو للأسف أن أغلب الوثائق التي تشير إلى ملكية مشتركة للمنازل ، أو إلى تقسيم لها ، لاتذكر كيفية إجراء التقسيم ، أو حتى مقدار النصيب المملوك أو مساحته أو حدوده ، ولكن كان يكتفى فقط ، في أغلب الحالات ، بإعطاء بيان بحدود المنزل والمباني أو الأراضي الفضاء التي تقع إلى جواره وملاكيها . ونحن نجد هذا حتى في بعض وثائق بيع وشراء^(١٩٣) ورهن^(١٩٤) وتسجيل^(١٩٥) المنازل ، وكذلك في إقرارات الإحصاء المنزلي^(١٩٦) ، وهي الوثائق التي كان من المتوقع أن يجد المرء فيها تحديداً دقيقاً للجزء المملوك - نتيجة للتقسيم - ومساحته .

وكانت المنازل في مصر في العصر الروماني^(١٩٧) - كما كانت في أغلب العصور السابقة عليه واللاحقة عليه - صغيرة المساحة بصفة عامة ، وإن كانت في الريف - كما سلف الذكر - أكبر منها في المدن نظراً لوجود الأفنية بها .

وكانت المنازل تبنى في الريف من الطوب اللبن ، بينما كانت تبني في المدن من الحجارة . وكان الطوب المحروق يستخدم في بعض أجزاء^(١٩٨)ها ، وكانت - كما هي اليوم - تتكون إما من طوابق واحدة ، أو أكثر . وقد وجدت بعض المنازل التي كانت تتألف من سبعة طوابق^(١٩٩) ،

ولكن معظم المنازل وبخاصة تلك التي كان يمتلكها القراء في الريف - نعم تken تزيد عن طابقين (٢٢٠) ، وإن لم تكون هذه الطوابق - كما يُرجح - طوابق بالمعنى المفهوم لـ الكلمة ، ولكنها كانت مجرد حجرات تبني فوق جزء من سطح المنزل ، أى أنها لم تكن تغطي كل السطح كما في المنازل الحديثة . ولعل ما نشاهده اليوم في تصميم المنازل القروية الحديثة يرجح ذلك . إذ تبني حجرات فوق أجزاء من سطح هذه المنازل تسمى في المفردات القروية " مآعد " وهي تكون عادة في الجزء الخلفي من سطح المنزل .

وكان المنزل البسيط والذي يتكون من دور واحد ، يشتمل على ثلاثة حجرات ، أو بالتعبير العامي " مطارح " ، وربما أكثر ، ولكنها لا تزيد عادة عن ستة حجرات (٢٠١) . وهذه الحجرات كانت تبني حول صالة وسطى كانت في منازل العصر البطلمي عبارة عن صالة مقلبة بها فتحات أعلى جدرانها ليدخل منها الضوء ، وفي العصر الرومانى أصبحت هذه الصالة مكشوفة (٢٠٢).

ويحتوى المنزل ، بالإضافة إلى هذه الصالة والحجرات المقاممة حولها ، على فناء كان يحيط بالمنزل أو يجاوره من إحدى الجهات (٢٠٣) . وقد يرجد بالمنزل بالطابق الأرضى قبو يستخدم للتخزين (٢٠٤) وكان للمنزل عادة - مدخلان يطلق عليهما في الوثائق exodos , eisodos . وكان أولهما - كما يرى لوكهارد (F.Luckhard) - هو المدخل الرئيسى للمنازل، بينما كان الثانى مدخلاً ثانوياً ، أو ربما كان يستخدم لدخول وخروج الماشية :

ويشار في الوثائق - عادة - إلى ما يسمى بالملحقات (Chresterion) التي يحددها لوكهارد في : السلالم والأبواب ، والشبابيك والفرن ، والمطحنة ، ومعصرة الزيت ، ونبع الماء . ولكننا نرى أن الملحقات هى فقط الفرن

والمطحنة ومعصرة الزيت ، وربما أيضاً السورش المتنزلي وأبراج الحمام^(٢٠٧) ، على أساس أن هذه المكونات لاتتوارد دائمًا - مجمعة أو مفردة - في كل المنازل ، بينما لا يخلو أي منزل - بالطبع - من الأبواب والشبابيك فهي لذلك لا يمكن أن تعتبر ملحقات له .

وتقسيم المنازل قد يكون إما نظريًا أو فعلياً ، وفي الحالة الأولى يكتفى بأن يسجل كل مالك نصيبه في المنزل ، ولكن دون تحديد فعلى له أو لحدوده^(٢٠٨) ، وهذا ما يذكر في أغلب الوثائق كما سلفت الإشارة . أما في الحالة الثانية ، فإن الملك المشتركين يحددون نصيب كل منهم في المنزل تحديداً دقيقاً بإجراء التقسيم الفعلى للمنزل ، حتى أنهم قد يبنون أسواراً عازلة بين هذه الأنصبة المقسمة . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : كيف كان المنزل الواحد يقسم بين أكثر من فرد ؟ وفي حالة وجود أكثر من منزل : كيف كانت هذه المنازل تقسم بين الورثة أو بين الملك المشتركين ؟

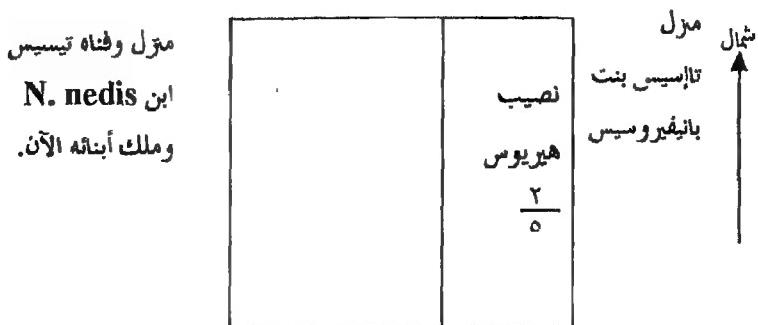
- والافتراضات التي يمكن طرحها لكيفية تقسيم المنزل الواحد هي :
- ١ أن يتم تقسيم المنزل تبعاً لتقسيم أرضه . وفي هذه الحالة يحصل كل طرف على نصيبه في الأرض وما عليها ، أي ملكية الحجرات المقامة فوقها في كل من طوابق المنزل مهما تعددت . وهذا يسمى بالتقسيم الرأسي .
 - ٢ أن يتم تقسيم المنزل تبعاً لتقسيم الطوابق . وفي هذه الحالة يحصل كل مالك على نصيبه في أحد الطوابق فقط . فمن يأخذ في الطابق الأول - على سبيل المثال - لا يأخذ في الطابق الثاني أو الثالث ... الخ و العكس صحيح . وبناء على ذلك فإن من يحصل على نصيبه في أحد الطوابق فوق الطابق الأرضي - الثاني ، الثالث .. الخ ، لا يحصل على نصيب في أرض المنزل ، وهذا يسمى بالتقسيم الأفقي .

فهل وجدت هاتان الطريقتان لتقسيم المنازل في مصر في العصر الروماني؟

للإجابة على هذا السؤال نقدم الأمثلة التالية :

١- الوثيقة 160 P.Ryl.II من سنة ٢٩/٢٨ (سوكتونوبابيونيسوس) :

وهي عقد بيع - منزل من طابقين وفناه تملكهما هيريوس بنت لاوسيس إلى هيساروس بنت أونوفريوس . وتذكر البائعة أن نصيبيها الذي تقوم ببيعه هنا ، وهو ال - منزل - يقع في شرق المنزل ^(٢٠٩) ، وبناء على ذلك يمكن أن نعطى الرسم التالي للمنزل ولحدوده الكلية - المذكورة بالوثيقة - ولنصيب البائعة:



متزلي تيسيس ابن؟

وهو ملك أبنائه الآن + متزلي وفناه تا إيس

وهذا الرسم يضعنا أمام حالة تقسيم رأسى .

٢- الوثيقة 253 P.Mich. V من سنة ٣٠ (تبتونيس) :

وهي عبارة عن عقد كتب باللغة المصرية القديمة باختط الديموطيقي مع وجود ترجمة يونانية له . وموضوعه هو بيع جزء من منزل تملكه تيرموتيس بنت ماريسيميس إلى ابنها الأكبر يوتوكوس ابن يوتوكوس ، وهو عبارة عن نصف حجرة تقع في الطابق الأرضى من المنزل ^(٢١٠) ، إضافة إلى نصف حجرة أخرى توجد على

السقف^(٢١١). والاشتراك في ملكية نصف حجرة أو حجرتين يوحى بأن عدد المالك المشتركيين كانوا ، في هذه الحالة ، أكبر من إمكانية تقسيم المنزل فيما بينهم في شكل حجرات كاملة ، وربما كان هذا البيع ، الذي يتم في هذه الوثيقة ، بيعاً صورياً لتضمن الأم انتقال نصيتها في المنزل ، الذي آل إليها بالوراثة من أمها^(٢١٢) ، إلى إينها بعد وفاتها بدون مشكلات من قبل المالك المشتركيين الآخرين أو من قبل ورثة آخرين لها .

ومن الملاحظ هنا أن نصيب تيرموتيس كان يشتمل على نصفى حجرتين كانت إحداهما تعلو الأخرى . وهذا يعني دون شك أننا أمام حالة تقسيم رأسى .

٣ - الوثيقة P.Mich. IX 584 من سنة ٨٤ (باخياس) :

وفي هذا المثال الذي قد سبق لنا ايراده تقسيراً^(٢١٣) يقسم بيتسوكوس ابن بيتسيريس وشركائه الثلاثة منزلأً فيما بينهم . وقد سبق لنا الذكر أن المنزل قد قسم إلى ثلاثة أجزاء متساوية ومتوازية^(٢١٤)، ثم وزعت هذه الأجزاء الثلاثة على المالك المشتركيين الأربع طبقاً لنصيب كل منهم في المنزل ، وذلك بناء على نتيجة القرعة التي أجريت . ونظراً لأن التقسيم في هذه الحالة تم تبعاً لتقسيم أرض المنزل ، فإننا هنا ، بدون شك أيضاً ، أمام حالة تقسيم رأسى^(٢١٥) .

٤ - الوثيقة P.Mich. V 298 من القرن الأول (تيتونيس) :

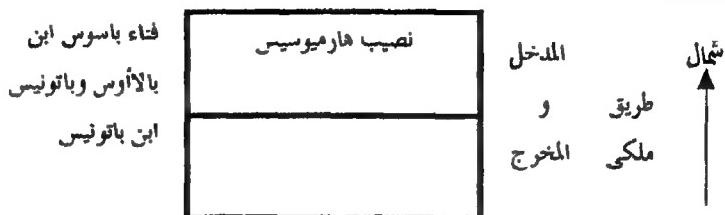
وفيها تبيع تاؤوس بنت هاروبيروس ^{بـ} منزل من ثلاثة طوابق وفناء إلى بوتمون ابن أونوفريس^(٢١٦) . وهذا المنزل كان مملوكاً ملكية مشتركة بين كل من البائعة والمشترى ، والمدعو بابونتوس ابن مارون الذي كان يمتلك حجرة بالمنزل يستخدمها كمخزن ، إضافة إلى أورسيوس ابن برون الذي كان يمتلك حجرة أخرى بالمنزل كانت تقع بالطابق الأول ، ويستخدمها أيضاً كمخزن^(٢١٧) .

ومن المرجح أنتا هنا أمام حالة تقسيم رأسى ، على الرغم من وجود ملاك آخرين يمتلكون حجرات فقط بالمنزل - وهو ما يمكن أن يتخذ قريته على أنها حالة تقسيم أفقى - لأن بوتامون ، فيما يبدو ، كان يعبد توحيد ملكية المنزل في يديه عن طريق الشراء من الملك المشتركين الآخرين . إذ أنه يشتري في هذه الوثيقة نصيب تأوس في المنزل ليضمه إلى نصبيه فيه، وربما اشتري من قبل أجزاء أخرى من أنصبة المالكين الآخرين - أى بابونتوس وأورسيوس - فلم يبق في ملكيتيما سوى هاتين الحجرتين اللتين تستخدمان كمخازن مما يعني حاجتها الضرورية لهما . وهذا يفسر السبب الذى من أجله لم يبيعها لبوتامون حتى كتابة هذا العقد .

٥ - الوثيقة 299 V من القرن الأول (تبتونيس) ١

وهى عقد بيع نصف منزل وفناء من طبقتين كان يمتلكه هارميوسيس ابن ميوس ، إلى حوروس ابن هارميوسيس ^(٢٦٨) . ويدرك هارميوسيس أن النصف الذى يملكه - ويبعه هنا - يقع إلى الشمال من المنزل ^(٢٦٩) ، وبذلك يمكن أن نضع الرسم التالى للمنزل وحدوده الكلية ولنصيب

هارميوسيس : منزل وفناء ميوس ابن بلاوس



منزل ايسخوريون ابن سراسون

وهذا الرسم يضعنا أمام حالة تقسيم رأسى (٢٢٠) .

ومن الأمثلة السابقة نستنتج ما يلى :

- ١ أن الطريقة التي كانت متبعه في تقسيم المنازل هي التقسيم الرأسى وليس الأفقى . وهذا الاستنتاج يتفق ورأى فايس (٢٢١) الذى استبعد أن يكون التقسيم الأفقى هو القاعدة في تقسيم المنازل ، وحجته في ذلك إضافة إلى الأدلة الوثائقية التى قدمها ، هي إنه لا يمكن في حالة تطبيق التقسيم الأفقى ، أن نعطى لكل مالك من المالك المشتركين - وهم كثيرون عادة - نصيبه في كل طابق من طوابق المنزل - في حالة وجودها - وإلا سوف يكون من المختىء على المالك أن يبنوا طوابق كثيرة لإعطاء كل مالك نصيبه في المنزل ، وسوف يكون هذا من الصعب تحقيقه في الواقع العملى ، إذ أن المنازل التي كانت تبنى عادة من الطوب اللين ، لا تحتمل بناء طوابق كثيرة عليها ، وإضافة إلى ذلك إنه في حالة التقسيم الأفقى فإن كل مالك يحصل على نصيبه في الطوابق فوق الأرضية لن يحصل على نصيب في أرض المنزل ، التي ستؤول في هذه الحالة إلى المالك الذى سيكون نصيبه في الطابق الأرضى - ومثل هذا التقسيم لن يكون عادلاً أو مقبولاً من الطرف الذى سيكون نصيبه في أحد الطوابق العلوية . وفي الحقيقة فإنه لاتوجد في الوثائق شواهد واضحة على وجود التقسيم الأفقى أو التقسيم إلى حجرات كما يرى تيرنر (E. G. Turner) في تعليقه على الوثيقة P.Oxy.XXIV 2406 من القرن الثاني .

- ٢ إنه كان يراعى عند تقسيم المنزل أن يوزع نصيب كل مالك على الأجزاء المختلفة للمنزل أفقياً ، أى أن النصيب الواحد يجب أن يمتد ليشمل خلف ووسط وواجهة المنزل ، ولا ينحصر فقط في أحد هذه

الأجزاء الثلاثة . ولذلك فإنه من الملاحظ كما هو واضح من الأمثلة أرقام ١ ، ٣ ، ٥ أن التقسيم كان يتم في خطوط متوازية في إتجاه كل من المدخل والمخرج ، وبذلك تتوزع الأنسبة في هذه الأمثلة أفقياً على كل أجزاء المنزل . ولكن في حالة ما إذا تم التقسيم في خطوط متعارضة مع المدخل والمخرج ، فإن أحد الأطراف سيحصل على نصيبه على واجهة المنزل ، بينما سيحصل بقية الأطراف الآخرين على أنصيبهم إما في منتصف المنزل أو في داخله ، وفي هذه الحالة لن يكون التقسيم عادلاً أو مقبولاً من قبلهم .
 وما يؤكد الاستنتاجين السابقين ماروى لنا عن حالة تقسيم منزل يبين سبعة إخوة - أربعة رجال وثلاث بنات - وزوجة أبيهم ، في قرية مصرية هي قرية " عرب شركس " التي تقع على بعد حوالي كيلومترتين أو ثلاثة كيلو مترات من مدينة قليوب (٢٢١) ، إذ تم تقسيم هذا المنزل ، والذي آل إلى الإخوة السبعة بالوراثة من الأب . إلى أجزاء متوازية في خطوط متوازية في إتجاه باب المنزل . ثم وزعت هذه الأجزاء على جميع الأطراف تبعاً لنصيب كل منهم في المنزل . وعلى ذلك فقد توزع نصيب كل طرف من الأطراف على جميع أجزاء المنزل - الواجهة ، الوسط ، الداخل - وقد حصل كل طرف على جزءه الذي آل إليه في الطابق الأرضي إضافة إلى العباني التي تعلوه (الماعد) ، وهذا يعني أن هذا التقسيم قد تم بشكل رأسى (٢٢٢) . ومن الملاحظ إنه لم تذكر لنا حالة واحدة من حالات التقسيم الأفقي جرت في تلك القرية .

وننتقل الان إلى صرط تقسيم أكثر من منزل على المتنكين المشتركين . والافتراضات التي يمكن طرحها بهذا الخصوص هي :
 ١ - أن يحصل كل مالك على نصيبه في منزل واحد فقط من المنازل
 موضوع التقسيم .

-٢ أن تتوزع الأنصبة على أكثر من منزل ، أو على كل المنازل
موضوع التقسيم .

ولسوء الحظ فإن الوثائق لاعطينا شواهد كافية لفحص هذين الفرضين ، ولكن يبدو أن الطريقة الثانية في التقسيم هي التي كانت متبعة ، وحيجتنا في ذلك هي الوثيقة CPR 111 من سنة ١٠٨ (سوكتوبابيونيسوس) التي تتضمن عند تقسيم نصف منزلين بين الإخوان ستواتيس وحوريون ، وقد سبق لنا ذكره تفصيلا (٢٤) ، وكما سلف لنا الذكر فإن كلا من الأخرين كان يمتلك نصف منزل موزع على منزلين ، أحدهما شرقى والأخر غربى ، ثم يجمع الأخوان في الوثيقة المذكورة نصيب كل منهما في أحد المنازلين ، وذلك من خلال تقسيم أجرياه باستخدام القرعة ، فآل إلى ستواتيس نصف المنزل الشرقي ، بينما آل إلى حوريون نصف المنزل الغربى .

والحالة التي ورث عليها الأخوان أنصبتهما وهى تفرقها على كلا المنازلين اللذين ورثاهما ، يعنى أن المورثين كانوا حريصون عادة عند تقسيم أكثر من منزل بين ورثتهم . كما في حالة تقسيم الأرض تماماً ، على تفريق الأنصبة على أكثر من منزل .

و قبل أن نترك مسألة تقسيم المنازل لابد من معالجة وضع المدخل والمخرج والملحقات في عمليات التقسيم ، وبهذا الخصوص يمكن القول أن كلاً من المدخل والمخرج كانا في حالات الملكية المشتركة غير المقسمة مشاعاً بين سكان المنزل أو مالكيه (٢٥) . وفيما يبدو أنه كان يتم الإبقاء عليهما كذلك في حالة التقسيم الفعلى ، أو أن يكون لكل من المالك المشتركين نصيب فيهما تبعاً لنصيبه في المنزل ، ولكن يبقى هذا نظرياً ، أى أنه لا يجرى تقسيم فعلى لهما ، وعادة ما يتافق المالك عند تقسيمهما للمنزل تقسيماً فعلياً ، على المكان الذى سيوجد به كلاً من المدخل والمخرج المشتركان . ففي الوثيقة 503 III P.Oxy من سنة ١١٨ - التي سلفت

الإشارة إليها^(٢٢٦) - يتم تقسيم أحد المنازل بين أربعة أقرباء تقسيماً فعلياً . وقد اتفق الأطراف على ترك إحدى حجرات المنزل التي تطل على الشارع لاستخدامها كمخرج مشاع فيما بينهم^(٢٢٧) .

وكان حق المالك المشترك في كل من المدخل والمخرج المشاعين يمكن التصرف فيه ونقله بأى من صور نقل لملكية مثل البيع والرهن أو غيرهما ، وذلك عند تصرف المالك المشترك في نصيبه في المنزل . ومن الأمثلة على هذا : في الوثيقة P.Ryl. II 162 من سنة ١٥٩ ، تبيع تاسين بنت بانيفروسيس نصف منزل وفناء يقع في سوكتوبيونيسوس ، مع حق استخدام المدخل والمخرج المشتركين . إلى تاهارباجاتيس بنت هارباجاتيس . وفي الوثيقة P.Ryl.II 177^(٢٢٨) من سنة ٢٤٦ ، يرهن كلا من أورييليوس ميلاس وسيلفانوس ابن خاؤس نصف منزل وفناء إضافة إلى الحق في استخدام المدخل والمخرج المشتركين^(٢٢٩) .

وما يقال عن وضع كل من المدخل والمخرج في التقسيم ينسحب أيضاً على وضع الملحقات التي تبقى أيضاً - أغلب الأمر - مشاعاً بين المالك المشتركين ، لتعذر تقسيمها فيما بينهم .

ومن الأجزاء الأخرى في المنزل التي قد تخضع للتقسيم أبراج الحمام التي تتكون من عنصرين ، هما : الأبراج نفسها التي تبني كذلك من الطوب للبن ، ثم الحمام الذي يأوي إليها . والأبراج نفسها ليست بذات قيمة مادية ، وعلى ذلك فإن الحمام هو العنصر البهام الذي يمكن أن يقع عليه التقسيم . ولكن مثل هذا التقسيم لا يمكن أن يكون تقسيماً فعلياً نظراً لأنه لا يمكن عملياً فصل بعض الحمام عن البعض الآخر ، والطريقة المثلث في مثل هذه الحالة هي ما اتبעה ماتكوا أحد أبراج الحمام في أوكسيرنيخوس^(٢٣٠) ، عندما قصرت تقسيمهم على حق الانتفاع بالبرج فقط ،

دون تقسيم البرج ذاته فيما بينهم . فتقسيم حق الانتفاع بالبرج كان بدون شك ،
هو الحل العملى الوحيد أمام هؤلاء المالك المشتركين .

٢ - تقسيم الأرض الفضاء :

لا توجد بوثائق عقود التقسيم ، أو بالوصيات ، أو عقود البيع شواهد
على وجود حالات لتقسيم أرض فضاء يمكن أن تطبق عليها طرق تقسيم
الأرض التي ذكرناها سلفاً . ورغم ذلك فشلة وثائق (١٢٣) لبيع أراضي فضاء
ذكرت فيها حالات من الملكية المشتركة لمثل هذه الأرضى .

ومن المحتمل أن المالك المشتركين كانوا عادة لا يميلون إلى تقسيم
الأرض الفضاء فيما بينهم تقسيماً فعلياً نظراً لأنها كانت تستخدم ، في العادة ،
لبناء منازل عليها . ولهذا فإننا دائماً مانجد هذه الأرضى تقع في إطار
كريون المدينة أو القرية أو مجاورة للمنازل . ولا يتيح تقسيم الأرض
الفضاء تقسيماً فعلياً لأى مالك مشترك بناء منزل عليها إلا في حالة شراء
أحد المالك المشتركين لأنصبة باقى المالك أو تعاون جميع المالك لبناء
منزل على هذه الأرض ثم يحصل كل منهم على نصيب في المنزل يعادل
نصيبه في قطعة الأرض ، أو أن تباع هذه الأرض لآخرين ثم يقتسم المالك
المشتركون ثمن الأرض فيما بينهم تبعاً لأنصبيتهم فيها . وبالرغم من إننا
لانجد بالوثائق شواهد تعزز أى من هذه الافتراضات ، إلا أن هذا لا ينفيها
كلية .

ج - تقسيم الرقيق

بعد تقسيم الرقيق أصعب كثيراً من تقسيم المنازل ، نظراً لصعوبة تقسيمهم ، وبخاصة في حالة كون عدد الرقيق - موضع التقسيم - أقل من عدد المالك المشتركين أو الورثة . ومن الممكن أن تميز بين صورتين لتقسيم الرقيق وردتا في الوثائق وهما :

١- الصورة الأولى : وفيها يتم تقسيم الرقيق على الأطراف بحيث يحصل كل منهم على عبد واحد أو أكثر . وكان هذا التقسيم متبعاً في حالة كثرة عدد الرقيق إلى الحد الذي يمكن فيه تقسيمهم على الأطراف المعنية بهذه الصورة .

٢- الصورة الثانية : وفيها يتم تقسيم الرقيق في صورة كسورة ، نظراً لأن عددهم ، في مثل هذه الحالات ، يكون أقل من عدد المالك المشتركين أو الورثة .

وبالنسبة للصورة الأولى فإن الأمثلة أرقام (١) ، (٢) ، (٣) من الملكية المشتركة المقسمة للرقيق تقدم أمثلة عليها ^(١) ، ولكن مما يلفت النظر في المثالين الأول والثاني ^(٢) منها إختلاف عدد الرقيق الذي حصل عليه كل طرف ، مما لا تجد له تفسيراً محدداً . وقد يمكن هذا التفسير في صفات الرقيق - موضع التقسيم - وبصفة خاصة صفات العمر والقدرة على العمل والإنجاب . ولكننا لانستطيع التأكيد من ذلك نظراً لأن الوثائق لاتذكر ، عنده ، هذه الصفات (ولكنها قد تذكر العمر أحياناً) . وقد يمكن التفسير أيضاً في اختيار كل طرف من الأطراف وميوله الشخصية لعبد بعينه أو أمة بعينها . وهذا التفسير لا يمكننا البرهنة عليه كذلك من خلاف الوثائق ، نظراً لأن الإختيار في عملية تقسيم الممتلكات محدد بنصيبي كل طرف

في الممتلكات موضع التقسيم ، كما أنه قد يسبب مشاكل جمة مع باقى الأطراف . والتفسير الثالث الذى يمكن طرحه في هذا الخصوص هو اعتبار الرقيق موضع التقسيم جزءاً مكملاً لمجموع الممتلكات - إذا كان ثمة ممتلكات أخرى كما في حالة المثال الثانى - المطروحة للتقسيم بحيث يراعى عند تقسيمهما ما حصل عليه كل طرف في باقى الممتلكات . ولكن يلاحظ إنه في المثال المذكور - أي المثال الثانى - أن جميع الأطراف قد حصلوا على أنصبة متساوية عند تقسيم الجزء الأول من الممتلكات ، وهو الأرض ، ولكنهم مع ذلك لم يتساووا في الأنسبة التى آلت إليهم من الرقيق . وأخيراً ثمة تفسير جزئي لهذا الاختلاف في توزيع الأنسبة من الرقيق ، وهو إنه عند توزيع الرقيق على الملك المشتركين كان يراعى ليس فقط نصيب كل طرف في مجموع الممتلكات وفي عدد الرقيق موضع التقسيم ، وإنما أيضاً العلاقات الإنسانية التي كانت تربط الرقيق موضع التقسيم بعضهم ببعض . إذ يلاحظ في الوثائق إنه عند تقسيم الرقيق كان يراعى عدم تفريغ الإبن عن أمه ، أو التقرير بين الإخوة من الرقيق . وحالات التقسيم في المثالين أرقام (٢) و(٣) من الأمثلة الثلاثة المذكورة أعلاه تبين ذلك . ففي المثال رقم (٢) حصل هيراكليديس الأكبر على ثلاثة رقيق ، كان من بينهم أمة تدعى سارابيوس وإينها يوفروسونوس . ومن المحتمل أن العبد الثالث ، وهو هيراكليس ، كان زوجاً لهذه الأمة وأباً لإبنها ، ولكن نظراً لأن زواج الرقيق لم يكن معترفاً به قانوناً ، فإنه لم يشر بالوثيقة إلى هذه العلاقة .

وفي نفس المثال يحصل أحد الإخوة الستة ، وهو هيروديس على ثلاثة أرقاء ، كان من بينهم أيضاً أمة كانت تدعى أجاثوس وإينها يوفروسونون ، ثم عبد ثالث كان يدعى إيبافراس ، وما قيل عن العبد هيراكليس المشار إليه أعلاه يمكن أن يقال أيضاً على العبد إيبافراس .

أما في المثال رقم (٣) فإن أحد الأخرين يحصل ، من بين الخمسة عشر رقيقاً الذين آتوا إليه في التقسيم ، على ثلاثة إخوة من الرقيق (٣٤٤) . وقد سبق لنا الذكر إلى أن جمع هؤلاء الإخوة الرقيق في حيازة أحد أطراف التقسيم ربما كان متعمداً (٣٤٥) .

ويضاف إلى المثالين السابقين الوثيقة 322a P.Mich.V (٣٤٦) من سنة ٤٦ ، التي يقسم فيها بسويفيس ابن سيرابيون وزوجته تيتوصيريس بنت مارون أملاكهما - التي كانت تشمل على أرض ومنازل ورقيق - بين أبنائهما وأحفادهما . والرقيق الذين كانوا موضعًا للتقسيم هم الأمة توخي وبنتها تاوباس وتاليس ، وقد أعطاهم بسويفيس لكل من إبنيه أونوفريس وبسويفيس ولحفيده بسينكيبكيس ثلثا لكل منهم (٣٤٧) . ومن الملاحظ هنا أنه كان من الممكن لبوسفيس أن يعطى لكل من الإنين والحفيد إحدى الإماء الثلاثة لتكون ملكاً خاصاً به ، ولكنه في الغالب لم يشاً أن يفرق بين الأمة وابناتها ، وبخاصة إنه كان من المفترض أن الوراثة كانوا سيعيشون في منزل واحد .

وتفسير هذه الظاهرة - إن صدقت - قد يرجع إلى أن العلاقات بين الملك ورقيقه كانت - في الغالب - علاقات أبوية ، نظراً لأن معظم الرقيق في العصر الروماني كانوا يولدون في منازل ملاكهم ، إما نتيجة لتنازل الرقيق فيما بينهم ، أو نتيجة لتسري الملك أنفسهم بiamائهم (٣٤٨) . وكان العبد لهذا يظل في بيت مالكه حتى بعد وفاته ليخدم أبنائه وأحفاده ، حتى إننا نجد في الوثائق ريقاً اعتنوا ، ومع ذلك استمروا في الإقامة في منازل ملاكهم : لأولين ليخدموا أبناءهم وأحفادهم (٣٤٩) . ورغم أنه كانت لذلك أسباب موضوعية تتمثل في عدم قدرة معظم الرقيق على الاستقلال بحياتهم بعد عتقهم نظراً لعدم امتلاكهم حرفة ما (٣٥٠) ، إلا أنه كانت لذلك أسباب إنسانية أحياناً . ومما يؤكد تفسيرنا السابق ما نلاحظه من تطبيق

هذه القاعدة السابق شرحها ، في بعض حالات يitsu وشراء (٢٤١) ، وعند
الرقيق (٢٤٢) .

أما عن الصورة الثانية لتقسيم الرقيق ، والتي تتمثل في تقسيمه على
هيئة كسور ، فإن الأمثلة التي سبق تقديمها في الملكية المشتركة غير
المقسمة (المشاعة) للرقيق - وبصفة خاصة أمثلة أرقام ١ ، ٢ ، ٤ -
تبين كيف كان يتم تقسيم العبد الواحد على أكثر من مالك . وهذا التقسيم يعد ،
بطبيعة الحال ، تقسيماً نظرياً ، ولا يمكن تحقيقه عملياً إلا بتصفيقة الملكية
المشتركة للعبد بإحدى طرق تصفيقة الملكية المشتركة للرقيق التي سنتناولها
فيما يلى من هذا الفصل .

د - تقسيم الماشية ودواب الحمل

ليست لدينا ، لسوء الحظ ، وثائق تعطينا أمثلة كافية لنتبين منها طرق تقسيم الماشية ودواب الحمل . ولا يرد في الوثائق ، بهذا الخصوص ، سوى بعض البنود التي ترد في بعض الوصيات^(٢٣٤) والتي تقضى بتوريث ماشية لأحد الورثة دون توضيح تفصيلي . ولكن لدينا عقد تقسم وحيد^(٢٣٥) يذكر فيه تقسيم حمارين بين أخوين آلا إليهما بالوراثة من الأب . وفي تلك القسمة حصل كل منها على أحد الحمارين^(٢٣٦) ، وهذا يعني أنه قد روعى في هذه الحالة تجميع أنصبة الأخوين في أحد الحمارين بدلاً من تفريقهما عليهما - أي الحمارين - أي بدلاً من أن يشترك الإثنان في ملكية الحمارين معاً . ولكن هذه الحالة لاتنفي وجود حالات أخرى تم فيها توزيع أنصبة الوراثة على أكثر من دابة . ففي الوثيقة P.Lond.II 333 من سنة ١٩٩ ، يشترك أحد الأشخاص هو وثلاثة أخوات له وأمهم في ملكية جملين . وكان يمتلك هو ثلث الجملين منفرداً ، بينما امتلك الأخوات الثلاث وأمهم إمتلكن معاً النشرين الآخرين ، أي ي الواقع سدس لكل منهن.^(٢٣٧)

٤- طرق تصفية الملكية المشتركة

والملكيات القرمية

سبقت الإشارة في الفصل الأول من هذه الدراسة إلى أن الملكية المشتركة كانت تقضى إلى الكثير من الخلافات ، وأن الملاك المشتركون كانوا كثيراً ما يتقون على طرق التصرف في ملكياتهم المشتركة بإحدى الطرق التي بينها فيما سبق (٢٧٤) ، أو يلجأون إلى تصفية هذه الملكيات إذا تعذر الإتفاق على ذلك . وكان التقسيم الفعلى للممتلكات يعد أحد طرق التصفية، لأنه يؤدي غالباً إلى فصل الأنصبة بعضها عن بعض ، وبذلك يمكن لملاكها التصرف بها كيما يشاون . إلا أن التقسيم الفعلى في حالة المنازل مثلاً لا يحل المشكلة نهائياً ، لأن المنزل المقسم يبقى في نهاية الأمر ملكاً مشتركاً ، كما أن التقسيم الفعلى للرقيق طبقاً للصورة الثانية من صور تقسيمه هو إجراء يصعب تحقيقه عملياً إلا بتصفية الملكية المشتركة للعبد موضع التقسيم (وذلك حسبما سنبين بعد قليل) ، وعلاوة على ذلك فإن التقسيم قد ينبع عنه ، في أحوال كثيرة ، ملكيات قرمية ومحفظة بحيث لا يمكن استغلالها استغلالاً اقتصادياً ، أى استغلالاً منتجاً . ولذلك فإن هذا التقسيم كان في الغالب تقسيماً نظرياً يجريه الأطراف المعنيون ليتعرف كل منهم على نصيه في العين ثم يبقى استغلال العين جماعياً فيما بينهم ، أو يقومون بإجراءات أخرى بعد التقسيم لتصفية هذه الملكيات القرمية . وعلى الرغم من أن الوثائق تبين أن بعض الملاك كانوا يحتظون بهذه الملكيات القرمية ، إلا أنه كان لديهم أيضاً ميل لتصفيتها . وتظهر الوثائق وجود عدة وسائل، أتبعت من أجل هذا الغرض ، وهي :

١- البيع والشراء :

كان أئملاك المشتركون يلتجأون في حالات كثيرة إلى بيع أنصبتهم القسمية في كل من الأرض الزراعية والمنازل ، ربما لشراء أجزاء أخرى من أرض أو منزل تكون أكبر من الأنصبة التي باعواها ، أو ربما لشراء أرض جديدة أو منزل جديد تكون - أو يكون - ملكاً خالصاً لهم . ويؤيد ذلك وجود حالات كثيرة في الوثائق لبيع أجزاء صغيرة من أراض أو منازل ، وكذلك مانظهرون الوثائق من حرص كثير من المالك على شراء بعض الأرضي المجاورة لأرضهم ^(٢٤٩) ، أو على شراء أجزاء المنازل التي يمتلكون فيها أنصبة بغرض إعادة تجميع ملكيتها كاملة في أيديهم ^(٢٥٠) . وهذا الإجراء كان متبعاً كثيراً على العكس مما ترى هوبسون ^(٢٥١) .

٢- التبادل :

أى تبدل الأنصبة المتفقة بين المالك المشتركيين ليجمع كل مالك نصبيه في عين واحدة من الأعيان المملوكة ، والمثال الواضح على ذلك هو الوثيقة CPR 111 التي سبق ذكرها ، والتي يجمع فيها الأخوان ستة توأمين وحوريون نصبيهما في المنزلين (الشرقي والغربي) ، اللذين كان كل منها يملك في كل منها ربع منزل . وذلك بإجراء تقسيم جديد كان في حقيقته مجرد تبادل لنصبيهما في كلا المنزلين بحيث يحصل كل منها على نصف منزل مجمع في أحد هذين المنزلين .

٣- الزواج بين الأقارب وبين الإخوة :

سبق أن بيّنت الدور الاقتصادي الذي كان يؤديه هذا النوع من الزواج للحفاظ على موارد الأسرة وأملاكها من التسرب إلى خارجها . وقد نتاج عن هذا انتشار أثر هام ، وهو - كما ترى هوبسون ^(٢٥٢) - إعادة تجميع الملكيات المجزئة بين أفراد من عائلة واحدة في يد أحدهم مرة ثانية ، وذلك بأن يتزوج الشخص الذي يمتلك جزءاً من منزل - على سبيل المثال -

شخصا من الأسرة التي تمتلك جزءا آخر من نفس المنزل . وبذلك يعاد تجميع أجزاء المنزل المفتتة في ملكية واحدة مرة أخرى .^(٢٥٣)

وقد كانت هذه الطرق الثلاث صالحة أكثر لتصفية الملكية المشتركة والقزمية في كل من الأرض والمنازل . أما بالنسبة للملكية المشتركة غير المقسمة (المشاعة) للرقيق ، فإن تصفيتها كانت تتم - كما تظهر الوثائق - بإحدى الطريقتين الآتيتين :

- ١ - بيع العبد ثم تقسيم ثمنه على المالكين المشتركيين تبعاً لنصيب كل منهم فيه .^(٢٥٤)

- ٢ - العتق الجزئي للعبد : وذلك بأن يعتق كل مالك الجزء الذي يملكه في العبد^(٢٥٥) . ولكن هذا العتق يبقى - كما يقول فايس^(٢٥٦) بحق - دون تأثير إذا لم يتم عتق العبد كله ، ولذلك فإنه من المنطقى أن نفترض هنا أن ورثة العبد الواحد كانوا يتلقون جميعاً - في حالة العتق - على أن يعتق كل منهم حصته في العبد .

أما بالنسبة لتصفية الملكية المشتركة في كل من الماشية ودواب الحمل ، في حالة ما إذا كانت ملكية رأس واحدة منها ، فربما كانت الوسيلة المثلثى لذلك هي البيع .^(٢٥٧)

الفصل الرابع

كتابة عقد التقسيم و تسجيله

مقدمة:

والآن ، وبعد أن أجرى جميع الأطراف عملية التقسيم ، كان عليهم كتابة عقد التقسيم ، ثم القيام بإجراءات التصديق عليه وتسجيله إذا تطلب الأمر ذلك . وتعد كتابة العقد في عمليات التقسيم وكما في كل العمليات القانونية الأخرى ، أمرا ضروريا لأنه يضفي الصفة القانونية عليها ، كما إنه يحفظ حقوق كل طرف من أطرافها في العين موضع التقسيم ، وحقوقه قبل الأطراف الآخرين . كما أن العقد يحدد أيضا ، كأى عقد قانوني، التزامات كل طرف تجاه العين المملوكة ، وتجاه الأطراف الآخرين ، كما يحدد أيضا - في بندе الجزائي إذا وجد - الجزاءات التي سوف تقع على من يخرق العقد ، أو من لا يوفى بهذه الإلتزامات .

وعقود التقسيم التي لدينا يبلغ عددها الآن سبعة وخمسين عقداً ، وقد جاء معظمها من مديرية أرسينوى (الفيوم) ، ومن قريتى تيتونيس (أم البرجات) وكرايس (كوم أوشيم) ، بصفة خاصة . أما بقية العقود فقد جاءت من كل من أوكسirينخوس (البهنسا) وهيرموبولييس مجانا (الأشمونين) ، باستثناء عقد واحد جاء من سوينى^(١) (أسوان) ، هذا علاوة على وجود بعض العقود مجهلة الموطن^(٢) .

ومن حيث الترتيب الزمني ، تغطي هذه العقود الفترة موضع الدراسة، وإن كان أغلبها يعود إلى القرن الثاني ، والقليل منها يعود إلى القرنين الأول والثالث ، وثلاث منها فقط^(٣) تعود إلى عهد أغسطس (٢٢ ق . م - ١٤ م) أى إلى بداية الحكم الرومانى لمصر .

وتنقس عقود التقسيم من حيث الصيغة والمحتوى اللغوى والقانونى إلى المجموعات المختلفة للعقود الإغريقية التي صنفها الدارسون^(٤) ، وهى:

- ١- العقود التي كان يجب إصدارها وتوثيقها من مكتب مراقبى السوق (agoranomeion) والذى كان يتمركز في عاصمة المديريه ، أو من أحد مكاتب التسجيل التابعة له في القرى ، والتى كان كل منها يسمى (grapheion) . ويطلق على هذه المجموعة اسم "العقود الأجورانومية". وينتمي إلى هذه المجموعة من عقود التقسيم ثلاثة وثلاثون عقداً^(٥) جاء معظمها من مديرية أرسينوى ، كما تعود كلها - باستثناء عقداً واحداً^(٦) - إلى القرنين الأول والثانى . وتمثل هذه المجموعة الأغلبية بين عقود التقسيم نظراً لأن صيغة العقود الأجورانومية كانت هي الأكثر استخداماً في كتابة العقود في العصر الرومانى .
- ٢- عقود الخiroوجرافا (Cheirographa) أو ما يطلق عليه "صك اليد" ، التي ينتمي إليها سبعة من عقود التقسيم . جاء ثلث منها من مديرية هيروموبوليس مجاناً^(٧) وإثنان جاءا من أوكسirينخوس^(٨) ومثلهما جاءا من مديرية أرسينوى^(٩) وتعود جميعها إلى القرنين الثانى والثالث .
- ٣- عقود البروتوكول الخاص التي ينتمي إليها أربعة من عقود التقسيم ، وكلها جاءت من أوكسirينخوس ، كما أنها تعود كذلك إلى القرنين الثانى والثالث^(١٠) .
- ٤- عقود السونخوريسس (Synchoresis) التي ينتمي إليها عقدان فقط من عقود التقسيم ، وكلاهما من مديرية أرسينوى ويعودان أيضاً إلى القرنين الثانى والثالث^(١١) .
- ٥- عقود الشهود الستة (examarturos syngraphy) التي ينتمي إليها عقد واحد فقط من عقود التقسيم جاء من تيتونيس بـ مديرية أرسينوى ، ويعود إلى عهد الإمبراطور أغسطس^(١٢) .

٦ - العقود غير النمطية ، وينتمي إليها عقد واحد فقط ، وهو من أوكسيرينخوس • ويعود إلى أوائل القرن الثاني ^(١٣) .

وتتميز كل مجموعة من هذه المجموعات بخصائص عامة من حيث صيغتها اللغوية والقانونية • وسوف نبين ذلك عند تناولنا لصيغ عقود تقسيم الممتلكات التي تنتمي إلى هذه المجموعات ، وذلك فيما يلى من هذا الفصل .

.....

وبرغم إنقسام عقود التقسيم ، من حيث صيغتها اللغوية والقانونية إلى المجموعات سالفة الذكر ، إلا أنها كانت في معظمها تنتمي إلى مجموعة عامة من العقود هي عقود الإقرارات (ὅμολογίαι)، أي العقود التي تتميز بإستخدام الفعل (ταύτη), بها لصياغة رغبة الأطراف القانونية في إجراء التقسيم ^(١٤) .

ونظرا لأن هذا الفعل قد يستخدم في كثير من العقود بخلاف عقود التقسيم ، مثل عقود البيع ^(١٥) أو التأجير ^(١٦) أو غيرها ، فإن عقود التقسيم تتميز عن هذه العقود بوصتها "إقرارات التقسيم" (ὅμολογίαι) ^(١٧) (διαίρεσεως)، وهذا ما سنفصله فيما يلى.

.....

١ - صيغ عقود التقسيم

أ - العقود الأجوراتومية (١٨)

تمثل الوثيقة 186 P.Mich. III من سنة ٧٢ العقود الأجوراتومية

من حيث صياغتها العامة ، وتنص على الفقرات الآتية :

١ - التاريخ والمكان (٢٠) :

" العام الرابع من حكم الإمبراطور القيصر فسباسيانوس أغسطس ، السادس والعشرون من شهر كسانديكوس ، ٢٦ أمشير ، في باخياس في قسم هيراكليديس بمديرية أرسينوى " .

٢ - إقرار التقسيم (٢١) :

" يقر كل من حوريون ابن مينخنيس ، ويبلغ من العمر حوالي تسعه وستين سنة ، وبه علامة مميزة في منتصف جبهته ، وحوروس ابن حوروس ابن بيتيوريس ويبلغ من العمر حوالي تسعه وتلاثين سنة ، وبه علامة مميزة على رسغه الأيمن ، أنهما قد قسما فيما بينهما من اليوم وإلى الأبد "

٣ - تحديد الممتلكات والأنصبة (٢٢) :

" ... أجزاء موقع الأبنية التي يمتلكانها ، والتي امتلكها أبوهما من قبل ، وهى $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{3}$ من $\frac{1}{2}$ التي تكون ... من هذه المواقع ، وهى مشتركة وغير مقسمة ، في ثلاثة أقسام في قرية باخياس المذكورة سلفا ... الخ (ويلى ذلك تحديد حدود الممتلكات) وطبقاً للتقسيم ، الذي أجرياه بالقرعة فيما بينهما ، فإن حوريون - من ناحية - قد حصل على نصيبه الذي آل إليه (ويحدد هذا النصيب) بينما

حصل حوروس - من ناحية أخرى - على نصيبيه الذي آل إليه (ويحدد هذا النصيب أيضاً).

- ٤ - بنود وشروط العقد^(٢٣):

أ - "وطبقاً لهذا ، فإن على الأطراف المتعاقدين وورثتهما أن يلاحظوا أن كل البنود التي وصفت أعلاه متعلقة بهذا التقسيم ، ولن يتخلى أي منها أو ورثتها عن أي بند من بنود التقسيم ، تماماً كما ذكرت أعلاه ، وكل منهم سوف يستخدم نصيبيه بالطريقة التي تحلو له بدون حدود . وبالنسبة لما تم تقسيمه ، فإن أحداً منهم سوف لا يتم الطرف الآخر ، ولن يتخذ ضده أي إجراءات قانونية بأي طريقة كانت استناداً إلى أي حجة زائفة " .

ب - "وإذا خرق أي منها البنود السابقة بأي طريقة كانت ، فإن عليه أن يدفع في الحال للطرف الآخر ضعف الأضرار التي لحقت به ، إضافة إلى ٢٠٠ دراخمة فضية كغرامة ، ومثلها للخزانة العامة" .

ج - "وليبق هذا التقسيم قانونياً إلى الأبد" .

- ٥ - توقيعات الطرفين وإقراراتهما^(٢٤):

"وقد وقع نيابة عن حوريون ابنه ديوسكوروس ، ويبلغ من العمر حوالي ثلاثة وثلاثين سنة ، وله علامة مميزة على حاجبه الأيمن ، كما وقع نيابة عن حوروس أمونيوس ابن بطوليمايوس ، ويبلغ من العمر حوالي خمسين سنة ، وبه علامة مميزة على خده الأيمن .

أقر أنا حوريون ابن الخ إنتى قد أجريت مع حوروس ابن الخ تقسيم الأجزاء المذكورة من ، وإننى قد استلمت بنفسى (ذكر نصيبيه) ، وأوافق على كل البنود السابقة تماماً كما كتبت أعلاه . كما أقر أنا حوروس ابن الخ ، إنتى قد أجريت التقسيم ... الخ (نفس الصيغة السابقة تقريراً)" .

التاريخ وتأشيره مكتب التسجيل: ^(٢٥)

-٦

" السنة الرابعة من حكم الإمبراطور القيصر فسباسيانوس أغسطس، ٢٦ أمشير ، سجل بواسطة رئيس مكتب التسجيل في باخياس وهيفايسياس . "

ومما سبق يمكن أن نحدد مكونات عقود التقسيم الأجراتومية في العناصر التالية :

التاريخ والمكان .

-١

إقرار الأطراف بالتقسيم .

-٢

تحديد كل من الممتلكات موضع التقسيم ، ونصيب كل طرف من أطراف العقد .

-٣

بنود وشروط العقد . وتشتمل على ثلاثة بنود رئيسية هي :

أ - بند الحيازة والولاية على الأنصبة التي حازها كل طرف طبقاً للتقسيم .

ب - البند الجزائي الذي بمقتضاه توقع جزاءات وغرامات معينة على كل من يخرق العقد .

ج - بند سريان مفعول العقد ، أو بند الكوريا (Kyria) كما يطلق عليه .

-٤

توقيعات الأطراف وإقراراتهم الفردية $\pi\mu\gamma\rho\alpha\phi\alpha'$ بقبول التقسيم كما أجرى ، وبالنصيب الذي آل إلى كل منهم طبقاً له ، وقد تكتب أسماء الكتبة الذين وقعوا نيابة عن الأطراف لعدم معرفتهم باللغة اليونانية .

-٥

التاريخ وتأشيره مكتب التسجيل الذي تم من خلاله توثيق العقد ، وهذه البنود ترد في معظم عقود تقسيم الممتلكات الأجراتومية ، وإن كانت

تُرد أحياناً بنود إضافية أخرى تقتضيها حالة التقسيم . وسنتكلم عنها في حينه .

وفيما يلى نستعرض بشئ من التفصيل العناصر الرئيسية من هذه

البنود :

١- التاريخ :

لا تختلف طريقة التاريخ في عقود التقسيم عن بقية أنواع العقود الأخرى ، إذ يتضمن التاريخ كل من السنة - ويكون التاريخ بسنوات حكم الإمبراطور المعاصر - وإسم الإمبراطور وألقابه الرسمية ، واليوم . وقد يذكر الشهر المقدوني ، أو الشهر الرومانى ، إضافة إلى الشهر المصرى .

وترجع أهمية ذكر التاريخ في العقد إلى أنه كان عنصراً ضرورياً لإتمام تسجيل أي عقد من العقود في مكاتب التسجيل الرسمية . وكانت العقود التي لاتحمل تاريخاً تعتبر - طبقاً للوثيقة ٢٣٨ P.Oxy. II من سنة ٧٢ - ناقصة وكان يجب على أصحابها إكمال هذا النقص في خلال فترة معينة.^(١) وقد يأتي التاريخ في العقود في بدايتها أو في نهايتها ، وقد يكون مزدوجاً ، أي أن يأتي مرتين في بدايتها وفي نهايتها معاً . وذلك كما رأينا في الوثيقة ١٨٦ P.Mich. III سالفة الذكر ، وهو ما تتميز به العقود الأجرانومية .

ب- إقرارات الأطراف بالتقسيم :

كانت عقود التقسيم - كما سبق الذكر - تتبع إلى عقود الإقرارات (ειρηνολογίαι) لاستخدامها الفعل (επειγόμενος) بمعنى "يقر" للتعبير عن موافقة الأطراف على إجراء التقسيم ، وعنى كل الشروط والبنود التي ضمنوها العقد . ومن أجل ذلك كانوا يستخدمون الصيغة العامة الآتية : "يقر كل من فلان وفلان ... الخ أنهم قد قسموا فيما بينهم....".^(٢)

وصيغة الإقرار المستخدم فيها الفعل *τιμολογεῖται*^{٢٨} لها اعتبار خاص في الإجراءات القانونية في حالة نشأة نزاع بين أطراف عقد من هذا النوع يؤدي إلى الالتجاء إلى المحكمة . إذ أن هذه الصيغة تلزم جميع الأطراف بما ورد في العقد بحيث لا يمكن أى منهم من إنكار إقراره الذي وقع عليه.^(٢٩)

وكان فعل الإقرار *τιμολογεῖται* يستخدم كذلك في بعض الصيغ الخاصة بالإقرارات الفردية ، والتي يقر فيها الأطراف بإسلام أنصبهم التي آلت إليهم في التقسيم .^(٣٠)

ويلى صيغة الإقرار المذكور أعلاه ذكر بداية سريان العقد ونهايته . وبالنسبة لتحديد بداية سريان العقد فإن ثمة صيغتان مستخدمان في هذا الغرض . والصيغة الأولى هي : " من الآن " *τοῦτοῦ νῦν* (*απὸ τοῦ νῦν*)^(٣١) والصيغة الثانية هي : " من اليوم " *ένεστός γέμερας* (*έπιδεινός γέμερας*)^(٣٢) وكلتا الصيغتان تعنيان فورية بداية سريان العقد بعد كتابته .

أما موعد انتهاء العقد فهو لا يحدد عادة في عقود التقسيم ولكن قد يذكر - وبخاصة في كل من عقود التقسيم الأجورأنومية^(٣٣) ؟ وعقود التقسيم المكتوبة في شكل خيروجرافا^(٣٤) - أن العقد يسرى " إلى الأبد " *έπι τὸν ἀπαντα χρόνον* (^(٣٥)).

وربما يرجع عدم تحديد موعد لانتهاء عقود التقسيم إلى أن الآلة هي التي حكمت بين الأطراف في إجراء عمليات التقسيم ، وذلك عندما استخدمو القرعة في إجرائها ، وذلك يجعل هذه العمليات ليست فقط عادلة ، وإنما أيضا - وبالدرجة الأولى - أبدية ، أي لا يمكن تغييرها أو إبطالها . وتميز صيغة العقود الأجورأنومية بضرورة ذكر البيانات الشخصية للأطراف ، مثل: العمر ، والعلامات المميزة التي كانت توجد في أماكن مختلفة من

الجسم ، مثل الساعدين ، والبدين ، والوجه ... الخ ، وكانت تميز الأشخاص بعضهم عن بعض وتسخدم في تحديد هويتهم^(٣٥).

٣- تحديد الممتلكات موضع التقسيم ، وتحديد نصيب كل طرف من الأطراف فيها :

ويأتي بعد صيغة إقرار التقسيم مباشرة - غالباً - ذكر الممتلكات موضع التقسيم في صيغة تدل على إمتلاك أطراف العقد لهذه الممتلكات ، ثم يلى ذلك ذكر نصيب كل طرف من الأطراف منها ، والتى آل إليه في عملية التقسيم ، محدداً تحديداً دقيقاً من ناحية المقدار أو المساحة ، وحدوده إذا كان هذا النصيب جزءاً من منزل أو أرض . وفي بعض الأحيان يأتي ذكر وصف الممتلكات وحدودها ليس في العقد ذاته ، وإنما في وثيقة أخرى ملحقة بالعقد^(٣٦).

٤- بنود العقد :

أ- بند الحياة والأيولة^(٣٧) :

ينص هذا العقد ، بصفة عامة ، على أيلولة الأنسبة المقسمة إلى كل طرف من أطراف العقد وإلى ورثته ، وعلى أنه قد أصبح المالك الشرعي الوحيد لها ، وعلى أنه قد أصبح من حقه بالتنبي التصرف القانوني في هذه الممتلكات بكل طرق التصرف القانونية مثل : البيع ، أو الهبة . أو الرهن ، أو التوريث . هذا إذا لم يتضمن العقد بند خاصاً بانتفاع طرف ثالث بأحد هذا الأنسبة ، أو بجزء منها ، بانتفاعاً مؤقتاً أو دائمًا ، وذلك مثلاً ورد في الوثيقة 325 - V 323 P.Mich. ^(٣٨) من سنة ١٢٤٠ التي تتعلق بتقسيم أربعة رقيق بين ثلاثة إخوة ، حيث يرد: بند خاص بانتفاع أم الإخوة الثلاثة المتعاقدين بإحدى الإمامات التي شملها التقسيم طوال حياتها ، وذلك كما أوصى أبوهم^(٣٩) .

ويأتي بند الحيازة في عقود التقسيم إما مختصراً أو مفصلاً ومن أمثلة البنود المختصرة مأورد في الوثيقة 186 III. P.Mich حيث ينص بند الحيازة على أن كل من طرف العقد سوف يستغل نصيبيه بأى طريقة يرغبه دون حدود^(٤٠). وهذا البند كما هو واضح لا يحدد الطرق الممكنة لاستغلال الممتلكات التي تؤول إلى كل طرف ولكنه أطلقها "دون حدود".

أما البند التفصيلي، فمن أمثلته البند الوارد في الوثيقة 584 من سنة ٨٤، التي تتعلق بتقسيم منزل وفناة، والذي ينص على:

" وكل من الأطراف المذكورين سوف يمتلك ويحوز الممتلكات التي آلت إليه بالقرعة بكل ماعليها ، وسوف يهدمنها ، أو يبنيها ، أو يرميها ، أو يكملها بالطريقة التي يرغبهـا ... ويجمع إيجارهـا ، أو يبيعها ، أو يرهنها ، أو يديرها بالطريقة التي يرغبهـا دون قيود "^(٤١).

وهذا المثال يوضح أن بند الحيازة وإن كان ينص بشكل خاص على حرية المالك في التصرف بالممتلكات التي آلت إليه في التقسيم بالطريقة التي يرغبهـا دون قيود أو حدود ، إلا أنه قد يأتي بتفاصيل خاصة ترتبط بنوع الممتلكات موضع التقسيم ، وذلك كما ورد في هذا البند الأخير. وهذه التفاصيل هي - في الغالب - مجرد صيغة يعبر بها الأطراف ، ويؤكدون عن كامل حقوقهم التي ستصبح لهم على الأنصبة التي ستؤول إليهم في عملية التقسيم .

ويهدف بند الحيازة إلى ضمان حق كل طرف من أطراف العقد ، وورثته وبالتالي ، في الأموال التي آلت إليهم ، وفي التصرف بها بحيث لا يدعى أى طرف أو ورثته أو ممثلوه ضد حق أى طرف آخر - أو ورثته أو ممثليه - في الأموال التي آلت إليه، وفي حريته في التصرف بها . كما يحمى جميع الأطراف من إعتداء أو دعوى أى شخص آخر في هذه الممتلكات أو حقوقهم عليها .

ب - البند الجزائي^(٤١):

في المثال التفصيلي لعقود التقسيم الأجرانومية الذي أوردته ذكر الأطراف في أحد بنوده^(٤٢) ما يأتي:

" وإذا خرق أى منهما (أى الطرفان) البنود السابقة بأى طريقة كانت ، فإن على المعتدى أن يدفع في الحال للطرف المعتدى عليه ضعف الأضرار (التي لحقت به) ومثلها للخزانة العامة".

ويتضمن هذا البند جزاءات صارمة ضد أى من أطراف العقد أو ورثته ، الذى قد يفكر في المستقبل في الإخلال ببنود العقد ، أو الاحتجاج على نتيجة التقسيم ، أو على مقدار النصيب الذى آلت إليه ، كما يهدف إلى منع أى منازعات مستقبلية بين أطراف العقد أو بين ورثتهم ، الذين قد لا يرضون بنتيجة التقسيم الذى أجراه أطراف العقد .

ويحتوى هذا البند ، وكل البنود الجزائية الأخرى التى وردت في العقود الأجرانومية على جزئين وهما :

- أن يدفع الطرف المخل بالعقد ضعف الأضرار والخسائر^(٤٤) التي قد تلحق بالطرف المعتدى عليه من جراء ذلك . ولم تذكر الوثائق شيئاً عن المقصود من هذه الأضرار والخسائر ، وعن كيفية تقييرها . ويرى بيرجر (A. Berger)^(٤٥) أنها تعنى بصفة خاصة تكاليف رفع القضية في حالة الوصول بالنزاع إلى التقاضي . ويمكن أن نذكر أيضاً إضافة إلى ما ذكره بيرجر - تلك الأضرار والخسائر التي قد تلحق بأحد الأطراف من جراء منعه من استخدام حقوقه على أملاكه التي ثبت إثنها في التقسيم نتيجة للنزاع بينه وبين الطرف المخل بالعقد .

وفيما يبدو أن النص على أن يكون التعويض عن الأضرار والخسائر مضاعفا^(٤٦) كان مرجعه هو المبالغة في الجزاء حتى يكون رادعاً قوياً للأطراف الذين قد يفكرون في خرق بنود العقد .

أن يدفع المعتدى للمعتدى عليه غرامة مالية يحدد مقدارها في العقد ، وان يدفع مثلاً للخزانة العامة ، ويكون دفع هذه التعويضات والغرامات فورياً .

ويرى بيرجر^(٤٧) أن الغرامة المالية كانت هي الوسيلة المثلثى في العصرين البطلمي والروماني لضمان التزام الأطراف بالعقد ، وانها كانت الوحيدة من بين الجزاءات المالية التي كانت تفرض على المخلين بالعقود ، التي تستحق وصفها بالغرامة^(٤٨) . بينما يرى كرييلر^(٤٩) أن البند الجزائي كله يبدو وكأنه مجرد صيغة قانونية شكلية لم يكن لها أي تأثير فعلى . ولا يمكننا للأسف التتحقق من مدى صحة هذا الرأى ، نظراً لأنه لم تصل إلينا أى قضايا تتعلق بنزاعات حول نتائج عمليات التقسيم بحيث نتمكن منها من معرفة مدى تطبيق هذا البند في الواقع العملى .

والسؤال الذى يجب طرحه هنا هو : كيف كان مقدار الغرامة يحدد في كل حالة ؟ .

يذهب بيرجر^(٥٠) إلى أن مبلغ الغرامة كان يحدد بحرية من قبل الأطراف ، أو بشكل اعتباطى ، وبالتالي فلم يكن لمقدار الغرامة أي علاقة بالممتلكات موضوع التقسيم . ومن أجل ذلك يطلق بيرجر عليها إسم "الغرامة الإنفاقية" (Konventionalstrafe) .

ويبدو أن رأى بيرجر هذا يعود إلى قلة الوثائق التى توفرت لديه عند كتابة بحثه (سنة ١٩١١) ، إذ أن الوثائق التى لدينا تبين خلاف ذلك ، وهذا ما سنحاول البرهنة عليه .

يتراوح مبلغ الغرامة في عقود التفسيه . . مائة دراخمة فضية وبين
تالنتين ، وذلك كالتالي :

- | | |
|--|---|
| ١٠٠ دراخمة في : P.Mich. IX 555 - 556 من سنة ١٠٧ (٥١) . | ٢٠٠ دراخمة في : P.Tebt. II 383 من سنة ٤٦ (٥٢) . |
| من سنة ٧٢ (٥٣) . | P.Mich. III 186 من سنة ١١٤ (٥٤) . |
| من سنة ١١٩ (٥٥) . | P.Lond. II 293 من سنة ٢٥ (٥٦) . |
| ٥٠٠ دراخمة في : CPR I 11 من سنة ١٠٨ (٥٧) . | ٣٠٠ دراخمة في : P.Mich. III 187 من سنة ٨٤ (٥٨) . |
| ١٠٠ دراخمة في : P.Mich. I X 554 من عهد دوميتيليانوس (٨١) - | |
| (٩٦) | |
| ٤٠٠ دراخمة في : P. Mich. I X 584 من سنة ٤٨ (٦١) . | ١٥٠ دراخمة في : P. Mich. V 323 - 325 من سنة ٤٧ (٦٢) . |
| ٢ تالنت في : P. Ryl. II 156 من القرن الأول (٦٣) . | PSL VIII 903 = Sel. Pag. I 51 |

فما سبب هذا التراوح الكبير في مقدار مبلغ الغرامة المحدد ؟
إن الإجابة على هذا التساؤل ، في اعتقادنا ، تكمن في قيمة الممتلكات
التي كانت موضع التقسيم في تلك العقود ، ففي الوثيقة - P.Mich.IX 555
- حيث كانت الغرامة مائة دراخمة فقط - كانت أرضا مستأدرة مقدارها
١٢ أورورة ، هي موضع التقسيم وفيما يبدو أن الغرامة منخفضة نظراً
لأن الأضرار التي كانت سوف تتجم عن البخل بالعقد - لو حدث من ذي
طرف من أطرافه - لن تكون كبيرة ، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار إنه في

حالة الأرض المؤجرة فإن المستأجر سوف لن يحصل على كل محتواها إذ كان عليه أن يدفع جزءاً منه للمؤجر ، إضافة إلى الالتزامات العديدة الأخرى التي كان عليه أن يدفعها سواء للمؤجر أو للدولة ، وعلى ذلك تكون الخسارة التي يمكن أن تصيب المستأجر - في حالة الإخلال بالعقد - مجرد خسارة جزئية .

والأمر يختلف بالطبع في حالة كون هذه الأرض ملكاً خاصاً^(١٤) إذ يحصل المالك - في هذه الحالة - على معظم محتواه ، وعلى ذلك ستكون خسارته بالطبع أكبر بكثير في حالة الإخلال بالعقد . وبالرغم من إننا لا نستطيع أن ندل على صحة هذا التفسير من الوثائق الأخرى التي تتعلق بتقسيم أرض مستأجرة نظراً لوجود نقص بها ، إلا أنه بالمقارنة بالوثائق الأخرى التي كانت فيها الممتلكات موضع التقسيم مملوكة فعليها للأطراف ، فإن هذا التفسير - أي أن مبلغ الغرامة كان يتحدد تبعاً لكل حالة - يعزز كثيراً .

ففي الوثائق التي كانت فيها الغرامة مائتين أو ثلاثة دراهم ، كانت الممتلكات موضع التقسيم بها محدودة نسبياً . إذ كانت تشمل أجزاء صغيرة من أرض أو مباني . بينما يزداد حجم الممتلكات في الوثائق التي تحددت فيها الغرامة بدءاً من خمسين دراهم . فهي نصف منزل في الوثيقة CPR I 11 حيث الغرامة خمسين دراهم . وهي $\frac{6}{16}$ أرورة ومنزلان ونصف منزل ، إضافة إلى أهراء وبرج للحمام ، في الوثيقة P.Mich. I X 554 . ومنزل وفناء في الوثيقة P.Mich. I X 584 وفي كلتا الوثقتين كانت الغرامة ألف دراهم . وهي أربعة رقائق في الوثيقة P.Mich. I X 325 - 323 حيث كانت الغرامة ألف وخمسين دراهم .

ولا يستغرب من ارتفاع قيمة الغرامة في الحالة الأخيرة نظراً لإرتفاع أثمان الرقيق في العصر الروماني ارتفاعاً كبيراً^(١٥) ونظراً

للهـمـةـ الكـبـيرـةـ التـىـ كـانـوـاـ يـتـمـعـونـ بـهـاـ لـدـىـ مـلـكـيـمـ - وـبـخـاصـةـ مـحـدـوـىـ
الـدـخـلـ مـنـهـ - إـذـ كـانـ أـغـلـبـهـ يـسـتـخـدـمـوـنـهـ كـمـصـدـرـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ الدـخـلـ
عـنـ طـرـيقـ تـأـجـيرـهـ لـلـعـلـمـ لـدـىـ الـآـخـرـينـ (٢٠٠) .

وـتـرـتفـعـ قـيـمـةـ وـحـجمـ الـمـمـتـكـاتـ إـلـىـ ذـكـبـيرـ جـداـ فـيـ الـوـثـيقـةـ
P.Mich. V 326 . حـيثـ حـدـدـتـ الغـرامـةـ بـزـبـعةـ آـلـافـ دـرـاخـمـ - إـذـ كـنـتـ
تـشـتـمـلـ عـلـىـ مـائـةـ وـتـسـعـةـ أـرـوـرـةـ ، وـثـمـانـيـةـ عـشـرـ رـقـيـاـ ، وـكـذـلـكـ فـيـ الـوـثـيقـةـ
P.Mil. Vigl. I 23 - حـيثـ كـانـتـ الغـرامـةـ تـالـقـانـ - إـذـ كـانـتـ تـمـثـلـ فـيـ مـبـلـغـ
ضـخـمـ مـنـ الـدـرـاخـمـاتـ الـفـضـيـةـ .

وـالـأـمـثلـةـ السـابـقـةـ تـوـضـعـ أـنـ الـإـرـتـقـاعـ فـيـ قـيـمـةـ الـمـمـتـكـاتـ مـوـضـعـ
الـتـقـسـيمـ كـانـ يـصـاحـبـهـ اـرـتـقـاعـ فـيـ قـيـمـةـ مـبـلـغـ الغـرامـةـ . وـبـمـعـنـىـ آـخـرـ أـنـ تـحـدـيدـ
قـيـمـةـ مـبـلـغـ الغـرامـةـ كـانـ مـرـتـبـطـاـ إـرـتـبـاطـاـ وـثـيقـاـ بـقـيـمـةـ الـمـمـتـكـاتـ مـوـضـعـ التـقـسـيمـ ،
وـلـمـ يـكـنـ تـحـدـيدـهـ إـعـتـبـاطـيـاـ كـمـاـ يـرـىـ بـيرـجـرـ . وـبـيـدـوـ أـنـ هـذـهـ الـقـاعـدـةـ كـانـتـ تـتـبـعـ
مـبـدـأـ تـساـوـيـ مـبـلـغـ التـعـويـضـ - أـىـ الغـرامـةـ - مـعـ قـيـمـةـ الـضـرـرـ الـذـىـ يـمـكـنـ أـنـ
يـلـحـقـ أـطـرـافـ الـعـقـدـ الـآـخـرـينـ . وـهـذـاـ الـضـرـرـ يـزـدـادـ بـالـطـبـيعـ كـلـمـاـ اـرـتـقـعـتـ قـيـمـةـ
الـمـمـتـكـاتـ مـوـضـعـ التـقـسـيمـ .

وـفـيـ حـالـةـ إـخـلـالـ أـحـدـ الـأـطـرـافـ بـالـعـقـدـ ، وـإـلـزـامـهـ بـدـفـعـ مـبـلـغـ "ـالـغـرامـةـ
الـإـنـفـاقـيـةـ"ـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـ بـالـعـقـدـ ، فـلـمـ يـدـفـعـ - كـمـاـ يـتـسـأـلـ بـيرـجـرـ (٢٠٧)ـ -
هـذـاـ مـبـلـغـ ؟

فـهـلـ يـدـفـعـ لـكـلـ طـرـفـ مـنـ أـطـرـافـ الـعـقـدـ عـلـىـ حـدـةـ ، وـبـنـفـسـ الـمـقـدـارـ ؟

أـمـ يـدـفـعـ لـهـمـ جـمـيـعـاـ مـبـلـغـ وـاحـدـ ، هـوـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـ فـيـ الـعـقـدـ ؟ـ .

وـبـرـغـمـ أـنـ الـوـثـائقـ لـاـتـعـطـيـنـاـ إـجـابـةـ عـلـىـ هـذـاـ التـسـاؤـلـ ، فـإـنـ مـجـرـدـ
الـنـصـ عـلـىـ أـنـ يـدـفـعـ الـمـعـتـدـىـ مـقـدـارـ الغـرامـةـ المـحـدـدـ فـيـ الـعـقـدـ دـوـنـ النـسـخـ
عـلـىـ إـعـطـاءـ كـلـ طـرـفـ مـنـ الـأـطـرـافـ نـفـسـ الـمـبـلـغـ ، وـكـذـلـكـ دـوـنـ النـصـ
عـلـىـ أـىـ مـبـلـغـ جـزـائـيـةـ أـخـرىـ تـدـفـعـ لـأـطـرـافـ الـعـقـدـ فـإـنـ هـذـاـ يـؤـيدـ مـاـ يـذـهـبـ إـلـيـهـ

بيرجر^(٦٨) إلى أنه كان على المعتدى أن يدفع مبلغا واحدا لكل الأطراف ، وليس لكل منهم منفردا .

وبالنسبة للنص الخاص بأن يدفع مثل مبلغ الغرامة الإنقافية للخزانة العامة^(٦٩) فإن بيرجر^(٧٠) يرى أنه قد من فيما يبدو في قانون الخزانة ، على أساس أن الخزانة العامة في مصر كانت لها دائما حقوق على كل الصفقات القانونية^(٧١) فقد ذكر مبلغ الغرامة للخزانة كذلك في عقود العصر البطلمي ، وكان يدفع في هذا العصر للخزانة الملكية^(٧٢) ويشترط أن يكون دائما بالعملة الفضية وليس بالنحاسية^(٧٣) وقد سقط هذا الشرط في العصر الروماني^(٧٤) نظرا لأن العملة الفضية أصبحت هي العملة الرئيسية في التعامل في الحياة اليومية ، وبالتالي إختفى الفارق بينها وبين العملة النحاسية بالنسبة للخزانة .

وربما يرجع حق الخزانة العامة في مبلغ الغرامة المنصوص عليه في عقود التقسيم الأجور أنوامية إلى كونها طرف غير مباشر في هذه العقود إذ أنها هي التي تصدق عليها وتصدرها في مكاتبها الرئيسية المختصة بذلك . وهذا لانجده في عقود الخير وجرافا - على سبيل المثال^(٧٥) - نظرا لأن الدولة ليست طرفا في مثل هذه العقود .

ج - بند الكوريا^(٧٦) (Kyria) :

أو بند سريان العقد ، أو البند الوقائي كما يطلق عليه أحيانا . وهذا البند ينص ، بصفة عامة ، على أنه في حالة اعتداء أحد الأطراف على الأطراف الآخرين للعقد ، فإنه - أى العقد - لن يلغى وسوف يبقى رغم ذلك ساري المفعول ، بصرف النظر عن الجزاءات والغرامات التي ستفرض على المعتدى والتي نص عليها في العقد . ومثال على ذلك ماورد في الوثيقة P.Mich.III 186 - التي سلف ذكرها - حيث ينص الأطراف - بعد ذكر الجزاءات المقررة - على : " ولبيق هذا التقسيم ساريا إلى الأبد "^(٧٧).

وقد وضع هذا البند في مثل هذه العقود حتى لا يتمكن أى من أطر فيها من خلال نزاعه أو إعتدائه على حقوق الأطراف الآخرين ، من تغيير أى من بنودها ، فضلا عن الطعن فيها أو إلغائها كلية .

البنود الإضافية :

ترد في بعض العقود بعض البنود الإضافية التي ترتبط بحالة التقسيم المذكورة بها . ومثال ذلك البند الوارد في الوثيقة - P.Mich. I X 555 من سنة ١٠٧ - إلى تتعلق بتقسيم أرض مستأجرة - وينص على التزام الأطراف بدفع الإيجار السنوي ورسوم النقل وكل الالتزامات الأخرى والرسوم المفروضة على الزراعة ، وذلك مناصفة بين طرفى العقد ^(١٨) . وكذلك البند الخاص الذى ورد في الوثيقة 325 - 323 P.Mich.V ^(١٩) من سنة ٤٢ - وهى عقد لتقسيم أربعة رقىق . وقد سبقت الإشارة إليها - وينص على انتفاع أم الأطراف المشتركين بخدمات إحدى الإماماء - وكانت من بين الرقىق الأربعة موضع التقسيم - طوال حياتها طبقا لوصية أبيهم ^(٢٠) . هذا ولم يرد في العقود الأجورانية - كما أشار بعض الدارسين ^(٢١) - أى بنود خاصة بضمان عدم تدخل أى شخص آخر من غير أطراف هذه العقود في المنازعات على التقسيم أو على الممتلكات التي كانت موضعا للتقسيم في هذه العقود .

وفي رأينا أن هذا النوع من العقود لا يحتاج إلى ضمان صريح بذلك لأن هذا الضمان قد أعطى ضمنيا في بند الحيازة والأيلولة الذى ينص - كما سلف الذكر - على أيلولة الممتلكات موضع التقسيم إلى أشخاص بعينهم هم أطراف العقد وإلى ورثتهم . ويعتبر هذا في حد ذاته سندًا بالملكية يمنع أى شخص آخر من المنازعات على التقسيم أو على حقوق الملكية .

٥ - توقيعات الأطراف وإقراراتهم ^(٢٢) :

كانت توقيعات الأطراف وإقراراتهم الغربية تعد جزءا هاما في عقود التقسيم الأجورانية ، وكان كلا منها يكتبهن إما بواسطة الأطراف نفسها ، إذا كان في إمكانهم الكتابة ، وإما بواسطة آخرين ^(٢٣) إذا لم يكن في إمكانهم ذلك ، أو لعدم معرفتهم باللغة اليونانية ^(٢٤) . وفي الحالتين كان كل طرف يكتب إقراره منفردا . وينص الإقرار بشكل عام على أن : فلان -

أى كاتب الإقرار - قد أجرى التقسيم المذكور أعلاه مع الأطراف الآخرين (قد يذكر أسماءهم ^(٨٥)) ... ثم يحدد الممتلكات موضع التقسيم ، كما يقر بأنه قد استلم نصيبه الذى آل إليه (قد يحدده أحيانا ^(٨٦)) وإنه يوافق على كل البنود التى كتبت في العقد كما هي ^(٨٧) .

ويضاف أحيانا إلى الإقرارات السابقة إقرارات إضافية تقتضيها ظروف الحالة ^(٨٨) بينما في حالات أخرى يأتي الإقرار مختصر جدا ، يعلن فيه المقر فقط : " إنه يوافق على التقسيم كما سبق " ^(٨٩) .

وتوجد اختلافات بين الدارسين حول طبيعة ومدلول الإقرار القانونية ^(٩٠) . وعند معظم هؤلاء الدارسين كان الإقرار هو "إعلان بالقبول" ، أو قبول الصفة كما هي ^(٩١) . بينما يرى هيسيلر (Hassler) (M.) ^(٩٢) إنه " تصديق على العقد " . وفي رأينا أن الإقرار يجمع بين كل من " الإعلان بالقبول " و " التصديق على العقد " ، إذ أن المقر يعلن إنه قد قبل التقسيم ، وإنه يوافق على كل البنود التى وردت في العقد كما هي .

٦- التاريخ وتأشيره مكتب التسجيل :

تختم العقود الأجورانية دائمًا بتأشيره مكتب التسجيل الذى صدرت عنه ، الذى قد يكون - كما سبق أن ذكرنا في مقدمة هذا الفصل - إما مكتب مراقبى السوق في عاصمة المديرية أو أحد مكاتب التسجيل التابعة له في القرى ، وسوف نتناول هذا بشئ من التفصيل عند تناولنا لتسجيل العقود .

.....

ب - عقود الخيروجرافا (صك اليد) ^(٩٣)

وهي من أهم صيغ الوثائق الخاصة التي استخدمت في توثيق الصفقات في الحياة اليومية ^(٩٤) وكانت تصانع دانما في صيغة الخطاب (أى فلان إلى فلان) ثم يتبع ذلك صيغة التحيّة (Chairein) التي تأتي عادة في أول الخطاب ، بينما تركت العلامة المميزة للخطاب الحقيقي وهي erroso (وداعا) التي تأتي في آخره ^(٩٥) . وهي لذلك ليست خطاباً حقيقياً ^(٩٦) . وينظر فولف (P. J. Wolff) ^(٩٧) أن هذه الصيغة من العقود قد استخدمت في هيرموبوليis مجاناً (الأشمونيين) ابتداءً من سنة ١٣٥ على الأقل ^(٩٨) . ولكن هذا لا يعني إنها كانت صيغة محلية استخدمت في هذه المدينة فقط ، ولكنها استخدمت كذلك في كل من اوكتسيريختوس (البهنسا) ، ومديرية أرسينو (الفيوم) ^(٩٩) .

وتتمثل الوثيقة 99 P.Amh. II من سنة ١٧٩ هذه المجموعة من العقود من حيث صيغتها ومحتوها القانوني . وموضوع العقد هو تقسيم أرض - مقدارها ٣ ٥ أرورة - بين أربعة أشخاص من عائلة واحدة ^(١٠٠) .

ويحتوى العقد على الفقرات الآتية :

١ - المقدمة ^(١٠١) :

" ديسكوروس ابن هيرمينوس ابن فيبيون ، وأمه هيليني " وهيرميوني المسجلة في قوائم الفحص باسم ميا والمسماه أيضا هيرميوني ، بنت توثيس ابن فيبيون ، والتي أمها هي ، وكورنيتيوس المدعوا أيضا هيرموفيوس ابن يودايمون ابن الإسكندر والتي أمها هي ، وثلاثتهم مسجلون في ، وتيريوس بنت والتي أمها هي والمسجلة في الحى الغربى ، والأربعة جمیعاً من سكان هيرموبوليis ، وبصحتهم أقرباؤهم كأوصياء ، فوصى

هيرميوني هو ، ووصى تيريوس هو ، وهم جمِيعاً يتَبَارَّلُون
التحية " .

- ٢ - الإقرار بالتقسيم : (١٠٢)

" نَفْرَ نَحْنُ إِنَّا قَدْ قَسَمْنَا بَيْنَ أَنفُسِنَا بِكُلِّ مَا لَدُنَّا مِنْ حَقُوقِ الْمُلْكِيَّةِ مِنْ
الْيَوْمِ وَإِلَى الأَبْدِ ... الْخَ " .

- ٣ - يلي ذلك تحديد الممتلكات موضع التقسيم ومساحتها وحدوده (١٠٣) .
- ٤ - ثُمَّ تحديد الأنصبة (١٠٤) : " ونَوَافِقُ عَلَى أَنْ دِيوسْكُورُوسَ قَدْ حَصَلَ عَلَى
..... الْخَ (ثُمَّ يَرْدُ ذِكْرَ الْأَنْصَبَةِ الَّتِي آتَتْ إِلَى كُلِّ طَرْفٍ) .
- ٥ - بند الحيارة (١٠٥) :

" ونَوَافِقُ عَلَى أَنْ كُلُّ مَا وَمَمْتَلِيهِ هُوَ الْحَائِزُ وَالْمَالِكُ (لِلمُمْتَلِكَاتِ)
الَّتِي اسْتَلَمْنَا كَمَا سَبَقَ وَيُسْتَطِعُ (فُجُوْرُ فِي النَّصْ) أَنْ يَسْتَخْدِمَهَا
وَيَدِيرَهَا بِالْطَّرِيقَةِ الَّتِي يَرْغُبُهَا فِي زِرْعِهَا ، أَوْ يَؤْجُرُهَا ، أَوْ يَتَمَتَّعُ بِرِيعِهَا
السَّنْوِي ، وَكُلُّ مَا يَنْتَجُ عَنْهَا بِوَصْفِهَا مَلْكُهُ الْخَ الْخَ " .

٦ - بند الكوريما (١٠٦) .

٧ - التاريخ (١٠٧) .

٨ - الإقرارات الفردية (١٠٨) .

ومن المحتويات السابقة نلاحظ أن هذه المجموعة من العقود لا تبدأ
بذكر التاريخ والمكان كما في العقود الأجورانومية « وإنما تبدأ بذكر أسماء
الأطراف دون ذكر علاماتهم المميزة أو بياناتهم الشخصية (١٠٩) ؟ على
العكس أيضاً من العقود الأجورانومية . وربما يرجع ذلك إلى أن العلاقة بين
الأطراف في هذا النوع من العقود كانت علاقة مباشرة ، بينما كانت في
الوثائق الأجورانومية - على العكس من ذلك - غير مباشرة لوجود الدولة
طرف غير مباشر بها ، إذ إنها تحصل على نفس مبلغ الغرامات الإتفاقية الذي
يحدد في هذه العقود . ونظراً لأن الدولة ليست لديها معرفة بأطراف عمليات
التقسيم في العقود الأجورانومية ، فإنه كان من الضروري وضع علاماتهم

وبياناتهم الشخصية في هذه العقود، بينما لم يكن ذلك ضروريا في عقود الخير وجرافا .

وبعد ذكر أسماء الأطراف تأتي صيغتا التحية والإقرار ، ثم ذكر الممتلكات موضع التقسيم ونصيب كل طرف . ويلى ذلك ذكر التاريخ دون ذكر المكان . وفي النهاية تأتى إقرارات الأفراد وتوقيعاتهم .

ولا يرد في هذه العقود - كما رأينا - بند جزائى ، بينما يرد به كل من بند الحيازة وبند الكوريا . ويأتى البند الأخير في صيغة مختلفة عن صيغته في العقود الأجوراتومية ، وهى تعنى أن العقد سيكون سارى المفعول بعد تسجيله في مكتبة الإسكندرية المركزية المسماة (Demosiosis)

وتزد بعقود الخير وجرافا - كما في العقود الأجوراتومية - بنود إضافية تتضمن التزامات إضافية على أطراف العقد . ومثال ذلك ، البند الوارد في الوثيقة 1638 P.Oxy. XIV من سنة ٢٨٢ ، والخاص بالالتزام بعض الأطراف بدفع ديون الأب في مقابل حصولهم على نصيب أكبر في التقسيم ^(١٠) . كما ورد في هذه الوثيقة كذلك بند لضمان عدم تدخل أى شخص آخر من غير أطراف العقد في المنازعات على التقسيم ، أو على الممتلكات موضع التقسيم ، وهو البند الذى لم يرد في أى من عقود التقسيم الأخرى كما سلف القول . وإذا كان تاوينشلاج ^(١١) يرجع وجود هذا البند في هذه الوثيقة إلى تأثير القانون الرومانى ، فإننا نرجعه إلى طبيعة حالة التقسيم التى وردت بها . ففيها يتم تقسيم ممتلكات موروثة من الأب بين مجموعة من الإخوة كانوا ينتمون إلى أمين مختلفتين ، ونظرا لأنه كان يوجد بين هؤلاء الإخوة ثلاثة قصر ^(١٢) ونظرا لأن إخوتهم غير الأشقاء - أى إخوتهما من الأب - كانوا ، فيما يبدو ، غير مطمئنين إلى موافقتهما على نتيجة التقسيم عندما يبلغون سن الرشد . فإنهما طلبا من بقية الإخوة ضمانا بذلك .

ج - عقود البروتوكول الخاص (١١٣)

كانت هذه العقود تكتب دون تدخل من سلطات التسجيل - مثل مراقبى السوق، أو مكاتب التسجيل في القرى - وعلى ذلك كانت تخلي من أي تأشيرة لهذه السلطات^(١١٤). ومن المحتمل أن هذا النوع من العقود كان نمطاً محلياً في أوكسيرينخوس^(١١٥) إذ أن عقود التقسيم التي تنتهي إلى هذه المجموعة جاءت كلها من هذه المدينة^(١١٦).

وتبدأ عقود هذه المجموعة دائمًا بصيغة الإقرار المستخدم فيها الفعل (آمومولوگیه)^(١١٧) . والصيغة العامة للإقرار كانت هي نفس الصيغة المستخدمة في العقود الأجورانومية . وعند ذكر أسماء الأطراف لم تكن بياناتهم الشخصية أو علاماتهم المميزة تذكر كما في عقود الخيروجرافا . وكان التاريخ يذكر - كما في عقود الخيروجرافا - في نهاية الوثيقة وقبل الإقرارات الفردية والتوقيعات.

ويرى فولف^(١١٨) أن عقود البروتوكول الخاص لاختلف بصفة عامة عن العقود الأجورانومية ، وإنها تتميز عنها فقط بمكان التاريخ في العقد ، فيبينما يرد في العقود الأجورانومية في بدايتها دائمًا ، فإنه يرد في عقود البروتوكول الخاص في الخاتمة .

وأخيراً فإن هذا النوع من العقود لا يذكر به كل من البند الجزائى وبند الكوريتا .

د - عقود السونخوريسيس (١١٨)

وكانت هذه العقود تكتب في صيغة طلب موجه إلى قاضي القضاة (Archidikastes) بالإسكندرية ، وصيغة الطلب المستخدمة هي : " إلى فلان الكاهن وقاضي القضاة ورئيس محاكم الإغريق وكافة المحاكم الأخرى ، من فلان وفلان الخ " (١١٩).

ثم يلى ذلك ذكر موضوع الطلب ، الذى يستخدمون فيه صيغة الإقرار المعتادة - المذكورة سلفا - أو يستخدمون فعل التقسيم فقط دون استخدام فعل الإقرار . وذلك كما ورد في الوثيقة P.Tebt.II 319 من سنة ٢٤٨ . ولم تكن تذكر بيانات الأطراف أو علاماتهم المميزة عند ذكر أسمائهم بالعقد (١٢٠) .

وبعد ذكر الصيغ السابقة يأتي تحديد الممتلكات ومساحتها وأماكنها، ثم نصيب كل طرف من الأطراف ، ثم يلى ذلك بند الحياة والأيلولة ، وأخيراً يأتي التاريخ .

ومن الواضح هنا أن هذه المجموعة من العقود يرد بها أغلب بنود العقود الأجوراتومية ، باستثناء ذكر التاريخ في مقدمة العقد ، وعدم وجود كل من بند الكورييا وبند سريان العقد . ومن البنود المشتركة بين المجموعتين ذكر بيانات وعلامات الأشخاص المميزة ، وورود بند الحياة في كلتاهم . ولكن عقود السونخوريسيس تتميز بكونها كانت تكتب في صيغة طلب إلى قاضي القضاة ، نظراً لأنها كانت توجه إليه للتصديق على الإتفاقات التي تحثويها ، ولعل ذلك يفسر عدم ذكر بند الكورييا بها نظراً لأنها لا يمكن أن تصبح قانونية أو أن تصبح سارية إلا بعد تصديق قاضي القضاة عليه .

٥ - عقود الشهود الستة (١٢١)

أشرنا فيما سبق إلى أنه لا توجد من بين عقود التقسيم التي تنتمي إلى العصر الرومانى ووصلت إلينا ، سوى عقد واحد (١٢٢) ينتمى إلى عقود الشهود الستة ، وهو ينتمى إلى عهد أغسطس ، وهى الفترة التى ينتمى إليها غالب العقود من هذا النوع ، نظرا لأنه لم تكن قد نظمت بعد مكاتب التسجيل الرسمية (مكاتب مراقبى السوق وفروعها في القرى) التي ستتولى إصدار وتوثيق مثل هذه العقود (والتي سميت بالعقود الأجورانومية) . ومن أجل ذلك كان من الضرورى أن يوقع على هذه العقود ستة من الشهود، ثم يختتمها كل منهم بخاتمة ، حتى يمكن إعطاءها الصفة القانونية. أى أن توقيع هؤلاء الشهود الستة كان يغنى - عندئذ - عن تصديق مكتب التسجيل.

وبعد توقيع الشهود الستة كان العقد - الذى كان يكتب مرتين على نفس ورقة السيردى (١٢٣) - يعطى لأحدهم ليكون أمينا عليه (١٢٤) (Syngraphophulax) ، ولحفظه من السرقة أو التلف . وقد أسبحت عملية الشهادة على العقود وحفظها شبه حرفة لبعض الناس ، ولكنها اختفت - في رأى برايسيكه (F.Preisigke) (١٢٥) بعد عهد أغسطس ، نظرا لاختفاء هذا النوع من العقود بعد تنظيم مكاتب التسجيل الرسمية وتنظيم عملها .

ولسوء الحظ فإنه لم يتبق من الوثيقة P.Tebt.II 382 - التي تحتوى على العقد الوحيد الباقى من عقود التقسيم التي تنتمي إلى عقود الشهود الستة كما أشرنا أعلاه - سوى إقرار لأحد الأطراف ، وملحق به قسم بأنه سوف يتلزم بنتيجة التقسيم ، وينجز كل ما يتعلق بالنصيب الذى آلت إليه فى التقسيم (١٢٦) . وهذا النص بالوثيقة لن يمكننا من دراسة هذا النوع من العقود بشئ من التفصيل .

و - العقود غير النمطية (١٢٧)

والمقصود بها تلك العقود التي لا تدرج تحت أي نوع من أنواع العقود التي سلف الحديث عنها . ومن بينها الوثيقة 3197 P.Oxy.XLV اتنى تتعلق بتقسيم عدد كبير من الرقيق بين ثلاثة من أفراد عائلة تيبيريوس يوليوس ثيون الإسكندرية المقيمة بالإسكندرية (١٢٨) . ويرى فولف في هذه الوثيقة مجرد اتفاق خاص جدا حرج من أجل الاحتفاظ به في أرشيف العائلة وليس للتسجيل الرسمي .

وفيما يبدو أن هذه العائلة قد وجدت في ترابطها - وألذى تسنده مصالح اقتصادية وإجتماعية واحدة - دعامة تجنبها الحاجة إلى إتخاذ الإجراءات الرسمية المعتمدة في تقسيم ممتلكاتها - وهي كتابة عقد قانوني وتسجيله في مكاتب التسجيل الرسمية - فإنكنت بهذا الاتفاق العائلي ربما لبيان حقوق كل طرف وحقوق ورثته فيما بعد . أي أن العائلة قد وجدت في سلطتها المهيمنة على أفرادها ، والتي تضمن حقوقهم جميعا ، بدلا عن سلطة الدولة في هذا الخصوص .

وتشابه هذه الوثيقة مع عقود الخير وجرائم في خلوها من البند الجزائي ، وفي التاريخ قبل الإقرارات الفرنكية التي جاءت شديدة الاختصار (١٢٩) . وعلى حين ورد بند الحياة فيها (١٣٠) فإنه لم يرد بند الكوريا .

٢ - تسجيل العقود (١٣١)

بعد كتابة عقد التقسيم كان لابد من تسجيله في مكاتب التسجيل الرسمية . ويختلف التسجيل ومكانه تبعاً لنوع العقد . ومن بين أنواع العقود التي سلف الحديث عنها ، كانت كل من العقود الأجورانومية وعقود الخيروجرافيا وعقود السونخوريسيس هي فقط التي يتم تسجيلها .

وكانت العقود الأجورانومية تسجل دائمًا - كما سلفت الإشارة - في مكتب مراقب السوق (١٣٢) ؟ الذي كان مركزه في عاصمة المديريّة ، أو في أحد المكاتب التابعة له في المراكز والقرى (١٣٣) . وبعد تسجيل العقد كان يجب أن يذيل بتأشيره المكتب الذي سجل به لإثبات إتمام عملية التسجيل . وهذه التأشيرة تفيد بأن العقد قد سجل في (١٣٤) - أو من خلال (١٣٥) - مكتب التسجيل " ثم يذكر اسم المكتب والمكان الكائن فيه .

أما بالنسبة لكل من عقود الخيروجرافيا وعقود السونخوريسيس ، فإنها كانت تسجل لدى مكتب قاضي القضاة (Archidikastes) بالإسكندرية ، والذي كان يتكون من قسمين : هما الكاتالوجيون (Katalogeion) ، والديالوجيه (Dialoge) (١٣٦) . وكانت عقود الخيروجرافيا تسجل بصفة خاصة في الديالوجيه (١٣٧) بينما كانت عقود السونخوريسيس تسجل في الكاتالوجيون (١٣٨) .

وعند تسجيل أي من هذه العقود فإنها يجب أن ترسل وبرفقتها طلب باسم قاضي القضاة ، إلى الديالوجيه - بالنسبة لعقود الخيروجرافيا - وإلى الكاتالوجيون - بالنسبة لعقود السونخوريسيس - حيث تفحص ثم ترسل إلى مكتبة الإسكندرية المركزية - وهما النانائيون (Nanaion) ومكتبة

هادريان - لليداج^(١٣٩) . ولكن بينما كانت العقود الأصلية ترسل إلى مكتبة هادريان ، كانت نسخ معتمدة منها ترسن إلى النااليون^(١٤٠) . أما مقدمي الطلبات فلا يحصلون سوى على نسخ معتمدة من هذه العقود^(١٤١) بعد دفع الرسوم المقررة لإجراء التسجيل^(١٤٢) .

ولم يكن في الإمكان القيام بإجراءات التسجيل السابقة بدون أن توافر عدة نسخ من العقود الأصلية حتى يمكن لكل طرف من أطرافها أن يحتفظ بنسخة منها على الأقل^(١٤٣) . وبذلك يمكنه تسجيل عقده^(١٤٤) بل لدينا إشارات في عقود التقسيم إلى أن كل طرف من أطرافها كان يحصل على نسختين منها وليس على نسخة واحدة^(١٤٥) .

الخلاصة

كانت الملكية المشتركة هي أكثر أشكال الملكية في العصر الرومني وجوداً وتربداً في الوثائق نظراً لانتشار الفقر الذي كان سببه الهم هو ضالة ملكيات الأرض أو إبعادها كلية عند غالبية سكان مصر . ذلك أن النسبة الأكبر من الأرض الزراعية كانت إما في يد الدولة أو في حوزة الإمبراطورية الرومانية والسكندرية . وقد تتجزأ عن ذلك أن أصبحت الملكيات المحدودة من الأرض أو المنازل أو الرقيق وبقية أشكال الثروة ، مملوكة ملكية مشتركة أو مشاعة بين أفراد العائلة الواحدة . وقد أدى الفقر ، إضافة إلى تدني أدوات الانتاج ، إلى ترابط العائلة للعمل في ملوكهم المشترك من الأرض الزراعية ذات المساحة الضئيلة ، أو للعمل في الحرفة البدوية لإعالة العائلة . ولهذا السبب كانت العائلة الواحدة تعيش في منزل واحد ، أو جزء من منزل ، لعدة أجيال متالية ، مما أدى إلى نشأة نمط العائلة الممتدة ، التي برغم اختلاف أحجامها ، إلا أنها كانت جميعها تشتهر في وجود أكثر من جيل وأكثر من أسرة ترتبط بعضها ببعض برباط القرابة والمعيشة المشتركة تحت سقف واحد . وكانت دعامة الحياة لهذه العائلة هي ، بشكل رئيسي ، الملكية المشتركة أو المشاعة للمنزل أو للأرض أو لكافة أشكال الثروة ، وبقدر ما تستمر هذه الملكية بقدر ما تستمر العائلة ذاتها في الوجود . ومن هنا جاء حرص العائلة على استمرار ملكيتها المشتركة بكافة الوسائل ، وعندما كانت العائلة تعجز عن ذلك ، أو عندما كانت تنشأ ضرورة ما لتقسيم الملكية المشتركة بين أفرادها تقسيماً فعلياً يتربّط عليه استقلالهم وأسرهم في حياتهم استقلالاً تاماً ، كان يبدأ - عندئذ - انقسام هذه العائلة وتحللها . وبذلك فإن تقسيم الممتلكات هو في جوهره تحلل للأساس الاقتصادي الذي إنبنت عليه العائلة وهو الملكية المشتركة . وكانت عمليات تقسيم الممتلكات معقدة إلى حد كبير ، إذ تدخلت فيها عدّة اعتبارات اقتصادية وإجتماعية وقانونية . وكان كل من إجراء التقسيم

والطريقة التي يتم بها يتوافقان على عوامل كثيرة ، منها هذه الاعتبارات ، ومنها ظروف وعلاقات الأطراف أنفسهم ، ومنها الأسباب التي أجرى من أجلها التقسيم ، وهدف كل طرف من إجرائه .

وكان الهدف من التقسيم بوجه عام هو تحقيق أقصى درجة من العدالة أو الرضا بين أطراف التقسيم حتى لا يقع ظلم على أحدهم ، أو تحدث خلافات فيما بينهم . وتحقيق هذه العدالة يكون أو لا بمراعاة حق كل طرف من الأطراف في الممتلكات موضع التقسيم ، ثم تقسيمها - من الناحية المكانية - تقسيماً عادلاً ومرضياً بقدر الإمكان ، ثم استخدام القرعة في التقسيم ، وليس الإختيار ، حتى لا يتسبب التقسيم في حدوث خلافات بين أطرافه .

ورغم أن طرق تقسيم العين المملوكة تختلف باختلاف نوعها (أرض زراعية ، منازل ... الخ) ، إلا أن المنهج الواحد الذى كان يحكم هذه الطرق جميعها هو إما توزيع الأنسبة على أكثر من عين من الأعيان المملوكة في حالة تعددها ، أو حصرها في عين واحدة مع إقرار مبدأ التعويض المالى ، أو الإنفاق من هذه الأنسبة لتميزها . وإذا تعذر تقسيم العين ذاتها ، فإن الأطراف كانوا يلجأون إما إلى الاستخدام الجماعي لها ، أو إلى تصفية ملكيتهم المشتركة لها . وهذا المنهج في التقسيم ، والطرق المتبعة في تحقيقه ، كان يحقق التقسيم العادل والمرضى لجميع الأطراف ، وهو الهدف النهائي لكل عمليات التقسيم .

وكان أطراف عمليات التقسيم يكتبون ، بعد إجرائها ، عقوداً لإصياغ الصفة القانونية عليها ، وحتى يمكن تسجيلها . وكانت عقود التقسيم تكتب في صيغ مختلفة ، وهذا الاختلاف قد يكون مرجعه إقليمي أو زمني . فقد استخدمت صيغ معينة في مديريات بعضها ، مثل صيغة العقود الأجورانومية التي كانت الأكثر إستخداماً في مديرية أرسينوى (الفيوم) ، ومثل صيغة عقود

البروتوكول الخاص الذى استخدمت بشكل خاص فى مديرية أو كمسير ينخوض (البهنسا) . هذا بالإضافة إلى صيغ أخرى معينة استخدمت فى فترات زمنية بعينها ، مثل صيغة عقود الشهود الستة التى استخدمت فقط في بداية الحكم الرومانى لمصر ، ومثل صيغة عقود الخير وجرافا التى بدأ استخدامها في أو اخر النصف الأول من القرن الثاني الميلادى . وبالرغم من هذا الاختلاف في صيغ عقود التقسيم ، إلا أنها كانت - وبدون استثناء - تؤدى نفس الغرض ، ألا وهو تسجيل عمليات التقسيم وحفظ حقوق جميع الأطراف المشتركين فيها ، أي أن عقود التقسيم لم تكن برعى إختلف صيغها ، سوى ممارسات مختلفة لشيء واحد .

ملحق

قائمة بوثائق عقود تقسيم الممتلكات (١)

مسلسل	التاريخ	الوثيقة	المكان	النوع
١	٣٠ م.ق ٢٠	P.TEBT II 382	تبونيس	شهود ستة
٢	أوائل ف ١٠	P.MICH.V 327	تبونيس	أحور انومية
٣	١١-١٠	P.ABERD. 53	؟	أحور انومية
٤	٣٧-١٤	P.MICH.V 317	تبونيس	أحور انومية
٥	٤٠	P.MICH.V 318-320	تبونيس	أحور انومية
٦	٤٦	P.TEBT.II 383=M, CHR 357	تبونيس	أحور انومية
٧	٤٧	P.MICH.V 323- 325=PSI VIII 903=SEL. PAP.151	تبونيس	أحور انومية
٨	٤٨	BGU IV 1037	كرانيس	أحور انومية
٩	٤٨	P.MICH.V 326	تبونيس	أحور انومية
١٠	٧٢	P.MICH.III 186=SB III 7031	ناحیاس	أحور انومية
١١	٧٥	P.MICH.III 187=SB III	ناحیاس	أحور انومية

(١) عن قوائم عقود التقسيم انظر 209 Montevocchi. La Papirologia . p. 209 وهذه القائمة تتضمن فقط الوثائق التي نشرت حتى عام ١٩٨٧ الذي أجزت فيه هذه الدراسة .

		7032		
أحورانومية	ستريبيس	P.MICH. X 584	٨٤	١٢
أحورانومية	ستريبيس ديار حنتيس	P.MICH. IX 554	٩٦-٨١	١٣
؟	منشأة أرسينوي	BGU XI 2096	١٠٣	١٤
أحورانومية	او كسيرو بحر حرس	P.RYL. II 156	١٠٣	١٥
أحورانومية	كريبيس	P.MICH. IX 559	أواخر ٢٠	١٦
؟	ستريبيس	P.TEBT. II 527 DESCRI	١٠١	١٧
أحورانومية	كريبيس	P.MICH. IX 555-556	١٠٧	١٨
أحورانومية	سو كريبيايو نيسيوس	CPR I 11	١٠٨	١٩
أحورانومية	ستريبيس	P.MIL. VOGL.I 23	١٠٨	٢٠
أحورانومية	ستريبيس	P.MIL. VOGL.III 209	١٠٨	٢١
غير غطيبة	او كسيرو بحر حرس	P.OXY. XLIV 3197	١١١	٢٢
أحورانومية	ديور نيسيلاس	P.LOND. II 293	١١٤	٢٣
أحورانومية	كريبيس	P.MICH. IX 557	١١٦	٢٤
أحورانومية	كريبيس	P.MICH. IX 558	١١٧-٩٨	٢٥
أحورانومية	كريبيس	BGU II 444	١١٧-٩٨	٢٦
أحورانومية	من مديونية رسبرق	P.MIL. VOGL.II 101	١١٨	٢٧
أحورانومية	رسبرق ستربيس	P.OXY. III 503	١١٨	٢٨
أحورانومية	ستريبيس ؟	P.MIL. VOGL.II 99	١١٩	٢٩

أحور انومية	سوبي (أسوان)	P.WISC. 14	١٣١	٢٠
حبر و حرفون	مدبرية هيرموبوليس	P.RYL. II 157=SEL PAP.I 52	١٣٥	٢١
أحور انومية	مدبرية أرسينوي	P.FLOR. I 51=M. CHR 186	١٦١-١٣٨	٢٢
أحور انومية	مدبرية أرسينوي	P.OSLO.II 31	١٦١-١٣٨	٢٣
أحور انومية	مدبرية أرسينوي	P.MIL.. 54	١٦١-١٣٨	٢٤
؟	نيتونيس	P.TEBT.II 528 DESCRI	١٦١-١٣٨	٢٥
؟	نيتونيس	P.TEBT.II 533 DESCRI	١٦١-١٥٧	٢٦
سوخو ريسيس	كرانيس	BGU I 241	١٧٧	٢٧
حبر و حرفون	هيرموبوليس بننا	P.AMIL.II 99	١٧٩	٢٨
حبر و حرفون	او كسرى بنخوس	P.OXY. XIV 1721 DESCRI	١٨٧	٢٩
أحور انومية	بطوليمايس بور جنتيس	CPR I 174	١٩١/١٩٠	٤٠
حبر و حرفون	مدبرية أرسينوي	CPR I 222	٢٠ ق	٤١
بروتوكول حاص	او كسرى بنخوس	P.BRUX. V.E.7918 (IN WILLERIJ) VAN RENGEN CE 48(1973). P.314)	٢٠ ق	٤٢

۶	بندیہ ز مسیری	P.MERI. III 122	۲۰ ق	۴۳
۷	عیر مذکور	P.MI.. VOGL.III 100	۲۰ ق	۴۴
۸	بروتوكول خاص	اوکسیریخوس	P.OXY. XXXI 2583	۲۰ ق
۹	مذیہ هیروگرافیس	P.RYL.II 339 DESCRI	۲۰ ق	۴۶
۱۰	عیر مذکور	P.SIRAS. IV 513	۲۰ ق	۴۷
۱۱	حیروحرافون	پیادنیا	PSI VI 697	۲۰ ق
۱۲	ستوپس	P.TEBT.II 597 DESCRI	۲۰ ق	۴۹
۱۳	بروتوكول خاص	اوکسیریخوس	P.OXY.X 1278	۲۱۴
۱۴	سوخو ریپس	ستوپس	P.TEBT.II 319=SEL PAP.I 53.	۲۴۸
۱۵	عیر مذکور	P.LOND. III 951 ?	۲۴۹	۵۲
۱۶	بروتوكول خاص	اوکسیریخوس	P.OXY. XIV 1637	۲۰۹-۲۱۷
۱۷	حیروحرافون	هیروگرافیس سما	P.FLOR.I 50	۲۶۸
۱۸	حیروحرافون	اوکسیریخوس	P.OXY. XIV 1638	۲۸۲
۱۹	آخر ابرمیہ	بندیہ ز مسیری	CPR I 194	۳۰ ق
۲۰	هیروگرافیس سما	P.RYL. II 325 DESCRI	۳۰ ق	۵۷

الهوامش والحواشى

هوامش وحواشى الفصل الأول

-١ وجدت الملكية المشتركة في مصر منذ العصر الفرعوني وذلك كما يشير كل من وورد :

William A.Ward, " Some Aspects of Private Land Ownership and Inheritance in Ancient Egypt, ca. 2500 - 1000 B.C." in : Tarif Khalidi (ed.), Land Tenture and Social Transformation in The Middle East. American University of Beirut. Beirut 1984, p.68

: وكريللر

H.Kreller, Erbrechtliche Untersuchungen auf Grund der graeco - ägyptischen Papyrusurkunden. Leipzig-Berlin 1919, pp. 62 ff

ولكنها - فيما نعتقد - قد زادت في العصر الرومانى زيادة كبيرة لإزدياد مساحة الأرض الخاصة في هذا العصر . انظر فيما يلى .

-٢ A.Ch. Johnson, Roman Egypt to The reign of Diocletian , Baltimore 1936 , p. 27.

مصطفى عبد الحميد العبادى ، مصر من الإسكندر الأكبر إلى الفتح العربى ، القاهرة (بدون تاريخ) ، ص ٤٣ وما بعدها .

-٣ عن الملكية الخاصة في العصر الفرعوني انظر Ward,op.cit. الذى يرى (p.72) أن الملكية الخاصة قد وجدت في العصر الفرعوني ، ولكنه ذكر أن ملا.. الأرض في هذا العصر كانوا من الموظفين وضباط الجيش والكهنة ، وهؤلاء يحوزون أرضهم بصفتهم أوضيفية أى بديلا عن الراتب أو مكافأة على خدمة أدوها للملك . ولم يقدم " وورد "

شواهد على وجود الملكية الخاصة بين عامة الشعب . انظر أيضا :

Bernadette Menu & Ibram Hariri, " La notion de propriété privée dans L'ancien Empire Egyptien" Etude sur L'Egypte et le Soudan ancienne, No.2,(1974), pp. 127 - 154

الذى بين أيضا ارتباط حيازة الأرض بالوظيفة . وانظر أيضا: لطفي عبد الوهاب يحيى ، دراسات في العصر الهلنستى ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٩ ص ١٦٢ - ١٦٣ ، الذى يرى أن الملكية الخاصة قد بدأت تتمو بداعاً من العصر الصاوى ثم في عهد السيادة الفارسية على مصر حتى تبلورت واكتملت قبل بداية العصر البطلمى . وأدلته على ذلك وجود عقود منذ القرن السادس ق . م يتحدد فيها حق المالك بصفة مطلقة ، ووجود إجراءات التسجيل فيها (انظر حاشية ١٤) .

٤ - وعن الملكية الخاصة في الأرض في العصر البطلمي انظر: العبادى ، نفسه ، ص ١٢٨ وما بعدها و ص ١٣٤ ، و هـ . أيدرس بل ، مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربى ، دراسة في انتشار الحضارة الهيلينية واصحاحاتها ، ترجمة عبد اللطيف احمد على ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٦٢ الذى يرى أن الأرض الخاصة لم تكن حرمة وإنما كانت أرضا يتمتع حائزها بحق الانتفاع (الارتفاق) فقط .

-٥ - انظر حاشية ٢ .

٦ - العبادى ، نفسه ، ص ٢٥٠ ، ونوجه نظر القارئ هنا أن كل التواريخ المذكورة في هذا العمل هي بعد الميلاد إلا إذا ذكر غير ذلك .

عنها انظر :

-٧

Johnson . op. cit.. pp.26 - 27 G.M. Parassoglou,
Imperial Estates in Roman Egypt. Amsterdam 1978.

العبادى ، نفسه ، ص ٢٤٧ وما بعدها .

-٨

" Landholding in Philadelphia in The Fayum (A.D.
216) " , Cong. XII , (1970) , p. 387 .

-٩

وهي الوحدة العامة لقياس الأرض في العصر البطلمي
والروماني وهي تساوى تقريباً ٢٧٥٦ متراً .

-١٠

Oates, Landholding, loc. cit.,

ومصطفى عبد الحميد العبادى " الأرض والفلاح في مصر
الرومانية " مستخرج من الأرض والفلح في مصر ، الجمعية
المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٤ .

See, e.g. Oates . op. cit., p. 386 .

-١١

وعن الرومان في الريف المصري انظر على سبيل المثال

D.H.Samuel, " Greeks and Romans at Soknopaiou
Nesos " , Cong. XXI , (1981) , pp. 389 - 403., E.G.
Turner, " Oxyrhynchus and Rome " , HSCP,.
79. (1975), pp. 1- 24 . esp. pp. 13ff .

N.Lewis, Life in Roman Egypt . Oxford 1983,p.67 .

-١٢

من الاحصائيات ذات الدلالة في هذا المجال ، الإحصائية التي
وردت في : العبادى ، الأرض والفلاح ، ص ١٢٤ ، عن
توزيع ملكية الأرض في إحدى قرى الفيوم التي كان مجمل
مساحتها هو ٥٥٦ أرورة . وقد امتلك منها مواطن سكندرى
منفرداً ٣٩٢ أرورة . كما امتلك أحد مواطنيها ٨٧ أرورة .
أما بقية المساحة فقد توزعت على باقى السكان ، فكانوا
يمتلكون مساحات صغيرة تتراوح بين أرورتين إلى أربعة
أرورات .

See., R. Taubenschlag. " Papyri and Parchments from The eastern provinces of The Romam Empire outside Egypt Jjur Pap . 3 (1949), p.36 -١٤

حيث يذكر الوثيقة (P.Avromont 1 (188 B.C.) وهي عقد

بيع أرض مملوكة لأخرين ، ويعلق تاويشنلاج عليها :

" It is remarkable That This vineyard belonged to a rural community whose soil was not yet broken up in separated parcels "

" من الملاحظ أن هذه الكرمة تنتمي إلى مجتمع ريفي لم تقسم أرضه بعد إلى أجزاء منفصلة ". أى أن أرض هذه القرية مازالت مملوكة ملكية مشتركة أو كانت مشاعاً بين أفرادها .

يرجع كرييلر (Op.cit., pp. 63 ff) الملكية العائلية إلى العصرين الفرعوني والبطلمي . ويرى (p.62n.2) إنها كانت قوية جداً ، وأنها كانت تتجمع في يد رئيس العائلة الذي كان يقسمها بين أفرادها ، ثم يجمعها الرئيس الجديد للعائلة (Ibid., p. 73) كما يضرب أمثلة (Ibid., pp.64-5) على استمرار الملكية العائلية لمدة طويلة دون تقسيم . -١٥

" Les esclaves en copropriete' dans L Egypte Greco-- Romaine " , Aegyptus 48, (1968), p.129. -١٦

عن حالات ملكية مشتركة ألت بالميراث. انظر على سبيل -١٧

:المثال

P.Mich. V 249 (18) 1 sq.; P.Tebt. II 322 = Sel.
Pap.II 313 (189) 27 .; P.Mich. V 276 (47) 2-5.;
P.Mich.V 269 - 271 (42) ... P.Mich. III 175 (193);:
P. Wisc. 18 (146/147)

E.Weiss, " Communio pro diviso und pro indiviso in den Papyri " . APF 4, (1908). p. 365 ff., Kreller,
op. cit., p.65., D.W. Hobson, " House and Household in Roman Egypt ", YCS 28, (1985), -١٨

p.211., J.Row - Landson. " Sales of Land in their social context" .Cong. XVI, (1981) ,p. 374 -5. R. Taubenschlag.The Law of Greco - Roman Egypt in The light of the Papyri. 332 B.C. - 640 A.D., New York 1944, p. 165.. Biezunska - Malowist, op.cit.,p.117
Rowlandson. op.cit.. p.372 f.

-١٩

Family Archive from Tebtunis (= P.Fam. Tebt.) .ed. by B.A. van Groningen. Leiden 1950(= P.Lugd. Bat.VI). espesp. Introd., see. also, E.Seidl, Rechts - geschichte - Ägyptens als romischer Provinz (Die Behauptung des ägyptischen Rechts neben dem romischen), Unter Mitarbeit von Dr. Axel Claus und Dr. Lothar Müller. Sant Augstin 1973, pp.62 - 63 .

-٢٠

See . Seidl, op. cit., p.62.

-٢١

P.Fam. Tebt., introd.

-٢٢

See., e.g. P.Fam. Tebt. 44 (188/189) , , 47 (195),,48 (202/203)

-٢٣

وعن الأرشيفات المماثلة ، انظر العرض المختصر لها في

Seidl,op: cit., pp. 56 ff .

E.g., P.Oxy .XXX VIII 2868 (147) 7-8.; P.Oxy.I 62 (III) V.,5-6., P.Oxy.VII 1044 (173 - 174 or 205 - 206)6.

-٢٤

H.I.Bell, " Brother and Sister Marriage in Graeco - Roman Egypt," RIDA 1, (1949),p. 91.

-٢٥

See., M. Hombert & C. Preaux, Recherches sur le recensement dans L'Egypte romaine (P.Bruxelles inv.E.7616). 1952(= Pag - lugd . Bat. V),pp.149- 155.

-٢٦

وترجعان هذه العادة إلى أصل شرقى . وبتحديد إلى أصل

فارسى ،

J. Modrzejewski ." Die Geschwisterehe in der

hellenistischen praxis und römischen Recht" ZSS 81, 1964), p.80., also, Lewis, op.cit., p.43.

ويرى أن هذه العادة قد انتقلت من بلاد الإغريق إلى مصر عبر البطالمة ، ولكنها استمرت في مصر بتأثير من العوامل الاقتصادية .

ويذهب إلى هذا الرأي أيضا: -٢٧

H.Thiersfelder, Die Geschwisterehe hellenistischen - romischen Ägypten . Diss. Munster - Westfalen 1960 p. 93 ff ., also, Lewis. op. cit., p.44

وعن زواج الإخوة ، انظر أيضا :

في العصر الفرعوني :

R.Tanner, "Untersuchungen zur ehe - und erbrech - tlichen Stellung der Frau im pharaonischen Ägypten", Klio 49, (1967) , pp. 24 f.

وفي العصر البطلمى :

Sarah B.Pomery, Women in Hellenistic Egypt from Alexander to Cleopatra . New York 1984, pp.16 ff

وفي العصر الروماني :

Bell,op.cit., K. Hopkins, "Brother - Sister Marriage in Roman Egypt" , Comparative Studies in Society and History 22, (1980) ,pp.332. ff., J.Modzejewski, "Le droit de framille dans les letteres privees grecques d'Egypte " , JJur. Pap 9/10,(1955/1956), pp.342- 348

وهي هبة تمنح للفتاة عند زواجهها وتحملها إلى بيت زوجها وهذه الهبة قد تكون أموالاً سائلة أو حلى أو ملابس ، أو عبيد، أو خليط من هذا كله أو بعضه ، وذلك بديلًا عن الحصول على نصيب في ميراث العائلة . -٢٨

-٢٩- في بلد الإغريق - على سبيل المثال - كانت المرأة تحروم من الميراث كلياً ، عن ذلك انظر :

A.R.W- Harrison. *The Law of Athens. The Family and Property.* Oxford 1968,pp.130., D.Schaps, "Women in Greek Inheritance Law" .Class.Q.,25,(1975), pp. 53 - 57.

-٣٠- يذكر عاطف غيث ، القرية المتغيرة (القبطون - محافظة الدقهلية) دراسة في علم الاجتماع القرى ، ط ١ ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٨٦ - ٨٧ ، أن العائلة الممتدة في القرية المصرية الحديثة كانت تميل إلى حرمان المرأة كلياً من الميراث - رغمماً عن قواعد الدين الإسلامي التي تعطى الأنثى نصف نصيب الذكر - أو تقليلاً نصبيها عن طريق تسجيل الأرض في حياة الأب للأولاد الذكور . وال فكرة الأساسية وراء ذلك هي - كما يذكر (ص ٨٧) - إبقاء الأرض كما هي في الاتجاه الأبوى . كما يذكر فوزي رضوان العربي . نظام الحيازة في المجتمع البدوى الإسكندرية ١٩٨٠، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ، أن البدو في صحراء مصر الغربية لا يورثون المرأة لأنها سوف تتقل ممتلكات العائلة إلى خارجها إذا تم توريثها .

-٣١- عن هذا المرسوم ، انظر :

J.Hermann, " Zum Edikt des Präfekten Gaius Avidius Heliodorus". ZSS 92. (1975). pp.260- 266 .H.-A.Rupprecht" Zum Vorkaufsrecht der Gemeinschafter nach den Papyri ", Scritti in Onore di Orsolina Monteverchi..Bologna.1981,pp.335 - 342.Rowlandson,op.cit .p.375.. H.C.Youtie. "P.Mich inv 148,Verso: The Rule of Precedent", ZPE,28, (1977) , pp. 124 - 137 .

Col. II.	-٣٢
Op.cit.,pp.339 - 340 .	-٣٣
Op.cit.	-٣٤
Col. III. 1. 10 - 15 .	-٣٥
Col. IV, 1.10 - 14 .	-٣٦

وبنفس الوثيقة (Col.IV,1.15 sq.) قضية أخرى مشابهة هي قضية أبناء العم الثلاثة : هيراكس (Hira) وثيانوس (Agathos Daimon) وأجاوس دايمون (Theanos) الذين كانوا يمتلكون أرضاً قسمت بينهم ، ثم باع أحjaوس دايمون نصبيه إلى أحد الغرباء دون أن يخطر ببني العم الآخرين . مما دفعهما إلى رفع قضية ضده . وقد حكم لهما ، طبقاً للسوافق ، برجوع الأرض إليهما .
وعن قضية أمونيس وأخويه انظر :

Rupprecht. op. cit.

Untersuchungen zum Wöhnungseigentum auf Grund der gräko - ägyptischen Papyri . Diss. Marburg / Lahn 1970,p.79.	-٣٧
Op. cit., p.372.	-٣٨
Ibid ., 371.	-٣٩
Ibid.,372.	-٤٠
Ibid..p. 374.	-٤١
وهي حالات قليلة جدا ، انظر على سبيل المثال : P Mich V 322a (46) .	-٤٢
انظر حاشية (١٧) ، وكذلك أمثلة الملكية المشتركة المقدمة	-٤٣

فيما يلى .

- ٤٤ A.Berger, Encyclopedic Dictionary of Roman Law. Transactions of The American Philosophical Society, Vol. 43. Philadelphia 1953. s.v. "Communio"
- ٤٥ عن الملكية المشتركة في الأرض والمنازل والرقيق انظر فيما يلى . وفي الدواب انظر ، على سبيل المثال ، الوثائق التالية : P.Soter. 27 (126?), P.Oxy.XXI 2583 (II).
- و انظر : Hobson,op.cit.,p.228 حيث يذكر أن ملكية الجمال كانت غالباً ملكية مشتركة بين عديد من الأشخاص . وفي المراكب انظر : P.Oxy. X 1260 (286) حيث مجموعة من الأشخاص ، هم ورثة المدعو تيرو (Tiro) يمتلكون مركباً حمولته ٣٥٠ أردياً ملكية مشتركة (سطور ٣ - ٦) .
- ٤٦ عن صور الملكية المشتركة انظر دراسة إيجون فايس الموسعة :
- Communio pro diviso und pro indiviso in den Papyri"
- التي سلقت الإشارة إليها .
- 47 و انظر الأمثلة المقدمة فيما يلى . وعن هذه المصطلحات
- ٤٨ انظر :
- Weiss, op.cit., 353.. Kreller,op. cit., p.69.,Drath op. cit., p.77.
- Weiss, Loc.cit..Kreller. op. cit.,p.67..F.Preisigke," Das Wesen der Βιβλιοθήκη ἐγκτησεων" -٤٩
Klio 12. (1912).(1912). Neudruck 1966 p.455-456 .
E.g., p.Mich.V 276 (47),, p.Mich. III 189 (123). -٥٠
- و انظر الأمثلة المقدمة فيما يلى .
- ٥١ انظر بصفة خاصة مثال رقم (٤) في ملكية الرقيق المشتركة

فيما يلى .

عن الملكية المشتركة في الأرض بشكليها المقسمة وغير -٥٢

Weiß, op.cit., p.339 ff . المقسمة انظر :

L.3-4. -٥٣

L.15. -٥٤

L.10. -٥٥

L.11. -٥٦

L.12. -٥٧

وعن ملكية المنازل انظر : -٥٨

Weiss, op.cit., p.333 ff ., Drath, op. cit., pp.74 ff .,
H. Maehler, " Häuser und ihre Bewohner im Fayum
in der Kaiserzeit ", in : Das Römisch - Byzantinsche
Ägypten . Akten des Internationalen Symposiums 26
- 30 . September 1978 in Trier. Mainz 1983 . pp. 119
- 137 ., Hobson. op. cit., p. 228.

Col. IV,4 . -٥٩

L.1. -٦٠

L.2-3. -٦١

L.5-6. -٦٢

L.6 sq., and note on L. 6-9. -٦٣

= Sel. Pap- II 313 . -٦٤

عن ملكية الرقيق المشتركة انظر : -٦٥

Biezunsk - Malowist, Les esclaves en copropriete` .

= Sel . Pap. I 12. -٦٦

L.17 - 18. -٦٧

عنها انظر الفصل الثالث. -٦٨

L.13 - 14 .	-٧٩
L.16 - 18 .	-٧٠
Op. cit ., p 333 .	-٧١
عن الملكية المشتركة المتساوية انظر :	-٧٢
WeiB , op .cit.. p. 354.. Kreller, op. cit., p. 68.	
L. 18.	-٧٣
L. 7 .	-٧٤
L. 6.	-٧٥
L.5 - 6 .	-٧٦
L. 21 .	-٧٧
L. 6 - 7 .	-٧٨
L. 8 .	-٧٩
= PSI V111 908 = Sel. Pap . I 15 .	-٨٠
L. 8 .	-٨١
L. 9 - 16 .	-٨٢
L. 11 - 12 .	-٨٣
L. 13 - 14 .	-٨٤
L. 16 - 17 .	-٨٥
L.27 - 29 .	-٨٦
L.28 .	-٨٧
L.13 - 14 .	-٨٨
L.38 - 48 .	-٨٩
L. 44 - 45 .	-٩٠
E.g., P. Oxy. I 94 (187) ., PSI IX 1065 (157) .	-٩١

- E.g. P. Mich. V 332 (48) .. P. Mich. V 296 (I) .. P. Ryl. II 162 (159). -٩٢
- E. g., P. Mich. III 189 (123) . -٩٣
- E. g., P. Freib. II 8 = SB III 6291 (143) . -٩٤
- انظر قضية الأمة مارتيللا فيما يلى . -٩٥
- انظر مثال رقم (٤) في ملكية الرقيق المشتركة غير المقسمة . -٩٦
- E. g., P. Mich. III 175 ! 193) . -٩٧
- و عن حقوق المالك المشترك على نصيبيه ، انظر :
Drath , op. cit, pp. 785 ff.
- E. g., P. Oxy. II 247 (90). P. Oxy. I 75 (129). -٩٨
- و كان يُنصَّ أحياناً في عقود البيع ، انظر على سبيل المثال
P.Ryl. II 162 (159) 23 sqq .
- الممتلكات ، انظر الفصل الثالث ، على هذا الحق .
- كان التومارخيس هو مدير المقاطعة في العصر الفرعوني ، -٩٩
وفي العصر البطلمي حل محله حاكم إغريقي أطلق عليه :
امستراتيجوس - أى قائد - نظراً لأن وظيفته في البداية كانت
ذات اختصاصات عسكرية . وقد تحول التومارخيس إلى
مجرد مدير للزراعات الملكية مكلف بتنظيم سلفيات البدور .
وفي العصر الروماني أصبحت اختصاصاته محدودة للغاية
و تتعلق بالنواحي المالية . عنه انظر :
- جونيفيف هوسون و دومينيك فالبيل ، الدولة والمؤسسات في
مصر من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان ، ترجمة
فؤاد الدهان ، ط ١ ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ،
القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٢٤٨ .
- P. Fam. Tebt. 38. -١٠٠

-١٠٢ عن نفس القضية انظر :

Biezunska - Malowist. op. cit, pp. 125 - 126 .

Op. cit., p. 344 .

-١٠٣

Op. cit., p. 455 .

-١٠٤

The Law, p. 182 .

-١٠٥

-١٠٦ بالتجير مثلا ، انظر على سبيل المثال :

P. Oxy. XXII 2351 (112)., PSI IX 1065 (157).

أو بالرهن ، انظر على سبيل المثال :

P. Oxy. III 499 (121) ., P. Ryl. II 177 (246) .

هوامش وحواشى الفصل الثاني

- ١ عن مفهوم العائلة الممتدة وأشكالها انظر : عاطف غيث ، القرية المتغيرة ، ص ٧٩ وما بعدها . وفوزى رضوان العربى ، نظام الحيازة في المجتمع البدوى ، ص ٢٣٢ ؛ عاطف وصفى ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ط ٣ ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨١ ، ص ١٠٢ وما بعدها .

ويطلق على العائلة الممتدة أسماء أخرى منها : العائلة المشتركة (Joint Family) والأسرة المركبة ذات التسلسل القرابى الواحد " ، انظر : عاطف وصفى " نفسه ، ص ١٠٢ .

- ٢ انظر :

N.D. Fustel de Coulanges, The Ancient City, a Classical study of The religious and civil institutions of The Ancient Greece and Roma. English Trans. by Willard Small . New York 1956, pp. 40 ff.

F.P. Walton, Historical Introduction to The Roman Law 3 rd. ed ., Edinburah and London 1916, p. 155 f.

ويذكر إنه قد وجدت عند الرومان عائلات تضم مئات الأشخاص يعيشون جميعاً حياة اجتماعية واحدة في منزل واحد دون أن ينكر أحدهم في الإنصال .

- ٤ Id., L. Parti and Others, The Ancient World. Pare I (1200 B.C. to 500 B.C.) . Unesco 1965, pp. 185 ff.

- ٥ انظر : عاطف غيث ، نفسه ، ص ٨٠ وما بعدها .

- ٦ " Une Famille nombreuse en Egypte au II . siecle" , in : Nelangesn Paul Thomas, 1930, p. 440 - 450 .

- ٧ M. Hombert & C. Preaux, Recherches sur le recensement, pp. 154 - 155 .

- Die Geschwisterene im hellenistischen - romischen Ägypten, pp. 83 - 85 . -٨
- Hauser Und ihre Bewohner. pp. 127 - 128 . -٩
- Life in Roman Egypt. pp. 530 - ١٠
- House and Household. pp. 222 ff . - ١١
- ١٢ فرض الحكم الرومانى على مصر ضريبة كانت تجمع طبقاً للرؤوس وتسمى " Laographia " وقد فرضت على كل سكان مصر باستثناء مواطنى مدينة الإسكندرية والروماني وبعمر النساء المهنية الأخرى ، كما كان بعض فئات السكان تدفعها مخفضة . وكانت الضريبة تفرض على الرجال دون النساء ابتداء من سن ٤٤ وحتى سن الستين . ومن أجل جمع الضريبة وتصنيف السكان تبعاً لوضعهم منها كان يجرى تعداد كل أربعة عشر عاماً للسكان والممتلكات ويدعى Kat' oikian apographe' ، أو الإحصاء المنزلي نظراً لأن كل صاحب منزل كان ملزماً وقت إجراء التعداد بتقديم إقرار يذكر فيه أسماء سكان منزله وأعمالهم وأعمارهم ووضعهم القانوني . وهذه الإقرارات هي المعنية هنا بالكلام .
- وعن هذه الضريبة والإقرارات المنزليه انظر :
- محمد فهمي عبد الباقى ، ضريبة الرأس في مصر الرومانية رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة - القاهرة (بدون تاريخ) .
- In : Hombert & Preaux. op. cit., pp. 19-21, col.X. - ١٣
- ١٤ أو ٣٤ سنة ، انظر : Hombert. loc. cit
- ١٥ انظر أيضاً : Hombert & Preaux. op.cit.. p. 22

Hombert, loc. cit.	وعن نفس العائلة انظر :
P.Brux. inv. E. 7616 (174) Col. XVI .	-١٦
للوقوف على أمثلة أخرى وردت في هذه الوثيقة انظر :	-١٧
Cols. X111, XV	.
Col. I.	-١٨
L. 4-5 .	-١٩
ومن أمثلة العائلات الحضرية التي كان أفرادها يزاولون حرفة واحدة ، عائلة تروفون ابن ديدوموس التي كانت تقيم في مدينة أوكسيرينخوس ، وتتكون من : تروفون الأب (٣٢ سنة) ، وثاؤونيس (سنة واحدة) ، اضافة إلى تامونيس زوجة ديونيسيوس ، وأبنيه : تروفون (٣ سنوات) وثاؤسيس (سنة واحدة) . وكان أبناء تروفون الثلاثة ، فكما كان هو وأبوه من قبل ، نساجين . وقد ورد ذكر هذه العائلة في الوثيقة P.Oxy. II	-٢٠
288. وحول هذه العائلة وعملها انظر :	
E.H. Brewster, " A Weaver of Oxyrhynchus : Sketch of a humble life in Roman Egypt , " TAPA 57, (1927) pp. 132 - 154 .	
L. 7.	-٢١
L.8,16 .	-٢٢
L. 16 , 22.	-٢٣
L. 21.	-٢٤
See. Thiersfelder, op . cit., p. 85 .	-٢٥
L. 18 .	-٢٦
L.10 .	-٢٧
L.14.	-٢٨

- L. 23. -٢٩
- و عن نفس العائلة انظر : -٣٠
Thierfelder, op. cit., pp. 82 ff., Lewis, op. cit., p. 53.,
Bell, Brother and Sister Marriage , p. 88 .
- L. 19. -٣١
- انظر مقدمة الوثيقة 176. -٣٢
- وتبيّن بعض الوثائق الأخرى استمرارية الحياة المشتركة لهذه العائلة ، انظر : -٣٣
- P.Mich. III 176 Introd., 181 (131) Introd. -٣٤
- نتيجة لاختلاط الأجناس التي استوطنت في العصر البطلمي وبخاصة إختلاط الإغريق بالمصريين ، فإنه ابتداء من القرن الثاني ق . م لا يمكن التحقق من جنسية الأشخاص الذين يرد ذكرهم بالوثائق من خلال أسمائهم ، لأن كثيراً من الإغريق تسموا بأسماء مصرية ، وبالمثل فإن كثيراً من المصريين تسموا بأسماء إغريقية .
- Life in Roman Egypt, p. 53. -٣٥
- Id . -٣٦
- كانت قاعدة السكنى الواحد من أهم القواعد في تكوين وتأسيس العائلة الممتدة ، وتبعاً لهذه القاعدة تنقسم العائلة الممتدة إلى عدة أشكال فرعية ، منها شكل " العائلة الممتدة ذات السكنى مع والد الزوج (Patrilocal Extended Family) وهى تجمع الأسر التي يكونها أبناء الأب فتشمل الأب وزوجته وأبناءه وعازلتهم وأحفاده وعائلاتهم وهكذا . وبطبق في هذا الشكل نظام السكنى مع عائلة والد الزوج . وهكذا عندما يتزوج أحد أبناء

ذلك العائلة عليه أن يحضر زوجته ويعيش مع عائلة والده .
ومنها شكل " العائلة الممتدة ذات السكنى مع والد الزوجة)
Martilocal Extended Family) وتكون من الزوجة وبناتها
المتزوجات مع عائلاتهن وحفيداتها وعائلاتهن وكذلك من
أبنائهما وبناتها غير المتزوجين . والشكل الأول هو الأكثر
انتشاراً، وتنتمي إليه العائلة الممتدة في مصر في كل عصورها
التاريخية .

انظر عن ذلك : عاطف وصفى ، الأنثروبولوجيا الإجتماعية ،

ص ١٠٣ .

عن مساحات المنازل في مصر في العصر الروماني انظر :

Maehler, Hauser, p. 120.

انظر الفصل الثالث .

Maehler , op. cit., p. 121.

-٤٠

Maehler , Housse,p. 222 .

-٤١

وعن تخطيط المنازل ، انظر الفصل الثالث .

وقد أشارت هومبير (op. cit., p. 449) إلى ذلك أيضاً .

Hobson, op. cit.,p. 221 .

-٤٣

Ibid., p. 223. Mario Leverani, " Land Tenture and Inheritance in The Ancient Near East : The Interaction between " Palace" and: Family: Sectttttors", in: Tarif Khalidi (ed), op. cit., p. 35.

-٤٤

Ibid., p. 36.

-٤٥

انظر الفصل الثالث .

عن السلطة الأبوية عند كل مكن الإغريق والرومان انظر :

-٤٦

Fustel de Coulange, op. cit., pp. 85 ff., Ward, op. cit., p. 70 ff.

- Berger, Encyclopedic Dictionaiy of Roman Law. s.v.
" Familia . -٤٨
- The Law, p. 113. -٤٩
- وعن السلطة الأبوية في مصر في العصرين البطلمى والروماني
انظر :
- R. Taubenschlag. " Die Patria Potestas im Recht der Papyri " Opera Minora II .. pp. 261-321.. Id.. The Law, pp. 97 ff.
- وعن السلطة الأبوية في العصر الفرعونى انظر :
Trigger, op. cit., p. 312.
- ويذكر أن سلطة الأب في هذا العصر أيضا كانت سلطة مهيمنة على أفراد العائلة حتى كانت تمتد لتشمل الممتلكات التي كانت في أيدي أبنائه ، وعملهم كذلك .
- أى التخلص منهم وهم صغار السن أو رضع بالقائمه في
الخائب . انظر :
- Taubensschlag. The Law, pp. 103 f. -٥٠
- Ibid., p. 104.. -٥١
- Ibid., p. 105. -٥٢
- Ibid., p. 105 f. -٥٣
- عن دور الأب الاقتصادي والاجتماعي في العائلة الممتدة بشكل عام ، انظر : عاطف وصفى « الأنثروبولوجيا الاجتماعية » ، ص ١٠٥ ، وفي العائلة الممتدة في القرية المصرية الحديثة ، انظرو : عاطف غيث، القرية المتغيرة، ص ٩١، ٩٩، ١١٤، ١١٥ . -٥٤
- تبين عقود التدريب على الحرف أن الأب كان هو الذى يحدد عمل كل فرد من العائلة ويعمل على تربيتهم على هذه الأعمال (حرف أو غيرها) منذ طفولتهم . وفي الحالات

التي كان يحصل فيها الإبن على أجر ما ، كان الأب ، أو من يقوم مقامه ، هو الذي كان يحصل على هذا الأجر .

انظر على سبيل المثال الوثائق المذكورة في : محمد فهمي عبد الباقي « عقود العمل في مصر في عصر الرومان » رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١٠٠ وما بعدها ، ص ١٤٣ وما بعدها .

-٥٦ انظر : عاطف غيث ، نفسه ، ص ٥٣ ، ٩١ - ٩٢ .

-٥٧ وهي تقابل تقريباً العشيرة " Clan " في المجتمعات ذات التكوين القبلي . وهي تتميز بقيامتها على أساس تسلسل قرابي واحد من جانب الأب ، ويتوافر وحدة مكانية لأفرادها ولذلك لا بد أن تكون القاعدة السكنية متوافرة هنا أيضاً ، كما هي متوافرة في حالة العائمة الممتدة ، أي أن يعيش أفرادها في مكان واحد ، ويجمع العشير » أو البنوة تماسك اجتماعي قوى بين أفرادها .

وعن العشيرة تكوينها ، انظر : عاطف وصفى ، نفسه ، ص ١٠٧ وما بعدها . انظر أيضاً : جورجوف مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهرى وأخرون المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومى للترجمة ، ط ١ ، القاهرة ٢٠٠٠ ، مادة " عشيرة " حيث يعتبر البنوة جزءاً من العشيرة .

-٥٨ انظر : عاطف غيث ، نفسه ، ص ٨٠ ، وفوزى رضوان العربى ، نفسه ، ص ٢٣٣ .

Sales of Land.p. 375 n. 14., See. also, P.Mich. V, Introd., p. 16 f. -٥٩

-٦٠ عن هذه العائلات ، أو البنون ، وشجرة أنسابها ، انظر : P. Mich. V, loc. cit .

على أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن الأسماء المذكورة في
شجرات العائلات هذه - وهي مأخوذة من الوثائق التي وجدت
في القرية - لا تضم سوى الأسماء التي وصلتنا فقط ولا بد أن
أعداد هذه البدنات كان أكبر من ذلك بكثيراً .

Loc. cit.

- ٦١

- ٦٢ القرية المتغيرة ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

هوامش وحواشى الفصل الثالث

- " Property Distribution by lot in Present - Day Greece", TAPA 87, (1956). P.44 ff. -١
 Ibid., pp. 45-46. -٢
- E.g., P.Mich. IX 559 (Early II); 557 (116) ; P. Mich.III 186 (72); 187 (57); P. Mich. X 584 (48); P. Oxy.III 503 (118); P. Oxy. XIV. 1637 (257-259); P. Amh. II 99 (179). -٣
- وهي حالات كثيرة ، انظر على سبيل المثال : -٤
- P.Oxy. XIV 1638 (282); P.Mich. IX 554 (81-96);
 P.Tebt. II 383 (46); P.Mich. V 323-325=PSI V111
 903 = Sel. Pap. I 51 (47); Tebt. II 382 (30 B.C-
 A.D.1),, P.Lond. III 932 (211)., P. Mich. IX 555-
 556 (107); P.Oxy. XXX1 2583 (II).
 P.Oxy. XIV 16377 (257-259) note 9. -٥
- Ibid., 8-10 . -٦
- Op. cit., P. 46. -٧
- E.g., CPRI 11 (108) 10; P.Mich. V 323-325 (47).6;
 P.Mich. V 326 (48) Col. I., 3; p. Mich. IX 557 (116)
 10., P. Mich. IX 558 (98-117) 8. -٨
- عن ذلك انظر : -٩
- Pauly-Wissowa, Pauly's Realencyclopädie der Classischen Altertumswissenschaft, Vols. XXX, s.v." Moira., XX 111,s.v."Λαγχάνω" ; XX1, s.v. "Κλήρωται"
- وجرج تومسن، إسخيلوس وأثينا، دراسة في الأصول
 الاجتماعية للدrama ، ترجمة: صالح جواد الكاظم، بغداد
 ١٩٧٥ ، ص ٥٢ وما بعدها.
- See.R.Taubenschlag, " Customary Law and Custom in The Papyri", Opera Minora II., 92; Kreller, -١٠

- Erbrechtliche Untersuchungen, P.88.
- See Levy, op. cit., pp. 42 f., Pauly - Wissowa, op.cit., Vol XXVI., s.v. "Losung". - ١١
- Pauly- Wissowa .op. cit.. Vol.XXXI, s.v.: Losung",, Vol XXIII, s.v. "Λαγχάνω". - ١٢
- Id. - ١٣
- وكان النفي السياسي يتم في أثينا طبقاً لقانون وضعه المصنح السياسي الأثيني كلايسينيس (Cleisthenes) في أواخر القرن السادس ق . م ، وبمقتضاه كان يتم التصويت في الجمعية الشعبية الأثينية (Ekklesia) على نفي أي من الزعماء الأثينيين الخطرين على النظام القائم لمدة عشر سنوات . وكان التصويت على النفي يتم بكتابة اسم الشخص المرغوب في نفيه على كسر الفخار (Ostraka) ولهذا سمي القانون بهذا الاسم .
- أنظر عن ذلك :
- لطفى عبد الوهاب يحيى، الديمقراطية الأثينية، دراسة فی النظام السياسي الشعبي، ط ٢، الإسكندرية ١٩٦٩، ص ١٤٦ وما بعدها.
- Levy. op. cit.,
- وكان هذا الموظف هو أهم الحكماء (Archontes) التسعة الذين كانوا يحكمون أثينا في فترة الحكم الاستراتطي (القرنين السابع وال السادس ق . م بخاصة) ، نظراً لإتساع واجباته وسلطاته التي كانت تشمل أموراً سياسية وقضائية ودينية ، وبصفته هذه كان هو الرئيس الفعلى لهيئة الحكم وللدولة ، وعنه انظر :
- The Oxford Classical Dictionary, s.v. "Archontes".
- انظر : جورج تومسن ، نفسه ، ص ٥٣ - ٥٤ . - ١٥
- Pauly - Wissowa . op . cit.. Vol. XXVI. s.v." Losung ". - ١٦
- ومن هذه المصطلحات: - ١٧

“εκ κλῆρου διαιρέσεως” -١

وعنه انظر على سبيل المثال :

P.Mich. III 186 (72) 12., 187(75) 10., IX 584 (84).,557
(116) 10., 558 (Age of Trajan) 8., P.Oslo. II 13
31 Antoninus Pius) 12

-٢ “ών ἐ αχεν“ ويعنى الحصول على نصيبه بواسطة القرعة

، وعنه انظر على سبيل المثال :

P.Tebt.II 383 (46) 35., P.Oxy. XLIV 3197 (111) 17.,
II 503 (118) 20, P. Amh.II 99 (179) 15.,P.Flor.I
50(268) Col.IV,114.

“κληρούσθαι“ -٣

وعنه انظر على سبيل المثال :

P.Mich. V 326 (48) Col. I, 18., P. Mich. IX 584 (84) 12.,
558 (Early II) 7., P.Oxy. II 503 (118) 8., P.Mil. Vogl. II
99 (119) 6.

. وغيرها .

Pauly - Wissowa , op. cit., Vol. XXVI, s.v. “Louang ” . -١٨

وجورج تومسن ، نفسه ، ص ٥٣ .

Pauly - Wissowa, loc. cit . -١٩

انظر حاشية (١٣) . -٢٠

انظر : -٢١

Walter C. Till, Erbrechtliche Untersuchungen auf Grund
der Koptischen Urkunden. Wien 1954,pp.94,215,222,
228

Ibid., pp. 124-126 . -٢٢

L.13-15 -٢٣

L.10-12. -٢٤

لم يذكر ذلك بالوثيقة لوجود نقص بها ولكن هذا يفهم بدهيا . -٢٥

L. 9-10.	-٢٦
L. 10-11..	-٢٧
L. 11.	-٢٨
L. 13- sqq.	-٢٩
L. 16-sqq.	-٣٠
: عنها انظر	-٣١

P.J. Sijpesteijn, The Family of The Tiberii Julii
Theones. Amsterdam 1976.esp.pp.1-7., 10-16.

مصطفى عبد الحميد العبادى ، مصر من الإسكندر الأكبر ، ص

. ٢٤٨

Text. A, 6.. A,6.	-٣٢
L- 11 sqq.	-٣٣
ld.	-٣٤
Text B, 11 sgg11 sqq.	-٣٥
L. 12 sqq.	-٣٦
L. 13 sqq.	-٣٧
= Sel. Pap . I 52.	-٣٨
L. 12.	-٣٩
L.7	-٤٠
L. 22.	-٤١
L.5 - 7 .	-٤٢
L.10 sq.	-٤٣
L..14 - 16..	-٤٤
L. 16 sq.	-٤٥

- وهي حالات كثيرة ، انظر على سبيل المثال الوثائق المذكورة في
الهوامش من (٤٨) إلى (٥١) فيما يلى . -٤٦
- E.g., p. Mich. IX 584 (8). -٤٧
E.g., P. Mich. IX 584 (84) 10.
- E.g., CPR II 74 (190/191) من الأم -٤٨
P. Mich. V 323 - 325 (47) 8 من الأب
- E.g., P.Oxy. II 503 (118) .; P. Oxy. XIV 1721 (187)7. -٤٩
E.g., BGU I 241 (177) 10. -٥٠
- E.g., P. Wisc. 14 (131) من الزوج -٥١
- عن الوصية ، انظر الدراسات المذكورة في : -٥٢
O.Montevecchi, La Papirologia . Milano 1973, P. 208.
- وهي الشكل المصرى للوصيات ، وعنها انظر المراجع المذكورة
في Id -٥٣
وانظر أيضا :
- E.M. Husselman, “ Donationes mortis causa from Tebtunis” TAPA 88, (1957), pp. 135 - 154., Taubenschlag, The Law, p. 153 f.
- E.g., P.Mich V272 (45/46), 290 (ca.37)., 299(I), See also, Taubenschlag, op. cit., P.155 f. -٥٤
- E.g., P. Mich II 121 (42) Col. II.. Col. III I.; Col. IV. iv.. See. also, Taubenschlag.op. cit.. p.156 f. -٥٥
- كان يوجد في العالم الإغريقي ثلاثة قوانين للميراث تتعلق بتسلسل
الورثة تبعاً لدرجة قرابتهم للمورث في الخط الأبوى هي : قانون
جورتينا ، و القانون الأثيني ، و القانون السوري - الرومانى ، -٥٦

وعنها انظر :

Kreller, Erbrechtliche Untersuchungen , pp. 139 ff.. E. Seidl, Ptolemaische Rechtsgeschichte. Hamburg - New York 1962 . p. 183., R. Taubenschlag. " Die Geschichte der Rezeption des Griechischen Privatrechts in Ägypten " . Opera Minora I. p. 595 f., H. Harrison. op. cit., pp 130.

وقد أثرت هذه القوانين في قانون الوراثة الإغريقى في مصر إضافة إلى ذلك كان يوجد كذلك القانون المصرى القديم للوراثة الذى كانت له تأثيراته على قانون الوراثة في العصرىن البطلمى

والروماني . وعنه انظر :

Seidl, op. citt., pp. 179-180 , Id., " Altagyptisches Recht" in : E- Seidl and Others, Orientalisches Recht, Handbuch der Orientalistik, Herausgegeben von B. Spuler, Erste Abteilung, Band III. Leiden - Koln 1964, pp. 1-48..

وكان كثير من قواعد الإيديولوجوس (انظر BGU V,1) تتضم أمور الميراث في مصر في العصر الرومانى . وعن هذه القواعد بصفة عامة انظر :

Paul R. Swarney, The Ptolemaic and Roman Ideas of Logos. Toronto 1970 . pp. 96 f.. 119 ff.

زكي على ، مقتنة الإيديولوجوس ، القاهرة ١٩٩٨ .

E. g. P. Mich. IX 584 (84).

٨٧

P.W. Pestman, Marriage and Matrimonial Property in Ancient Egypt. A Contribution to establishing The legal position of The Women (= P. Lugd. Bat.IX). 1961. pp. 128 . 139.. 153.

-٥٨

Ibid.. p. 122 ff. P. 122 ff.

-٥٩

Ibid.. pp. 100 - 101 .. 107 pp. 100-101; 107.

-٦٠

Harrison, The Law of Athens. P. 57.

-٦١

R.D. Melville, A Manual of The Principles of Roman Law, 2 nd ed .. Edinburah 1918, pp. 162 f. -٦٢

See. Gunter Hage ,Eheguterrechtliche Verhältnisse in den Griechischen Papyri Ḥgyptens bis Diokletien. Graezistischee Abhandlungen, Herausgegeben von H.J. Wolff,Band 3, Koln 1968 ,pp 91f.; 171 ff.; 244. -٦٣

E. g. P. Fam. Tebt. 50 (205) Comm -٦٤

(BGU V,1). -٦٥

ويشابه الحكم في هذه المادة ما هو موجود في الشريعة الإسلامية من أن الزوجة تحصل على ربع تركة زوجها في حالة عدم وجود ورثت له من الصلب سواء منها أو من غيرها . -٦٦

عن ذلك انظر :

عبد الحميد أحمد المطاوى ، الوجيز في أحكام المواريث ، ط ٤ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ١٦ .

وذلك كما تبين القضايا التي ذكرت في P. Catt., Recto وعنهما -٦٧
انظر :

R.Katzoff, " Precedents in The Courts of Roman Egypt." ZSS 89, (1972), pp. 286 ff.; H. Ankum," Die Haltung der Präfekten von Ḥgypten gegenüber dem greko- Ḥgyptischen Recht," RIDA 18, (1971), pp (1971), pp. 370 ff.

وعن قضية زواج الجنود انظر :

R.Katzoff , " Judicial Reasoning in P. Catt - Frans Legi," TAPA 101, (1970) ,pp.241 - 252 ., Paul j. Alexander," Letters and Speeches of The Emperor Hadrian," HSCPH. 49, (1938), pp. 145f., Peter Garnsey, " Septimius Severus and The Marriage of Soldiers , " California Studies in Classical Antiquity 3, (1970),p,47;.Kreller,op.cit.,pp.156 - 157.; P.Wisc. 14 (131) Comm

وسامى عبد الفتاح شحاته . القضاء فى مصر الرومانية من الاحتلال الرومانى حتى عصر الإمبراطور سبتميوس سيفيروس . رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ١٩٨٥ ، ص ١٥٨ وما بعدها .

E.g.. P.Oxy. XXXVII 2474 (III) 5 qq., p. Oxy. III 489 (117) 5 sqq., P.Oxy. III 494 = Sel. Pap. I 84 (156 - 165 E. g., P.Oxy. XXVII 2474 (III) 28 - 31 .

-٦٨

-٦٩

وعن تفسير ذلك انظر :

D.W. Hobson. "Women as Property Owners in Roman Egypt," TAPA 113 , (1983),p. 320.

وكان توريث منافع وخدمات الرقيق معتاداً في مصر في العصر الروماني ، عن ذلك انظر :

Kreller, op. cit., p.19.. R. Taubenschlag, " Das Sklaven - recht im Recht der Papyri," Opera Minora II ., p. 239 notes 81 , 85., Iza - Biezunska - Malowist , ' eschavage dans l'Egypte Greco - Romaine, & Second partie., periode Romaine . Warsaw 1977. p.119.

L. 2-3 .

-٧٠

عن نفس القضية انظر :

H.J. Wolff," Some Observation on Pre - Antoninian Roman Law in Egypt," in : Roger S.Bagnall & William V. Harris, Studies in Roman Law in Memory of A. Arther Schiller . Leiden 1986,p.164 f.

-٧١

ويرى فولف (Ibid .. p. 164 f.) أن مصطلح الزوجة هنا ليس أنه مدلول قانوني وإنما هو يستخدم من منطلق نظرة اجتماعية ، بينما يعلق ناشر الوثيقة المذكورة أعلاه (Comm..p.57) أن كبار الجنود الرومان قد أستثنوا من الحظر القانوني على زواج الجنود أثناء الخدمة ، كما أن هذه القاعدة لم تطبق بشدة على عامة الجنود .

وعلى أية حال فقد ألغى هذا الحظر حوالي عام ١٩٣ م ، وعن ذلك
انظر :

نافتالى لويس ، الحياة في مصر في العصر الرومانى ، ٣٠ ق.م -
٢٨٤ م ، ترجمة وتعليق د. أمال الروبى ، ط ١ ، عين
للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية ، القاهرة ١٩٩٧ ،
ص ٢٤ ، الحاشية .

= PSI III 903 = Sel. Pap. I 51. -٧٢

See. Seidl. Ptolemäische Recht geschichte p. 180.; Id.,
Altägyptisches Recht, p. 37.; Kreller, op. cit., p. 149 ff.;
Taubenschlag. Die Geschichte der Rezeption, p. 5960 -٧٣

عبد العزيز صالح ، "الأرض والفلاح في مصر الفرعونية " في:
الأرض والفلاح في مصر ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية،
القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٤٤ . -٧٤

Pestman, op.cit., p. 125. No. 1.G. Mattha. The Demotic
legal Code of Hermopolis West. Preface. additional
notes and glossary by George R. Hughes, Institutes caisd
Archaeologie de Cairo. 1975, Col. V111.30..
Kreller, op.cit., pp. 149 - 150 . -٧٥

ونفس الوضع أيضاً نجده عند كل من الرومان والإغريق ، انظر
عن ذلك :

Fustel De Coulanges, The Ancient City, p. 83 f.
انظر : ابراهيم نصحي ، تاريخ مصر في عصر البطالمة ، ج ٤ -٧٧
ط ٥ ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ٢٢ .

L. 10 sqq. -٧٨

L. 7 sqq. -٧٩

L. 5 sqq. -٨٠

See., Kreller op. cit., pp. 152 ff., A.M.. Harmon, Egyptian Property - Returns , " YCS 4, (1934).pp. 142 ff.	-٨١
انظر عنها فيما سبق .	-٨٢
Op. cit., p.152.	-٨٣
Introd.	-٨٤
In : ZPF 27,(1977),pp.124 - 137 (Late II/III).	-٨٥
L. 4-6.	-٨٦
عها انظر فيما سبق .	-٨٧
See also, CPR. I 11 (108).	-٨٨
Mattha, op. cit., Col. 1X., 13 - 17.	-٨٩
Id.: E. Seidl, " Nachgiebiges oder Zwingendes Erbrecht in Agypten ", SDHI 40. (1974), p. 100.	-٩٠
See., Harrison. op. cit., p.130 ff.; Schaps. op. cit., p.54.	-٩١
ويرجع ذلك إلى أن البنت لم يكن مسؤولًا لها إقامة الشعائر الجنائزية للأب أو تقديم القرابين لأرواح أسلاقها ، انظر عن ذلك :	
Fustel de Coulanges, op. cit.. p. 74 ff.	
Walton, Historical Introduction to The Roman Law, p.157 f.	-٩٢
Id.	-٩٣
ويرى فوستيل دى كولانج (Op. cit.. p. 75) أن البنت لا يمكن أن ترث أبيها إلا في حالة كونها مازالت تحت سلطانه عند وفاته ، أما إذا كانت متزوجة فإنها لا ترث لأنها بذلك تكون قد خرجت من سلطانه ، ومن نطاق الأسرة ككل .	
انظر : ابراهيم نصحي ، نفسه ، ونفس الصفحة .	-٩٤
P.Oxy. V1 907 (276).	-٩٥

	انظر فيما سبق.	-٩٦
L. 12.		-٩٧
P.Select. (Lugd. Bat. X111) 14 (II).		-٩٨
L.14 sqq.		-٩٩
L. 10- 17.		-١٠٠
ويلاحظ هنا أن قطعى الأرض قد اعتبرتا متساويتين بالرغم من اختلافهما الفعلى في المساحة ، ولذلك فربما كان لقطعة الأقل مساحة - والتى حصلت عليها يوليا إيساروس - بعض الميزات (مثل الجودة - أو القرب من المياه ... الخ) التي عوضتها عن ذلك . انظر فيما يلى.		
CPR X111 (125).		-١٠١
L.21.		-١٠٢
L.9 sqq.		-١٠٣
Vindob. E.g. p.Mich. V 290 (Ca.37) 5.;296 (1)2-3.; p. Bosw. (Lugd. Bat.II) 3 (279) 5-10.		-١٠٤
-١٠٥ انظر أيضا الوثيقة P. Oxy. II 503. من سنة ١١٨ ، وترد بها حالة مشابهة للوثيقة المذكورة أعلاه ، وعنها انظر : Kreller,op.cit.,p.148 من P.Oxy. 1V 716. وكذلك الوثيقة		
سنة ١٨٦ . وعنها انظر فيما يلى.		
ومن الملاحظ أن نفس هذه القاعدة أى حصول البنت على نصف نصيب الإن في الميراث ، مطبقة أيضا في الشريعة الإسلامية ، وذلك تبعا للآلية القرآنية " يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين " . وعن ذلك انظر : عبد الحميد أحمد المطاوى ، نفسه ، ص ١٧ .		
-١٠٦ - انظر أيضا : P. Mich. V 326 من سنة ٤٨ ، وعنها انظر فيما		

يلى. وكذلك الوثيقة P.Flor I 50 من سنة ٢٦٨ حيث تحصل الأخت وفقا للعابد

(M.A.H.. el Abbadi. " P.Flor. I 50 : Reconsidered," Cong. XIV, (1974), p. 92).

على نصيب متساو مع أنصبة إخوتها الذكور الثلاثة .

See. Taubenschlag. The Law.p.140.. El Abbadi, loc.cit. - ١٠٧

- ١٠٨ عن اجراءات فتح الوصية انظر :

Taubenschlag, op. cit., pp. 152 - 153.

L.19 and note on l.15 - 26., also. N. Lewis, " Notationes Legentis", BASP 14, (1977), p. 159. - ١٠٩

L.23 - 24 . - ١١٠

L.25 - 26. - ١١١

E.g., P. Oxy. V1 907 (276)., P. Oxy. XXVII 2474 (III)20 sqq. - ١١٢

E.g., P. Harr. 68 (225)., P. Oxy.XXXIV 2709 (202- 207 - ١١٣

Taubenschlag, Die Patria Potestas,pp. 280 ff. - ١١٤

Harr. 68 (225) 7 - 8 الأب - ١١٥

P.Oxy.III 491 (126) ٨ الأخ الأكبر والجد

- ١١٦ وهي سن الخامسة والعشرين بالنسبة للرومان ، والرابعة عشر لغيرهم ، انظر :

Taubenschlag , The Law, p. 136, 178.

- ١١٧ انظر على سبيل المثال الوثائق المذكورة في هامش (١١٢) .

١١٨ L. ٥ - p. Oxy. XXXIV 2709 (202-207)., also, Taubenschlag, op. cit.. p. 134. - ١١٨

L. 25 - sqq. - ١١٩

L. ٥ - ٧ . - ١٢٠

- ١٢١ - انظر فيما سبق.
- L. 7 . - ١٢٢
- ١٢٣ - في العصر الفرعوني
- Seidl, Altägyptisches Recht. pp. 21 - 22 .
- وفي العصرين البطلمي والروماني
- M.. Kurylowicz, " Adoption on The evidnce of The Papyri " JJur. Pap 19. (1983) . pp. 61 - 75.; Kreller .op. cit., pp.157 - 158.
- ١٢٤ - انظر المواد من ١٨٥ الى ١٩٤ من قانون حمورابى في : فوزى رشيد ، الشرائع العراقية القديمة ، بغداد ١٩٧٣ ، ص ١٢٤ - ١٢٦ .
- Harrison , The Law of Athens .p. 82 . - ١٢٥
- Melville, op. cit., pp. 132 ff. - ١٢٦
- Kurylowicz, op. cit., pp. 63 - 69 ff.; Taubenschlag, Die Patria Potestas, p. 263 f.; Id., " Die Materna Potestas im grako- egyptischen Recht". Opera 11., pp.324 n. 6,326. L.9 - 10. - ١٢٧
- ١٢٨ -
- ١٢٩ - عن سن الزواج انظر :
- Lewis, Life in Roman Egypt, p. 55.
- ومن أمثلة الزواج المبكر ماتذكره الوثيقة
- P. Brux. inv. 7616, Col. V من سنة ١٧٤ (مديرية بروسيبيس) ، من أن سيدة تدعى تيرموتيس بنت بانتبيوس كانت زوجة لأخيها فيبيس وهي في سن الثالثة عشر عاما - كما تذكر الوثيقة - وربما قبل ذلك .
- See, Lewis, op. cit., p.54. . - ١٣٠
- E.g., P. Fay. 97 (78) . - ١٣١

E.g. P. Oxy. IV 837 descr. (117/118) ., p. Oxy. VI 968. - ١٣٢
(Trajan or Hadrian) descr .

Introd. - ١٣٣

L. 17. - ١٣٤

L. 9 - 11. - ١٣٥

L. 9. - ١٣٦

L. 16 - 17. - ١٣٧

انظر فيما سبق. وعلى الرغم من رأى كريللر السابق ذكره - وهو أن ديوجينيis قد حصل «فيما يحتمل ، على ثلث العبد بسبب كونه الأخ الأكبر بين إخوته - إلا أننا » فيما يبدو ، أمام حالة اتبع فيها مبدأ حصول الإبن على ضعف نصيب البتت ، لأن حصول كل من ديونيسيوس وتاليسيس معا على نصف العبد يعطى ترجيحا لذلك ، لأنه عند تقسيم هذا النصف فيما بينهما ، فإن ديونيسيوس سوف يحصل بالتأكيد « على ثلث العبد ، مثل ديوجينيis تماما - بينما ستحصل تاليسيس على السادس فقط مثلا حصلت يودايمونيس .

L. 13-14. - ١٣٨

L. 12 - 13. - ١٣٩

L. 6 sqq. - ١٤٠

- ١٤١ انظر أيضا الأمثلة الواردة في الوثيقة II 503 P. Oxy. من سنة ١١٨ - وفيها يقسم منزل بين ثلاثة من الأقارب هم أخوان وابن عميا ، ثم عمة لهم ، وقد حصر إخوان على خمسى المنزل كما حصل ابن العم على خمسين أيض ، بينما حصلت العمة على خمس فقط (وهذا أيضا يحصل إنك على ضعف نصيب البتت) . وكذلك الوثيقة II 99 P. Amh. من سنة ١٧٩ . وعنها

انظر أيضا قضية خيناليكساس الواردة في الوثيقة 19 من BGU | 19 من سنة ١٣٥ ، فيما يلى .

L 8 sqq.	-١٤٢
L. 1-4 .	-١٤٣
L. 7 - 8.	-١٤٤
L. 13 - 14.	-١٤٥

عن الأبناء مجهولى الأب ووضعهم القانونى والاجتماعى انظر :
H. C. Youtie, "Απατορες": Law Vs - Custom in Roman Egypt, " in : Le Mond Grec , Hommage a' Claire Preaux, Bruxelles 1975, pp. 723 - 740, esp. p. 730 f., Id., " BGU 2018, " ZPE 9, (1972) , p. 133 - 136.
E.g., P. Kohn II 100 (133). - ١٤٦

حيث توصى سيدة لأبنائها الثلاثة غير الشرعيين بمتلكاتها .

Kreller, p. 155. - ١٤٧ عنها انظر :

ومن الملاحظ أنه في الشريعة الإسلامية أن الأبناء غير الشرعيين لا يرثون سوى من الأم ومن أقاربها لأنهم يتسبون إليها فقط ، وذلك كما في الحالات المذكورة أعلاه . عن ذلك انظر :

Seidl, Nachgiebiges, pp. 100 - 101 . - ١٤٩

B G U I 19. - ١٥٠

L. 13. - ١٥١

Col. I., 21 sqq. - ١٥٢

يلاحظ هنا أن مطالبة خيناليكساس بثلث ميراث جنتها يعني تقسيم الميراث طبقا للبيوت فيما بينها وبين العم وابن عمها في الحال كل منهم ، طبقا لذلك ، ثلث الميراث . عن هذه الطريقة في

ال التقسيم انظر فيما سبق.

- ١٥٤ عن هذه القضية انظر :

R. Taubenschlag. " L autorite. de Chose Jugee dans Le droit greco - egyptien ". Opera Minora II., p. 705.; Id., " Die Feststellungsklagen im Rechte der Papyri," Opera Mnora II., pp. 674 - 648.; " Die Auslegung der Gesetze im Recht der Papyri." Opera Minora II., II., pp. 115-116; Id.. " Die Kaiserlichen Privilegien im Rechte der Papyr." Opera Minora II., p. 52.. Harmon.op. cit., pp.145 - 146.. An Kum, Die Haltung der Präfekten ,p. 373.. Katzoff, Preceedents in The Courrits , pp. 275-276., Id., " BGU 19. and The Law of Representation in succession ,"
Cong. X11., Toronto 1970, pp.239-242., Kreller, op. cit.,
p. 162 f.

Loc. cit. - ١٥٥

P.Oxy. XXXVIII 2852.; E.g. P.Oxy.XIx 2234(31)4.
(104/105) 17-23.; P.Mich. V322 (46), P.Tebt.II
Tebt.II381 (123)

See also, P.Amh. II 99 (179).; P.Oxy. II 503(118). - ١٥٧

- ١٥٨ وذلك عن طريق وثائق الهمة بسبب الموت . وعنها انظر حاشية

. (٥٣)

- ١٥٩ انظر حاشية (٩) بالفصل الأول .

- ١٦٠ ويساوى ١٠٠ ذراع .

- ١٦١ ويساوى أرورة واحدة . وعن الأرورة انظر حاشية (٩) بالفصل
الأول .

”η εαν θσαι εαν θσαι“ - ١٦٢

انظر على سبيل المثال :

P.Mich. V 326 (48) Col. I. 10.; P.Mich.V 327 (I) 17--18.
L. 5-6. - ١٦٣

L. 6. - ١٦٤

L.11-12.	-160
L.7-9.	-166
L.5 sqq.	-167
L.10 sqq.	-168
L.3-4.	-169
L.4	-170
L.4-5.	172-171
L.5.	-173
L.5-6.	-174
L.6-7.	-175
L.10 sqq.	-176
L.18 sqq.	-177
L.23 sqq.	-178
L.28 sqq.	-179
L.34 sqq	-180
L.40 sqq.	-181
L.45 sqq	-182

انظر فيما سبق من هذا الفصل . - ١٨٣

= Sel. Pap. I 53. - ١٨٤

L.6-7. - ١٨٥

L.7-9. - ١٨٦

L.9. - ١٨٧

- ١٨٨ عن أمثلة أخرى ، انظر الوثائق الآتية :

P.Mich. IX 555 - 556 (107)., 557 (116)., 558(98-117)

- ١٨٩ - انظر فيما سبق .
- = Sel. Pap. I 52. -١٩٠
- ١٩١ - انظر فيما سبق .
- انظر الرسم التوضيحي لهذا المثال فيما سبق ص -١٩٢
- E.g... P. Mich. V 269 - 271 (42).; 276 (47).; 296 (I). -١٩٣
- E.g.. R.Ryl. II 177 = Sel. Pap. I 63 (246). -١٩٤
- E.g.: P.Ryl. II 107 (84).; P. Oxy. II 247 (90). -١٩٥
- E.g.. P. Wisc. 18(146/147). -١٩٦
- ١٩٧ - عن المنازل في مصر في العصر الروماني انظر :
- Hobson, House and Household, pp. 214 ff.; Maehler, Häuser und ihre Bewohner, pp. 120 ff. Drath, Untersuchungen zum Wohnungseigentum., F. Luckhard, Das Privathaus im ptolemaischen und romischen Agypten. Diss. Gissen 1914., P.Oxy.XXIV 2406(II) Comm., Lewis. Life in Roman Egypt,p. 51f.
- وابراهيم نصحي ، تاريخ مصر في عصر البطالمة ، ج ٤ ، ص ٣١٦ - ٣١٤
- Maehler, op. cit., p. 121. -١٩٨
- Ibid.. p. 120 . -١٩٩
- Hobson, op.cit., p.216. -٢٠٠
- Ibid., 215. -٢٠١
- ابراهيم نصحي ، نفسه ، ص ٣١٤ - ٣١٦ . -٢٠٢
- Luckhard. op. cit., p.53. -٢٠٣
- ابراهيم نصحي ، نفسه ، ص ٣١٦ . -٢٠٤
- ٢٠٥ - عنهم انظر :
- R. Taubenschlag, Das Recht acf εἰσοδος und ἔξοδος

in den Papyri, Opera Minora II, PP. 405- 417., id., The Law, pp. 183-193 ff.
Op. cit., pp. 54 - 55.

-٢٠٦

عن أبراج الحمام في العصر الروماني انظر :

E. M. Husselman, "The Dovecotes of Karanis", TAPA 48, (1953), pp. 81 - 91.

-٢٠٧

انظر أمثلة الوثائق المذكورة في الهوامش أرقام ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣
L. 2.

-٢٠٨

L. 3-4 . ٢١١ ، ٢١١ ، ٢١٠

-٢٠٩

-٢١٣ انظر فيما سبق من

-٢١٤ انظر الرسم الخاص بهذا المثال فيما سبق من

-٢١٥ انظر أيضا الوثيقة . (118) P.Oxy. III 503 ويرد بها مثال قريب

من المثال المذكور أعلاه ، ويتعلق بتقسيم منزل بين ثلاثة من أبناء
العم وعمة لهم . وقد تم تقسيم المنزل إلى أجزاء متساوية ومتوازية
مقدار كل منها — المنزل ثم وزعت على الأطراف المشتركة في
عملية التقسيم . وعن نفس الوثيقة انظر :

Krieller , op. cit., p. 148

L. 1 sqq.

-٢١٦

L. 5 .

-٢١٧

L. 1 sqq.

-٢١٨

L. 3 .

-٢١٩

-٢٢٠ عن أمثلة أخرى انظر :

Weiss Communio pro diviso, pp. 334 ff.

Id.; See. also, Preisigke , Das Wesen,p. 445 .

-٢٢١

-٢٢٢ على هذا أن أتقدم بالشكر الجزييل إلى الأستاذ الدكتور محمد فهمي

عبد الباقي أستاذ التاريخ اليوناني والروماني بكلية الآداب بجامعة القاهرة على تكرمه باستضافتي يوماً في قريته هذه لأشاهد المنزل الذي تم تقسيمه بين الإخوة وزوجة أبيهم وكيفية تقسيمه ، حيث أنه منزل عائلة سيادته بالقرية .

وقد روى لي الأستاذ الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، أن نفس الطريقة في التقسيم قد أتبعت أيضاً في تقسيم منزل عائلته في قرية " اسطتها " إحدى قرى المنوفية بين ستة أو سبعة أبناء ، إذ تم تقسيم المنزل فيما بينهم رأسياً ، فحصل كل منهم على جزء من الطابق الأرضي ، إضافة إلى مأذع أو إثنين على السطح (أو الطابق الثاني) .

- ٢٢٤ انظر فيما سبق .

See. *Taubenschlag. Das Recht auf είσοδος und έξοδος* - ٢٢٥
pp. 405-415; Id.. The Law ,p. 183.; Drath. loc. cit

- ٢٢٦ انظر حاشية (١٤١).

L. 16 sqq - ٢٢٧

Taubenschlag, Das Recht , p. 408. وعنها انظر :

= *Sel. Pap.* I 63. - ٢٢٨

L. 10. - ٢٢٩

انظر هذه الحالة من التقسيم فيما سبق .

E. g. P. Mich. V 297 (I); 305 (I). 282 (I); 280(I). - ٢٣١

- ٢٣٢ انظر الفصل الأول .

- ٢٣٣ راجع المثالين بالفصل الأول .

- ٢٣٤ عن ذلك انظر فيما سبق .

- ٢٣٥ انظر نفس الصفحة .

- ٢٣٦ وهي من وثائق الهبة بسبب الموت .
L. 15 .
- ٢٣٧
- ٢٣٨ عن ذلك انظر للمؤلف : العبودية في مصر القديمة ، دراسة تطبيقية على مصر تحت الحكم الروماني (٣٠ ق. م - ٢٨٤ م) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٥ - ٤٧ .
- ٢٣٩ نفسه ، ص ٢٢٦ ، ٢٣٣ .
- ٢٤٠ نفسه ، ص ١٨٢ .
- ٢٤١ انظر على سبيل المثال الوثيقة (79) P. Oxy. II 375 حيث تباع أمة وولادها ، وعنها انظر للمؤلف ، العبودية في مصر القديمة ، ص ٧٤ .
- ٢٤٢ انظر على سبيل المثال الوثيقة ١ PSI XII 1263 (III) Col. 1 حيث تتعق أمة وإبنتها في وصية . وعنها انظر للمؤلف ، نفسه ، ص ٢٢٨ ، وكذلك الوثيقة C.Pap. Jud III 473 (291) حيث تتعق أمة يهودية وطفلها E.g., P. Oxy. II 105 (117 - 137) 4., P. Oxy. III 494 = Sel. Pap. I 84 (156 - 165) 10.; P. Oxy. III 495 (181- 189) 6. P.Oxy . XXXI 2583 (II) 5 - 7 .
- ٢٤٣
- ٢٤٤
- L. 9 - 10 .
- ٢٤٥
- See., Kreller, op. cit ., p. 148.
- ٢٤٦
- ٢٤٧ انظر حاشية (١٠٦) بالفصل الأول .
- ٢٤٨ عن ذلك انظر :
- Hobson, House and Household, pp. 224 ff.
E. g., P. Mich. V 282 (I).
- ٢٤٩ وفيها يبيع أربعة أفراد نصيبيهم من قطعة أرض مملوكة لهم ملكية

مشتركة إلى سيدة كانت تمتلك أرضاً تحيط بقطعة الأرض السابقة من جهتي الجنوب والشمال .

- ٢٥٠ انظر على سبيل المثال مثل رقم (٤) من تقسيم المنزل الواحد وكذلك الوثيقة (١٦) P. Mich. V241 حيث يتم بيع منزل إلى شخص كان يمتلك فناءاً مجاوراً لهذا المنزل ، ومن المحتمل أيضاً الوثائق

P.Stras. I 14 (211) .. , P. Mich. V 295 (I), p. Mich. V. 288 - 289 (I)

حيث تباع أجزاء من منازل بها مأعد . ولا يمكن تصور أن تكون هذه المبيعات إلا لأقرباء كانت لهم في الغالب أجزاء في تلك المنازل وكانوا يرغبون في إعادة تجميع ملكيتها في أيديهم .

Op. cit., p. 227 ff. - ٢٥١

Op. cit., p. 224 - ٢٥٢

- ٢٥٣ انظر على سبيل المثال مثل رقم (٣) من أمثلة العائلة الممتدة في الفصل الأول .

E.g.. P. Oxy. IV 716 (186). - ٢٥٤

حيث يعرض ثلاثة إخوة بيع الأجزاء التي يمتلكونها من عبد في مزاد على .

E.g.. P. Oxy. IV 723 (Early I) . - ٢٥٥

حيث يعتق أخوان ثلث أمة ، وكان الثنان الآخران قد أعتقا من قبل و (١٨٦) P. Oxy. IV 716 حيث يطلب ثلاثة إخوة بيع ثلاثي عبد نظراً لأن أخاهم الرابع قد أعتق الث الذي يملكه في نفس العبد من قبل . وعن العتق الجزئي للرقيل انظر للمؤلف ، العبودية في مصر القديمة ، ص ٢٣١ .

Op. cit., p. 353. - ٢٥٦

See., P. Soter. 27 (126).

وهي عقد بيع جزء غير محدد من حمار تملكه أفرودوس بنت بوسيدونيوس بالوراثة من زوجها المتوفى (سطور ١٣-١٧) إلى ديدوميون ابن سوتيريخوس الذى كان يمتلك بقية أجزاء الحمار (سطور ١٨ - ٢٠).

هوامش وحواشى الفصل الرابع

- ١ انظر الملحق الخاص بعقود تقسيم الممتلكات بنهاية الدراسة ، عقد رقم . ٣٠
- ٢ انظر الملحق أيضا .
- ٣ انظر الملحق ، عقود أرقام : ١ ، ٢ ، ٣ .
- ٤ عن أنواع العقود الإغريقية بصفة عامة انظر :

P. Meyer, Juristische Papyri, Erarung von Urkunden Zur Einfohrung in die Juristische Papyruskunde. Berlin 1920, pp. 86 ff.; Friedrich von Woess, Untersuchungen uber das Urkundenwesen und den Publizitatsschutz im romischen Agypten . Munchen 1924 ,pp. 32 ff.; E Seidl, Rechtsge - Schicte Agyptens, pp. 80 ff.; H.J. Wolff, Das Recht der Griech ischen Papyri Agyptens in der Zeit der Ptolemaer und des Prinzipats. II. Band, Munchen 1978, pp. 57 ff., Hansguenter Muller, Untersuchungen Zur von Gebauden im Recht der Grako- Agyptischen Papyr; Diss., Erlangen- Murnberg 1985, pp. 18 ff.

وعن تصنیف عقود التقسيم من حيث صيغتها انظر :
Kreller, op. cit., p. 79 ff.

- ٥ انظر الملحق .
- ٦ انظر الملحق ، عقد رقم : ٥٦ .
- ٧ انظر الملحق ، عقود أرقام : ٣١ ، ٣٨ ، ٥٢ .
- ٨ انظر الملحق ، عقدا رقم : ٣٩ ، ٥٥ .
- ٩ انظر الملحق ، عقدا رقم : ٤١ ، ٤٨ .
- ١٠ انظر الملحق ، عقود أرقام : ٤٢ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥٣ .

١١ انص لمحو عد عد ٣٦ . ٥

١٢ بصر لمحو عد عد

١٣ بصر المحو . عد عد ٦٦

عن لا قر رته شكر عد بصر اللـ سـه نـمـوـسـعـه

Heiko I. von Soden Untersuchungen zur Homologie
in den Griechischen Papvri Agyptens bis Diokletien.
Koln Wien 1973

- ١٥ انظر على سبيل المثال الوثيقة 265 - 265 P. Mich V 267 - من سنة
(سطر ٣٧) .

وعن عقود البيع انظر :

F. Pringsheim, The Greek Law of Sale- Weimar 1950,
p. 109 .

See. Muller, op. cit., pp. 21,333 ff. - ١٦

- ١٧ See. Von Soden. op. cit., pp. 3 24 ff.. A.E.R. Boak, "Two Contracts for Division of Property from Graeco - Roman Egypt - TAPA 52, (1921), p. 83

- ١٨ عنها بشكل عام انظر :
M. Chr.. p. 58f Meyer. Loc cit.. Wolff. op. cit..
pp.81ff. Muller. op cit.. p. 19 ff

- ١٩ وقد نشرت هذه الوثيقة مع الوثيقة 187 P Mich III 187 بنفس موصوع التفسير وبنفس الأطراف او ان الأمر في Boak. loc cit . عن حاله التفسير التي تتصميها هاتان الوثيقتان انصر العصر الثالث

L 1-3	٤٠
L 3-6	٤١
L 6 sqq.	٤٢
L 19-29	-٤٣
L 29-41.	-٤٤
L.42-43.	-٤٥
L.1 sq.,See also, Wolff.op.cit.	-٤٦
E.G. P.Mich. III 186 (72) 3.5.; 187 (75) 3-4., BGU II 444 (98-117) 2,5-6.; P.mich. IX 555-556 (107) 3-4, 557(116) 3,6.	-٤٧
See, von Soden. op. cit..pp. 9-10.	-٤٨

وعن المسئولية القانونية المترتبة على الإقرارات انظر :

Ibid.,p. 68ff., Muller, op. cit., pp. 333 ff.

وعن استخدامات أخرى للفعل ، انظر :

Von Soden. op. cit.. pp. 24 ff.. H.J. Wolff. "

Privatrecht. "ZSS 90.(1973) .pp. Hellenistisches
78 - 79 ..

عن الإقرارات الفردية والصيغ المستخدمة فيها ، انظر فيما يلى من هذا الفصل .

E g. BGU II 444 (98 - 117) 6. CPR I 11(108) 6 -٤٠

ويسمى بـ تحديد بداية سريان العقد في المصطلح اللاتينى dies quo و عنده انظر

Berger, Encyclopedic Dictionary, s.v. "Dies".

وعن استخدامه في الوثائق البردية انظر :

J. Modrzejewski. " Additional Provisions in Private legal acts in Graeco - Roman Egypt," Ijur Pap., 718, (1953- 1954), pp. 214 ff.

E.g. P.Lond. II 293 (114) 8., P. Mich. V 323 - n325 (47) 7. - ٣١

E.g. CPR 111(1088)6., BGU II 444(98-117) 6. - ٣٢

- ٣٣ انظر فيما يلى .

وبذلك تختلف هذه العقود عن بعض أنواع العقود الأخرى التي يحدد بها موعد لانتهاء الصنفية كعقود التأجير على --- سبيل المثال ، ويسمى هذا في المصطلح اللاتيني *ad quem* *alio* عنه انظر : Modrzejewski , op. cit., pp. 222. و عدم تحديد موعد لانتهاء عقود التقسيم يدخلها في إطار العقود التي تسمى في المصطلح اللاتيني *actus Legitimi* التي لا يحدد بها موعدة لانتهائهما ، وهي عقود تتعلق بشكل عام بنقل الملكية ، عنها انظر :

Berger, op. Cit., s.v. "Actus Legitimi".

Muller, op. cit., p. 21., Gerbert Hubsch, Die Persondatenangaben als Identifizierungsvererke im Recht der

grako - ägyptischen Papyri. Berlin 1968, pp. 31,86 ff. - ٣٥

وعن ذكر هذه العلامات المميزة في العقود الأجورانية من العصر الروماني بشكل عام انظر :

Gerbert Hubsch. Loc. cit., pp. 24 ff.

E.g. P.Mich. III 186 (72) 11., 187 (75) 8-9. - ٣٦

- ٣٧ عنه انظر :

Kreller, op. cit., pp. 88 - 89.

- = PSI VIII 903 = Sel. Pap. I 51. -٣٨
- و عنها انظر الفصل الأول ، مثل رقم (٤) في ملكية الرقيق المشتركة المقسمة .
- الفصل الثالث ، وعن توريث منافع و خدمات الرقيق ، انظر نفر الفصل حاشية رقم ٦٩. -٣٩
- L 24 . -٤٠
- L. 24 sqq . -٤١
- عن البند الجزائى في العقود الإغريقية بشكل عام انظر : -٤٢
- . Berger, Strafklauseln in den papyrusurkunden, Ein Beitrag Zum Grako - Agyptischen Obligationenrecht . Leipzig - Berlin 1977.; Muller , op. cit., pp. 256, 284 ., Dieter Hennig, Untersuchungen Zur Bodenpacht im Ptolemaisch - romischen Agypten . Diss., Munchen 1967, pp. 73 ff.
- Kreller ,op. cit., pp. 88-89. -٤٣
- E.g. CPR I 11 (108) 29.; PLond. II 293 (114) 23.; P.Oslo. II 131 (138-161) 24., P. Mich IX 559 (Early II) 2.
- و كان التعويض عن الأضرار والخسائر يرد أيضا في بعض العقود الأخرى مثل عقود الإيجار ، انظر عن عقود إيجار الأرض
- Hennig, op. cit., p. 78 .
- Muller, op. cit., 286. و عن عقود إيجار المباني :
- Op. cit., p. 27. -٤٥
- Id . -٤٦
- Op. cit ., pp. 35 , 52 . -٤٧
- Id .. p. 4 . -٤٨

Op . cit ., p. 88 .	-٤٩
Op. cit .. p. 6., See .also. Hennig , op. cit., p. 73.	-٥٠
L. 20 .	-٥١
L.. 41 - 42.	-٥٢
L.. 27 - 28.	-٥٣
L.23 - 24.	-٥٤
L. 17.	-٥٥
L. 27 - 28.	-٥٦
L. 29 - 30.	-٥٧
L. 41 - 42.	-٥٨
L. 31 - 32.	-٥٩
L. 21.	-٦٠
L. 23 - 25.	-٦١
L. 58.	-٦٢
L. 20.	-٦٣
قارن - على سبيل المثال - مبلغ الغرامات في عقود إيجار المباني والأرض الذي كان منخفضاً كثيراً في :	-٦٤
Muller, op. cit., p. 288., Hennig .op. cit., 33.	-٦٥
من أمثلة أثمان الرقيق : في سنة ٣٧/٣٨ (P. Gen.22) بيعت أمة وابنته بمبلغ ألف ومائة دراخمة فضية . وفي سنة ٤٤/٤٥ () (BGU II 987) بيعت أمة كانت تبلغ من العمر أربعة سنوات بمبلغ ألفين دراخمة فضية . والمثالان السابقان هما من نفس الفترة الزمنية التي تنتهي إليها الوثيقة 23 P. Mil Vogl.	-٦٦

- المنكورة أعلاه . وعن أسعار الرقيق في مصر في العصر الرومانى انظر للمؤلف ، العبودية في مصر القديمة .
- عن عمل الرقيق وتأثيرهم في مصر في العصر الرومانى انظر للمؤلف ، نفس المرجع السابق ، ص ١٨٢ وما بعدها.
- Op. cit., 58 - 59. -٦٦
- Id. -٦٧
- يستثنى من ذلك البند الجزائى الوارد في الوثيقة CPR I 11 من سنة ١٠٨ الذى لم يرد فيه دفع مبلغ مماثل للخزانة (سطر ٢٩) .
- Op. cit., p. 35. -٦٨
- Ibid., p. 96. -٦٩
- ويعزز هذا كثرة البنود التي وردت في قواعد الإيديولوجوس (Idialogos) (Cf. BGU V, 1) التي تفرض غرامات وجزاءات ومصادرات مالية على بعض التصرفات المخالفه لنصوم القواعد وبخاصة المتعلقة منها بالمواريث . انظر على سبيل المثال المواد : ٤ ، ٩٩ ، ١٠ . وعن هذه القواعد بصفة عامة انظر حاشية رقم ٥٦ بالفصل الثالث .
- Berger. op. cit., p. 32., also. Hennig, op. cit., p.76. -٧٠
- Berger , loc. cit . -٧١
- Ibid ., p. 35. -٧٢
- انظر فيما يلى من هذا الفصل .
- عن بند الكوريا في الوثائق الإغريقية بصفة عامة انظر : M Hassler, Die Bedeutung der Kyria - Klausel in den Papirusurkunden . Berlin 1960., Wolff, Das Recht, pp 145 ff., 155 ff., Id., Hellenistisches Privatrecht, p. 79.. Berger, op. cit., pp. 47-9.86., Muller,op. cit., pp. 41-4 . -٧٣

- E.g. P. Mich. IX 555 - 556 (107) 20., P. Tebt . II 383
 (46) 42.; P. Aberd. 53. (10/11) 13.. P. Mich. V 326 (48)
 - 58 - 59.
 L. 16 - 19. - 77
- = PSI III 903 = Sel. Pap. I 51. - 78
- عن البنود التي ترد في الوثائق الإغريقية المرتبطة بالترامات
 إضافية تقع على أطراف العقود انظر : - 79
- Modrzejewski, Additional Provisions . p. 224 f.
 Berger, op. cit., p. 180 .. Von Woess. Untersuchungen
 über das Urkundenwesen .pp. 278 ff.; Kreller, op. cit.,
 p. 90. - 80
- هذا ويرد بند الضمان في بعض أنواع العقود الأخرى مثل عقود
 بيع الرقيق ، انظر : - 81
- Taubenschlag, The Law ,p. 332 , 361 .. Pringsheim,
 The Greek Law of Sale, pp. 466 ff.; Muller, op. cit.,
 pp.22 ff. - 82
- عن الإقرارات الفردية بصفة عامة انظر :
 Hässler, op. cit., p. 98 ff. Wolff. op. cit., pp. 164 f.
- E.g. P. Mich. III 186 (72) 29 - 30., BGU II 444 (48) 41
 - 42 . - 83
- عن الأمية في مصر في العصرين البطلمي والروماني انظر : - 84
- H.C. Youtie , “Ἄγραμματος : an aspect of Greek
 Society in Egypt.” HSCPH. 75, (1970), pp. 161-176.,
 Id., : The Social Impact of Illiteracy in Graeco - Roman
 Egypt,” ZPE 18, (1975) , pp. 201 ff.
- E.g., CPR I 11 (108) 33.. - 85
- E.g., P. Mich. V 318 - 320 (40) I sqq. - 86
- انظر نص الوثيقة P. Mich III 186 الذي أوردنا أهم بنواده فيما
 سبق - 87
- E.g. P. Mich. IX 554 (81 - 96) 49-53. - 88

E.g. P. Ryl. II 156 (1) 28., BGU !V 1037 (48) 38.	-٨٩
See. Hassler, op. cit., pp. 101 ff.	-٩٠
Id.	-٩١
Op. cit., p. 113.	-٩٢
ويرى فولف (Das Recht, p. 166) نفس الرأي .	
P.Koschaker, "Der Archidikastes," ZSS 29, (1908) .p. 1 ff., M-Chr., p. 55., Meyer. op. cit., op. cit., 108 ff., F. Preisigke, Giowesen im griechischen Agypten . Hildesheim 1971 (Nachdruck der Ausgabe Strassburg 1910), pp. 294 ff. , Wolff, op. cit., pp. 106., Muller, op. cit.. p. 28 ff.	-٩٣
Muller, op. cit., p. 29.	-٩٤
Wolff, op. cit., p. 107., Muller, loc . cit.	-٩٥
Wolff. op. cit, pp. 107, 109 f.	-٩٦
Ibid., p. 107 n. 6.	-٩٧
وهذا يتفق مع تاريخ أول عقود التقسيم التي تنتهي إلى الخيروجرافا . انظر الملحق عقد رقم (٣١) .	-٩٨
انظر مقدمة الفصل .	-٩٩
١٠٠ - عن نفس حالة التقسيم الواردة في هذه الوثيقة انظر الفصل الثالث	
L. ١ - ٥ .	-١٠١
L. ٥ .	-١٠٢
L. ٦ - ١٠ .	-١٠٣
L. ١١ - ١٥ .	-١٠٤
L. ١٥ - ١٩ .	-١٠٥
L. ٢٢ - ٢٣ .	-١٠٦

- L. 23 -25 . -١٠٧
- L. 25 - ١ qq. -١٠٨
- (Hubsch, Die Personalangaben , pp. 57 ff.) يذكر هو بش أن العلامات المميزة والبيانات الشخصية ترد في بعض الأحيان في عقود الخيروجرافا ، رغم أن ذلك يتتفافى مع طبيعتها العامة . ويلاحظ إنه لم ترد في أى من عقود التقسيم المنتمية إلى الخيروجرافا أى من هذه العلامات أو البيانات الشخصية لأطرافها -١٠٩
- ١١٠ من المعروف أن الورثة كانوا مسئولين عن دفع ديون مورثيهم ، وبخاصة هؤلاء الورثة الذين سيحوزون على الجزء الأكبر أو الرئيسى من الميراث . وعن ذلك انظر : Taubenchlag, The Law ,p. 163.; Id., Die Auslegung der Gesetze ,p. 120.; Ankum , Die Haltung der Präfekten ,p. 373, 378.
- The Law,p. 166. - ١١١
- : عن هذه الحالة انظر الفصل الثالث . - ١١٢
- : عنها انظر : Wolff. op. cit., pp. 122 ff.; Muller, op. cit., pp. 76 ff.
Muller . loc. cit . - ١١٤
- Ibid., p. 77., Wolff,p. 125. - ١١٥
- ١١٦ انظر مقدمة الفصل . ويلاحظ أيضا أن عقود التأجير التي أوردها مولر (Muller, op. cit., p. 345 ff.) والتي تنتهي إلى هذا النوع ، جاءت كذلك من اوكتوبرينخوس .
- Op. cit., p. 123. - ١١٧

- ١١٨ عنها انظر :

M. Chr, p. 65., Meyer, op. cit., pp. 92 - 93 ., Wolff, op. cit., pp. 91 ff.. Muller , op. cit., pp. 23 - 27.

- ١١٩ عن هذه الصيغة انظر :

P. Koschaker. " Der Archidikastes , " ZSS 28, (1907).
p. 271 .

- ١٢٠ لاتذكر الصفات والعلامات المميزة عادة في عقد

السونخوريسيس انظر :

Hubsch, op. cit., pp. 34 ff .

- ١٢١ عنها انظر :

M. Chr., p.53 f. Meyer, op. cit., p. 301 f.; Seidl,
Rechtsgeschichte Ägyptens, p. 81.; Wolff, op. cit., pp.
57 ff. Muller ,op. cit., pp. 18-19.

- ١٢٢ انظر مقدمة الفصل .

Wolff, op. cit., p. 60., Muller , loc. cit., Preisigke, " Das
Wesen der Βιβλιοθήκη Ἑγκτῆσεων", pp.406 ff.

Meyer, op. cit., p. 102., Preisigke, op. cit., pp. 406 -
407., Wolff, op. cit., p. 59 . Muller, Loc. cit .

Loc . cit . - ١٢٥

L. 16 sqq. - ١٢٦

- ١٢٧ عنها انظر :

Wolff, op. cit., p. 127 ff.
Ib:d .. p. 128 . - ١٢٨

وقد سلفت الإشارة الى هذه الوثيقة في أكثر من موضع من هذه

الدراسة وبخاصة في الفصلين الأول وثالث . وعن عانة

تيبيريوس يوليوس ثيون انظر هامش (٣١) في الفصل الثالث .

1. 18 - 19 . - ١٢٩
- L. 17 . - ١٣٠
- لیس هدفی في هذا الجزء من الفصل الدخول في التفصیلات
الخاصة بتسجيل العقود ، ولكن فقط إعطاء فكرة موجزة عنه . - ١٣١
- وعن تفصیلات هذا الموضوع انظر :
 Von Woess , Untresuchungen über das Urkundenwessen , p. 8 ff., Wolff, op. cit., pp.36 ff.
- عنه وعن دوره انظر : - ١٣٢
- M.G. Raschke, " An official letter to an agoranomus, p.
Oxy. I 170) , " BASP 13, (1976), pp. 17-29., Wolff,
op. cit., pp. 9 ff.
- Raschke op. cit., pp. 21 - 22.; Wolff, op. cit., pp. 18 - ١٣٣
ff.
- E. g. P. Aberd. 53 (10/11) 21. - ١٣٤
- E.g. P. Mich. IX 555 - 556 (107)41., P.Lond. II 293 - ١٣٥
(114) 33., P. Mil. Vogl. 199 (119) 24., 161 (II) 35.
- وعن هذه الصيغ انظر :
 P.Koschaker, " Der Archidikates, " ZSS 28, (1907), p,
288 f., Raschke , op. cit., p. 19 f., Von Woeb , op. cit.,
p. 45 f., Wolff, op. cit., p. 20.
- Seidl, Rechtsgeschichte Ägyptens ,p. 72., Koschaker, - ١٣٦
op. cit., pp. 264 - 268 .. Id., ZSS 29, (1908). p. 2 f .
- Seidl, loc. cit., Koschaker, op. cit., ZSS 28, (1907), pp. - ١٣٧
267 - 268 ; Id., ZSS 29, (1908), p. 3.
- Koschaker, op. cit., ZSS 28, (1907), pp. 268, 273., - ١٣٨
meyer, op. cit.. p. 93., Preisigke. Das Wessen, p. 412.,

Wolff, op. cit., p. 28.

Koschaker, op. cit., ZSS 29, (1908), pp. 7 - 8.. Meyer, - ۱۳۹
op. cit., p. 108 f., Wolff, op. cit., 131., Hassler, Die
Bedeutung der Kyria - Klausel, p. 85.

Seidl, Loc . cit., Preisigke. loc. cit., Hassler, loc. cit. - ۱۴۰

Seidl, loc. cit., Hassler. loc. cit., Wolff, op. cit.. p. 28 - ۱۴۱

Koschaker, op. cit.. p. 11., Wolff, op. cit., p. 130., - ۱۴۲
Hassler, loc. cit.

- ۱۴۳ - عن موضوع نسخ العقود انظر :

B. Kubler, "ἰσον und ἀντίγραφον," ZSS 53, (1933).,
pp. 64 - 98, esp. pp. 74 - 75 .

P. Oxy. ZIV 1638 (282) 30 - 31 . - ۱۴۴

E.g., P. Oxy.IV 1638 (282) 29 - 30.; P. Amh. II 99 - ۱۴۵
(179).

انظر ايضاً :

. Kubler , op. cit., p. 7 n . 4 .

المراجع

١ - المراجع الأجنبية

- M. el-Abbadi, "P. Flor. 50: Reconsidered", Proceedings of the XIV International Congress of Papyrologists, Oxford 24 – 31 July 1974 (Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 61, London 1975), pp. 91-96.
- Paul J. Alexander, "Letters and Speeches of the Emperor Hadrian", HSCPH. 49, (1939), pp. 141-177.
- Hans Ankum, "Die Haltung der Präfekten von Ägypten gegenüber den greko-ägyptischen Recht", RIDA 18, (1971), pp. 367 – 379.
- H. I. Bell, "Brother and Sister marriage in Graeco-Roman Egypt", RIDA 1, (1949), pp. 83 – 92.
- Adolf Berger, Die Strafklauseln in den Papyrurkunden, Ein Beitrag zum Gräko-Ägyptischen Obligationenrecht. Leipzig 1911 (Neudruck 1965).
- _____, Encyclopedic Dictionary of Roman Law. Transactions of the American Philosophical Society, vol. 43. Philadelphia 1953.
- Iza. Biczunská-Małowist, L'esclavage dans l'Egypte Greco-Romaine, Second Partie, Periode Romaine. Warsaw 1977.
- _____, "Les esclaves en copropriété dans l'Egypte Greco-Romaine", Aegyptus, 48, (1968), pp. 116 – 129.
- A.E.R. Boak, "Two Contracts for Division of Property from Graeco-Roman Egypt", TAPA 52, (1921), pp. 82-95.
- E. H. Brewester, "A Weaver of Oxyhynchus: Sketch of a humble life in Roman Egypt", TAPA 57, (1927), pp. 132-154.
- N. D. Fustel de Coulanges, The Ancient City, a classical study of the religious and civil institutiones of the

- Ancient Greece and Rome. English trans. by Willard Small. New York 1956.
- Jürgen Drath. Untersuchungen zum Wohnungsgut auf Grund der grko-ägyptischen Papyri. Diss. Marburg/Lahn 1970.
- P. Garnsey. "Septimius Severus and The Marriage of Soldiers". California Studies in Classical Antiquity 3. (1970). pp. 45 – 53.
- G. Häge, Ehegütterrechtliche Verhältnisse in den Griechischen Papyri Ägyptens bis Diokletian. Graezistische Abhandlungen, Herausgegeben von H. J. Wolff. Band 3. Köln 1968.
- A. M. Harmon, "Egyptian Property>Returns", YCS 4, (1934), PP. 135-234.
- A. R. W. Harrison, The Law of Athens, The Family and Property. Oxford 1968.
- M. Hässler, Die Bedeutung dre Kyria-Klausel in den Papyrusurkunden. Berlin 1960.
- D. Hennig, Untersuchungen zur Bodenpacht im Ptolemäisch-römischen Ägypten. Diss. München 1967.
- J. Hermann, "Zum Edikt des Präfekten Gaius Avidius Heliodorus", ZSS 92, (1975), pp. 260 – 266.
- D. W. Hobson, "House and Household in Roman Egypt", YCS 28, (1985) pp. 211-229.
- , "Women as Property Owners in Roman Egypt", TAPA 113, (1983), pp. 311 – 321.
- M. Homber, "Une Famille nombreuse en Egypte au II. Siècle", in Mélanges Paul Thomas, 1930.
- M. Homber and C. Préaux, Recherches sur le recensement dans l'Egypte romaine (P. Bruxelles inv. E. 7616) 1952 (P. Lugd. Bat. V).
- G. Hubsch. Die Personalangaben als Identifizierungsmerk im Recht der grko – ägyptischen Papyri. Berliner Juristischen Abhandlungen. Herausgegeben von Ulrich von Lübtow, Band 20. Berlin 1963.

- G Ch Johnson, Roman Egypt to the reign of Diocletian An Economic Survey of Ancient Rome, Vol II. Baltimore 1936.
- R Katzoff, "BGU 19 and the Law of representation in succession". Proceedings of the Twelfth International Congress of Papyrology, Ann Arbor, 13 - 17 August 1968. (Am. Stud. Pap. VII, Toronto 1970), pp. 239 - 242.
- , "Judicial Reasoning in P. Catt-Frans Legi". TAPA 101, (1970), pp. 241-252.
- , "Precedents in the Courts of Roman Egypt", ZSS 89, (1972), pp. 256 – 292.
- H. Kreller, Erbrechtliche Untersuchungen auf Grund der gräco-ägyptischen Papyrusurkunden. Leipzig-Berlin 1919.
- P. Koschaoker, "Der Archidikastes", ZSS 28, (1907), pp. 254-305; 29, (1908), pp. 1-47.
- B. Kübler, "ισον und ἀντίγραφον", Zss 53, (1933), pp. 64 – 98.
- M. Kurylowicz, "Adoption in the evidence of the papyri", JJur. Pap. 19, (1983), pp. 61-75.
- Harry L. Levy, "Property Distribution by Lot in Present-Day Greece", TAPA 87, (1956), pp. 42-46.
- N. Lewis, Life in Roman Egypt. Oxford 1983.
- , "Notations Legentis", BASP 14, (1977), pp. 149 - 160.
- Mario Liverani, "Land Tenure and Inheritance in the Ancient Near East: The Interaction between "Palce" and "Family" Sectors", in: Tarif Khalidi (Ed.), Land Tenure and Social Transformation in the Middle East. American University of Beirut. Beirut 1984, pp. 33-44.
- F. Luckhard, Das Privathaus im Ptolemäischen und römischen Ägypten. Diss. Gissen 1914.
- H. Maehler, "Häuser und ihre Bewohner im Fayum in der kaiserzeit". in: Das Römisch-Byzantinische Ägypten. Akten des Internationalen

Symposiums 26.-30 September 1978 in Trier-Mainz 1983. pp. 119-137

- G. Mattha. The Demotic Legal Code of Hermopolis West. Preface, additional notes and glossary by George R. Hughes. Institute Francais d'Archaeologie Orientale du Caire 1975.
- R. D. Melville. A Manual of the Principles of the Roman Law. 2nd. Ed.. Edinburgh.
- Bernadette Menu & Ibram Hariri, "La notion de propriété privée dans l'ancien Empire Egyptien", Etudes sur l'Egypte et le Sudan 2, (1974), pp. 127 - 154.
- P. Meyer, Juristische Papyri, Erklärung von Urkunden zur Einführung in die Juristische Papyrusurkunde. Berlin 1920.
- L. Mitteis and U. Wilcken, Grundzüge und Chrestomathie der Papyrusurkunde II. Band, Juristischer Teil, 11 Hälften. Chrestomathie. Leipzig-Berlin 1912.
- J. Modrzejewski, "Additional Provisions in Private Legal Acts in Greco-Roman Egypt", JJur.Pap., 7/8, (1953/1954), pp. 211-229.
- , "Die Geschwisterehe in der hellenistischen Praxis und nach römischem Recht", ZSS 81, (1964). pp. 52-82.
- , "Le droit de famille dans les lettres privées grecques d'Egypte", JJP 9/10. (1995/1956). pp. 339 - 363.
- O. Montevercchi, La Papirologia. Milano 1973.
- Hansguenter Muller, Untersuchungen zur μίσθωσις Von Gebäuden im Recht der grako-agyptischem papyri. Diss. Erlangen - Nürnberg 1985.
- J.F. Oates, "Landholding in Philadelphia in the Fayum (A.D. 216)". Proceedings of the Twelfth International Congress of Papyrology, Ann Arbor, 13 - 17 August 1968. (Am. Stud. Pap. VII, Toronto 1970), pp. 385 - 387.
- L. pareti and Others. The Ancient World. In 3 vols. Unesco 1965.

- ly Wissowa. Paulys Realencyclopädie der Classischen Altertumswissenschaft.
- W Pestman. Marriage and Matrimonial Property in Ancient Egypt. A Contribution to establishing the legal position of the women (Pap. Lugd. Bat. IX). 1961.
- ah B. Pomery. Women in Hellenistic Egypt from Alexander to Cleopatra. New York 1984.
- Preisigke, "Das Wesen der "Βιβλιοθίκη ἐγκτῆσεων", klio 12, (1912), Neudruck 1966, pp. 402-460.
- , Giuwesen im griechischen Ägypten. Hildesheim 1971 (Nachdruck der Ausgabe Strassburg 1910).
- G. Raschke, "An official letter to an agoranomus, P.Oxy. I 170", BASP 13, (1976), pp. 17-29.
- Rowlandson, "Sales of land in their social context", Proceedings of the Sixteenth International Congress of Papyrology. New York, 24-31 July 1980 (Am. Stud. Pap. XXIII, Chico 1981), pp. 371-378.
- A. Rupprecht, "Zum Vorkaufsrecht der Gemeinschaft nach den Papyri", Scritti in Onore di Orsolina Montivecchi. Bologna 1981, pp. 335 – 342.
- Schaps, "Women in Greek inheritance law", Class. Q., 25 (1975), pp. 53-57.
- Seidl, Altägyptisches Recht, in: E. Seidl and Others, Orientalisches Recht (Handbuch der Orientalistik, Herausgegeben von B. Spuler, Erste Abteilung, Band III). Leiden/ Köln 1964.
- , "Nachgiebiges oder Zwinges des Erbrecht in Ägypten". SDHI 40, (1974), pp. 99 – 110.
- , Ptolemäische Rechtsgeschichte. Hamburg-New York 1962.
- , Rechtsgeschichte Ägyptens als römischer Provinz (Die Behauptung des ägyptischen Rechts neben dem römischen). Unter Mitarbeit von

- Dr. Axel Claus und Dr. Lothar Müller. Sankt Augustin 1973.
- P. J. Sijesteijn, *The Family of the Tiberii Julii Theones*. Amsterdam 1976.
- Heiko von Soden. *Untersuchungen zur Homologie in den griechischen Papyri Ägyptens bis Diokletian*. Köln-Wien 1973.
- R. Tanner, "Untersuchungen zur ehe-und erbrechtlichen Stellung der Frau im pharaonischen Ägypten". *Klio* 49, (1967), pp. 5-37.
- R. Taubenschiag, "Das Recht auf εἰσοδος und ξέοδος in den Papyri", *APF* 8, (1927), pp. 25-33 *Opera Minora II*, pp. 405-417.
- , "Die Geschichte der Rezeption des griechischen Privaterchts im Ägypten", *Atti del IV Congresso di Papirologia, Firenze 1936*, pp. 259-281 *Opera Minora I*, pp. 573-600
- , "Die Materna Potestas im gräko-ägyptischen Recht", *ZSS* 49, (1929), pp. 115-128 = *Opera Minora II*, pp. 323-337.
- , "Die Patria Potestas im Recht der Papyri", *ZSS* 37, (1916), pp. 177 – 230 = *Opera Minora II*, pp. 261 – 321.
- , "Customary law and custom in the Papyri". *JJur. Pap.* 1, (1944), pp. 41 – 54 = *Opera Minora II*, pp. 91 – 106.
- , "Papyri and Parchments from the eastern provinces of the Roman Empire outside Egypt". *JJur. Pap.* 3, (1949), pp.
- , *The Law of Greco-Roman Egypt in the light of the Papyri*, 332 B. C. – 640 A. D. New York 1944.
- H. Thierfelder, *Die Geschwisterehe im hellenistischen-römischen Ägypten*. Diss. Schriftenreihe des Instituts für Epigraphik an der Universität

- Münster, Herausgegeben von Hans Erich Stier. Heft 1, Münster-Westfalen 1960.
- W. C. Till, Erbrechtliche Untersuchungen auf Grund der Koptischen Urkunden. Wien 1954.
- B. G. Trigger and Others, Ancient Egypt, A Social History. Cambridge 1985.
- F. P. Walton, Historical Introduction of the Roman Law. 3rd. ed., London 1916.
- W. A. Ward, "Some Aspects of Private Land Ownership and Inheritance in Ancient Egypt, Ca. 2500-1000 B. C.", in: Tarif Khalidi (Ed.), Land Tenure and Social Transformation in the Middle East. American University of Beirut, Beirut 1984.
- E. Weiss, "Communio pro diviso und pro indiviso in den payri", APE 5, (1908), pp. 330-365.
- Friedrich von Woess, Untersuchungen über das Urkundenwesen und den Publizitätsschutz im römischen Ägypten. München 1924.
- H. J. Wolff, Das Recht der Griechischen Papyri Ägyptens in der Zeit der Ptolemäer und des Prinzipats. II. Band, München 1978.
- , "Hellenistisches Privatrecht", ZSS 90, (1973), pp. 63-90.
- , "Some Observation on Pre-Antoninian Roman law in Egypt", in: Roger S. Bagnall & William V. Harris, Studies in Roman law in Memory of A. Arthur Schiller. Leiden 1986, pp. 163-166.
- H. C. Youtie, "P. Mich. Inv. 148, Verso: The Rule of Precedent", ZPE 27, (1977), pp. 124-137.

(٢) المراجع العربية والترجمة

ابراهيم نصحي ، تاريخ مصر في عصر البطالمة ، مكتبة الانجلو المصرية
القاهرة ١٩٨٠ .

أحمد عبد الباسط حسن ، العبودية في مصر القديمة ، دراسة تطبيقية عنى
مصر تحت الحكم الروماني (٣٠ ق.م - ٢٨٤ م) ، دار الوفاء
لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ٢٠٠٠ .

بل ، هـ . أـ . ، مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربي ، دراسة في
النشار الحضارة الهيلينية وأضمحلاتها ، ترجمة عبد اللطيف أحمد
على ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٨ .

تومسن ، جورج ، إسخيلوس وأثينا ، دراسة في الأصول الاجتماعية للدراما
ترجمة : صالح جواد الكاظم ، بغداد ١٩٧٥ .
زكى على ، مقننة الإيديولوجوس ، القاهرة ١٩٩٨ .

سامي عبد الفتاح شحاته ، القضاء في مصر الرومانية من الاحتلال الروماني
حتى عصر الإمبراطور سبتسيوس سيفيروس ، رسالة دكتوراه غير
منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ١٩٨٥ .

عاطف وصفى ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية . ط ٣ ، دار النهضة العربية
للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨١ .

عبد الحميد أحمد الملطاوى ، الوجيز في أحكام المواريث ، ط ٤ ، دار
النهضة العربية . القاهرة ١٩٦٦ .

عبد العزيز صالح ، الأرض والفلاح في مصر الفرعونية ، في : الأرض
والفلاح في مصر ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة
١٩٧٤ .

فوزى رشيد ، الشرائع العراقية القديمة ، بغداد ١٩٧٣ .
فوزى رضوان العربى ، نظام الحيازة في المجتمع البدوى ، الإسكندرية ١٩٨٠ .

لطفى عبد الوهاب يحيى ، دراسات في العصر الهيلينى ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٩ .

_____ ، الديمقراطية الأثنية ، دراسة في النظام السياسى الشعبي ، ط ٢ ، الإسكندرية ١٩٦٩ .

لويس ، نافالى ، الحياة في مصر في العصر الرومانى ، ٣٠ ق . م - ٢٨٤ م ، ترجمة وتعليق د. آمال الروبى ، ط ١ ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية ، القاهرة ١٩٩٧ .

محمد عاطف غيث ، القرية المتغيرة (القبطون - محافظة الدقهلية) دراسة في علم الاجتماع القروى ، القاهرة ١٩٦٨ .

مصطفى عبد الحميد العبادى ، الأرض والفلاح في مصر الرومانية مستخرج من : الأرض والفلاح في مصر ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤ .

_____ ، مصر من الإسكندر الأكبر إلى الفتح العربى ، القاهرة (دون تاريخ) .

محمد فهمى عبد الباقي ، ضريبة الرأس في مصر الرومانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، (دون تاريخ) .

_____ ، عقود العمل في مصر في عصر الرومان ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٨٥ .

كان الموضوع الذي تدور حوله هذه الدراسة في الأصل هو تقسيم الممتلكات في مصر في العصر الروماني.

والحقيقة، وهذا هو تقسيم الممتلكات المملوكة ملكية مشتركة، أو على المشاع، من الناحية الواقعية والفعالية، وليس على ناحية التقسيم التقليدي النظري على المالك الذي من شأنه أن ينبع كل مالك من هو لا يملك في هذه الممتلكات.

وقد تطابقت هذه الدراسة القاء الغنو، على كل من الملكية المشتركة والعائلة الممتدة، اللذين يمثلان الخلفية الأثرية للمجتمع، الاجتماعية لعمليات تقسيم الممتلكات وبخاصة فيما يتعلق بدوافعها وكيفية اجرائها.

وقد اتسع نطاق الدراسة في الحصول على المادة التاريخية في المقدمة المفترضة والعائلة الممتدة وطرق تحملهما عن طريق تقسيم الممتلكات على المسادر التاريخية المعروفة في مصر القديمة، وذلك حاولنا تحليل هذه المادة تحليلا تاريخيا وانتزاعا ببراعة مما هي نفس الان، وذلك باستخدام معطيات

الدراسات الأنتropolوجية والاجتماعية عن ذلك، وكذلك المقدمة في العصر الحديث، ومن اشتراكنا، سعادتنا فيها، وكيفية تحملها. وبذلك قاتلنا دعوة بعض الباحثين لتجاهل هذه الدراسات. ومساهمة في اثبات الواقع في الأقتصادى والاجتماعى لمصر في ذار يحيى القديم.

